جامعة جنوب الوادي

كلية الاداب

قسم علم الاجتماع

حلقات بحث اجتماعي

إعداد

أ.د. سلوى محمد المهدي أحمد

2022 - 2023

الكلية : الآداب

الفرقة: الرابعة

التخصص: علم اجتماع

عدد الصفحات : 182

المؤلف : أ.د. سلوى محمد المهدي أحمد

الرموز المستخدمة

نص للقراءة

المحتوى العلمي

مقدمة	**5**
الفصل الأول: خطوات إعداد البحث العلمى	**6**
الفصل الثاني: طبيعة العلوم الاجتماعية ومقتضياتها المنهجية للبحث	**32**
الفصل الثالث: كيفية استخدام المناهج المختلفة في البحوث الاجتماعية	**45**
الفصل الرابع: أشكال التصميمات البحثية	**63**
الفصل الخامس: البحوث التقويمية	**75**
الفصل السادس: البحوث التجريبية	**86**
الفصل السابع: نماذج لبحوث اجتماعية	**92**
أولاً:التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتقلد المرأة العربية مراكز اتخاذ القرار"مصر نموذجا"	**93**
ثانياَ: الطلاق والبناء الداخلي للأسرة "دراسة ميدانية"	**142**
مراجع باللغة العربية:	**180**
مراجع باللغة الانجليزية:	**182**

مقدمة

لقد أصبحت لغة العلم هي المسيطرة على نوعية الحياة في تلك الآونة ولكي يحدث المزيد من التغيير في كافة نواحي الحياة العصرية يتم تركيز اهتمام العلماء والباحثون على تطوير علومهم سواء كانت علوم طبيعية أو علوم اجتماعية ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق البحث العلمي .

وإننا نلاحظ أن معظم الدول بما فيها الدول النامية تتجه إلى التنمية ومشروعاتها للنهضة الصناعية والاقتصادية والتعليمية والفكرية .. إلخ .

وكى يتحقق النجاح في كل ذلك لابد من عملية التخطيط السليم الناجح وهذا التخطيط بدوره ينبع من عملية البحث والدراسة العلمية – الشاملة ، إذن فالبحث العلمي أصبح ضرورة مجتمعية لا غنى عنها، فعن طريق البيانات التي يجمعها الباحثون والدراسة يمكن تكوين صورة صادقة عن واقع المجتمع ووضع السياسة الاجتماعية على أساس علمي سليم حتى لا نواجه الإخفاق فى نهاية أي عمل .

ولأهمية البحث الاجتماعي العلمي في كافة مناحي الحياة فإنه يصبح من اللازم أن يدرس الطلاب كيفية عمل تلك البحوث العلمية كما هو موضح في هذا الكتاب الذ بين يدي طلاب الفرقة الرابعة قسم علم الاجتماع .

الفصل الأول

خطوات إعداد البحث العلمى

خطوات إعداد البحث العلمى:-

المرحلة التحضيرية : وتبدأ باختيار مشكلة البحث وإعداد الخطة

1- مقدمة

2- مشكلة البحث.

3- أهداف البحث.

4- التساؤلات أو الفروض

5- أهمية الدراسة.

6- المفاهيم.

7- الدراسات السابقة

8- التوجه النظري للدراسة

9- المنهج المستخدم.

10- الأدوات المستخدمة

11- نوع الدراسة.

12- مجتمع البحث.

13- العينة

14- مجالات الدراسة هي:

أ- المجال البشري

ب- المجال الجغرافي

ت- المجال الزمني

- المرحلة الميدانية: وهى مرحلة جمع البيانات باستخدام الأدوات المختلفة .

المرحلة النهائية وتتكون من :

15- تفريغ البيانات.

16- جدولة البيانات ومعالجتها إحصائيا.

17- تحليل البيانات.

18- النتائج

19- مناقشة النتائج مع نتائج الدراسات السابقة

20-مناقشة النتائج مع التوجه النظري

21- كتابة التقرير النهائي

22- المراجع العلمية.

23- الملاحق .

الخطوات المنهجية لتصميم البحث العلمي:

الخطوة الأولي : اختيار مشكلة البحث:

يعتبر اختيار مشكلة البحث من أهم مراحل تصميم البحوث العلمية وتأتي أهمية تلك المرحلة في إنها تؤثر تأثيرا كبيرا علي جميع إجراءات البحث وخطواته. فهي التي تحدد للباحث نوع الدراسة وطبيعية المناهج ونوع الأدوات المستخدمة والبيانات التي يجب الحصول عليها والفروض والمفاهيم التي يجب تحديدها والعينة الواجب اختيارها.

ولاشك أن تحديد مشكلة البحث وصياغتها بطريقة واضحة ودقيقة يساعد الباحث إلي حد بعيد في تحديد أهدافه وتصميم فروضه أو صياغة تساؤلاته فضلا عن اختياره المنهج المناسب والأدوات اللازمة ومجتمع البحث الملائم وهي عوامل أساسية لنجاح البحث العلمي.

وعموما فإن مشكلة أي بحث علمي ما هي في الواقع إلا موضوع يكتنفه الغموض ويحتاج إلي كشف وتحليل. وهي أسئلة لا توجد إجابة عليها في ذهن الباحث والبحوث الجديدة هي التي تلقي أضواء جديدة علي الظاهرة المدروسة وتفتح في نفس الوقت أفاقا جديدة لدراسات قادمة.

ومشكلة البحث يجب أن تكون بعيدة عن الحياة الشخصية والأهداف الذاتية أو أن تكون قريبة منها ولكن بشرط أن تحقق فائدة عامة. ونفعا للمجتمع سواء من الناحية التطبيقية أو النظرية أو كليتهما.

هذا ويؤكد كثير من العلماء بأن مرحلة إختيار مشكلة البحث وتحديدها هي من أصعب المراحل التي تواجه الباحث نفسه، بل ربما تكون أصعب من إيجاد الحلول لها.

وتؤثر العوامل الذاتية تأثيرا مباشرا علي هذا الاختيار فالخبرات السابقة للباحث بالإضافة إلي ميوله العلمية وإتجاهاته الثقافية ورغباته الشخصية وتخصصه وتدريبه السابق ترسم جميعا الإطار العام للموضوع.

مفهوم المشكلة :

تعرف مشكلة البحث بإنها عبارة عن موضوع يحيط به الغموض وإنها ظاهرة تحتاج إلي تفسير فهي موضوع خلاف ، يتطلب إزالة الغموض وإبراز الحقائق ، ومنذ ان يقع اختيار الباحث علي موضوع دراسته فإن هذا الموضوع يصبح بمثابة مشكلة له. لا ينتهي من التفكير فيه إلا بإنهاء إعداده.

هذا ولا يختلف البحث العلمي في خطواته كثيرا عن حل المشكلات اليومية العادية التي تعترضنا دائما، فكل منها يحتاج إلي خطوات منطقية متسلسلة في التفكير والقياس والإعداد.

ومن الطبيعي إنه لا يوجد بحث بدون مشكلة فالشعور بوجود المشكلة هو الحافز الأساسي لحلها. وما الاختراعات والاكتشافات إلا نتائج لحاجات ماسة شعر بها الإنسان من قديم الزمن ، فخوف الإنسان علي حياته من الوحوش الضارية جعله يفكر فى إنشاء مأوي له وأسلحة يدافع بها عن ذاته وحاجته إلي الدفء جعلته يبحث في توليد النار ولعل اكتشاف المشكلة في كثير من الأحيان يكون دليل العبقرية والنبوغ في مكتشفها.

ويخلط البعض بين مفهوم مشكلة البحث ومفهوم المشكلة الاجتماعية علي الرغم مما بينهما من اختلاف كبير، والمشكلة الاجتماعية عبارة عن موقف يتطلب معالجة إصلاحية فهي ترتبط بالجوانب التي يصطلح علي تسميتها بالجوانب المَرضية وهي تنجم عن ظروف

المجتمع أو البيئة الاجتماعية وتستلزم تجميع الوسائل والجهود لمواجهتها مثل: مشكلة جناح الأحداث أو تعاطي الحشيش أو ظاهرة الأخذ بالثأر أو معوقات التنمية في القرية أو مشكلة البغاء ..إلخ.

أما مشكلات البحث فإنها تنصب علي الجوانب السوية والجوانب المَرضية وعموما فإن اصطلاح مشكلة البحث أوسع حدودا وأكثر شمولا وامتدادا من مصطلح المشكلة الاجتماعية.

فمشكلة البحث قد تكون ظاهرة سوية كالاختيار للزواج أو التنشئة الاجتماعية ..إلخ. أو تكون مشكلة البحث ظاهرة معتلة أي تكون مشكلة حقيقية مَرضية في المجتمع وتصبح هي الشغل الشاغل للباحث ومشكلته الفكرية وموضوعه العلمي حتي يتوصل إلي حلها وكشف جوانبها، مثل مشكلة البطالة أو الارهاب أو العنف أو التطرف.

وعموما فإن الظاهرة التي يختارها الباحث موضوعا لبحثه تصبح مسألة علمية يعني بالكشف عن جوانب معينة فيها كنشأتها وخصائصها وتطورها وأسبابها وأثارها..إلخ.

وهو في ذلك يصيغها صياغة دقيقة بحيث يتلائم عنوان البحث مع محتواه كما يغطي هذا العنوان جوانب الدراسة من مختلف الأبعاد والجوانب ويحقق أهداف الدراسة والغرض منها، كذلك يرتبط العنوان بالفروض وبالنتائج علي أن يتحاشي الباحث أن يكون هذا العنوان مبهما أو غامضا أومطولا.

ويجدر بنا أيضاً أن ننوه هنا عن خلط أخر بين مصطلحي البحث والدراسة ولو إننا رجعنا إلي معجم لغوي لوجدنا أن معني بحث الشيء وهو طلبه والتفتيش عنه والتعرف علي حقيقته والسؤال والاستقصاء عنه، وبذل الجهد في موضوع ما، فالبحث يكون ثمرة جهد ونتيجة له.

أما الدراسة فتعني قراءة الكتب وحفظها وفهمها، بمعني أن ثمرة الدراسة تعود بالفائدة علي الدارس ذاته، فتثري ذهنه بالمعارف والمعلومات.

ونتيجة البحث لا يفيد منها الباحث فحسب بل العلم والمجتمع أيضا، فالباحث يزداد علما وخبرة والعلم يكتسب إضافة جديدة والمجتمع يزداد نموا علي نموه.

أي أن كل عمل علمي يظهر فيه جهد الاستقصاء والتفتيش في جمع المادة التي يتطلبها سواء بالإطلاع علي المراجع، أو بالعمل الميداني أو بهما معا، ثم القيام بتحليل المادة وتفسيرها هو بحث بكل معيار.

أما أن يدرس المتخصص موضوعا ثم يكتب فيه كتابا أو مقالا يحتوي علي عناصره بما يدل علي فهم الموضوع ، وجوده استيعابه له، فإن كتابة هذا الموضوع يعد الدراسة.

الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار المشكلة.

أن عملية الاختيار لموضوع البحث هي عمليه شاقة تحتاج وقتا كافيا للإطلاع والبحث والدراسة مع التفكير في أكثر من موضوع والموازنة بينهما واختيار أكثرها ملائمة.

وهناك عدة اعتبارات منهجية يجب علي الباحثين الوقوف أمامها عند اختيار مشكلات بحوثهم او ما نطلق عليه شروط البحث الجيد فيما يلي:

1- احساس الباحث بالمشكلة وشعوره واهتمامه وميوله لدراستها:

فهذا الشعور وذلك الإحساس هو الرغبة الصادقة والحافز الأساسي الذي يدفع العقل إلي التفكير ويحفز الشخص علي العمل والسير قدما في البحث والاستقصاء وكثيرا ما نجد باحثين لم يتمكنوا من إنهاء بحوثهم ولم يستطيعوا إعدادها. رغم توفر الظروف الظاهرية الملائمة والخاصة الذاتية المناسبة وفي الحقيقة يرجع سبب هذا العزوف أساسا لعدم شعورهم بتلك البحوث وعدم رغبتهم في دراستها أو بسبب فرضها عليهم فرضا دون رغبة حقيقية أو ميل منهم تجاهها.

2- يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة وأهمية علمية:

فلا قيمة لبحث ما لم يظهر أو يبرز حقائق علمية يمكن الاستفادة بها والاستناد إليها سواء في مجال البحث العلمي البحت أو في المجال التطبيقي.

وليست كل المشاكل التي تصادف الباحث تصلح للبحث، فهناك مواقف فردية وحالات خاصة، ومشاكل شخصية إذا أجرينا عليها البحث فلن نتمكن من تعميم نتائجها أو استخدامها كقاعدة للتنبؤ لحالات مماثلة في المستقبل وهذا يعني أن علي الباحث عند اختياره لمشكلته أن يختار موضوعا يتميز بالأصالة والعمق والأهمية وتكون له دلالة علمية ويحقق أهدافا عامة ويمكن تعميم نتائجها.

ولذلك يجب أن يسأل الباحث نفسه عند اختياره لمشكلة معينة ما مدي احتمال اسهام حل هذه المشكلة في إضافة جديد للمعرفة الإنسانية؟ وما قيمة هذه الاضافة أو ذلك الاسهام؟ سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

ومع ما يبدو من تباين بين الهدف العلمي والهدف التطبيقي (العملي) إلا إنهما يكادا أن يكونا وجهان لعملة واحدة تسعي لتحقيق فائدة وقيمة علمية.

فالبحث النظري كثيرا ما يكون وراءه فائدة تطبيقية ، كما أن البحث التطبيقي يعتمد علي ما ظهر من نظريات أو تعميمات خلال البحوث العلمية وبناء عليه مهما اختلفت أهداف الباحثين فإنها تلتقي جميعا في مصب واحد هو المعرفة الإنسانية والفائدة العلمية.

3- أن يكون موضوع البحث جديدا غير مكرر:

يجب علي الباحث أن يتأكد من أن موضوع بحثه لم يسبقه إليه أحد، إلا إذا كان يريد إجراء بحثه باستخدام منهج مغاير وأدوات مختلفة أو أن يدرسه من زاوية أخري أو كان متشككا في النتائج تشككا قائما علي أساس ما يبرره أو كان يريد أن يتبين ما يحدث من اختلاف في النتائج إذا أجري بحثه بعد فترة طويلة نسبيا كعشر سنوات مثلا أو في منطقة ثقافية أخري، ولكن في العموم فإن من الأهمية بمكان اختيار مشكلة بحثية جديدة لتعطي قيمة للبحث وللباحث.

وبوجه عام يجب ألا يكون البحث مجرد تكرار لعمل سابق ناتج عن عدم وعي الباحث بما سبق إعداده، أو نتيجة قصور أو كسل أو سوء نية من الباحث عندما يتعمد النقل غير الأمين أو التقليد.

4- توفر المصادر والمراجع العلمية والبيانات المطلوبة للمشكلة موضوع الدراسة:

فإذا كان الموضوع من ذلك النوع المقفل الذي لا توجد كتابات كثيرة في مجاله ولا تتوفر بيانات كافية عنه ولا يمكن توفير مراجع متخصصة له فإنه لا يصلح أساسا للبحث.

وهنا يجدر بنا أن ننبه إلي أنه من الضروري علي الباحث أن يقوم بمسح كامل للبحوث والدراسات التي سبق إجراؤها في نفس التخصص حتى لا يقع في مثل ذلك الخطأ .

أي يجب أن يكون البحث غنياً بالمصادر العلمية والتي يمكن أن تتمثل في كل أو بعض مما يلي :

أ – الكتب العلمية (الاكاديمية) المتخصصة .

ب – الدراسات السابقة والبحوث المقارنة التى أعدت في نفس المجال .

ج- المتخصصون وذوي الخبرة في مجال موضوع البحث .

د - الإعداد لعمل ميداني من خلال أداة بحثية يمكن تطبيقها على عدد من المبحوثين للوصول إلي نتائج مطلوبة .

5- يجب أن يتخير الباحث مشكلته في حدود الأمكانات المادية والبشرية والزمنية المتاحة :

وذلك حتي يستطيع القيام بالبحث علي أكمل وجه مثل (تعاون المصادر البشرية معه وإدلائها بالبيانات اللازمة ، وموافقة المؤسسات والهيئات الادارية علي البحث ، هذا فضلا عن توفر الإمكانات المادية والإدارية التى تتيح له إمكانية الطباعة وإجراء التفريغ ... إلخ .

6- مراعاه الزمن المحدد للبحث :

فكلما توفر الوقت وكان متسع من الزمن أمكن التوسع في حدود المشكلة ودراسة مختلف جوانبها والعكس ، فهناك موضوعات محدودة يستغرق بحثها وقتا قصيراً ، كما أن هناك موضوعات يحتاج بحثها زمناً طويلا ، كذلك فان الزمن المتيسر والمتاح لإعداد البحث

يتوقف علي مدى تفرغ الباحث للبحث ، وما إذا كان سيقوم به بمفرده أم ان هناك من سيتعاون معه في إجراءاته ... وهكذا .

7 – يجب علي الباحث أن يختار مشكلة بحثة في نطاق تخصصه :

فيبتعد عن المشكلات التي لا تمت بصله إلي إختصاصه العلمى ، وذلك حتى يمكن أن يحصر مختلف العوامل المؤثرة في المشكلة ، وبما يتيح له فهما أكثر لجوانبها ، وحتي يستطيع القيام بالبحث بكفاءة وعلي أساس علمي سليم مستغلاً خبراته في نفس مجاله .

8 – عدم اختيار مشكلة كبرى أو متشعبة .
بحيث يصعب علي الباحث السيطرة والإلمام بجميع جوانبها ، والعوامل المؤثرة فيها ، ويصعب عليه الخروج بنتائج علمية أصيلة منها .

9 – يجب أن يدرس الباحث الصعوبات التي يمكن أن تحيط بمشكلة بحثة :
خاصة ما يتعلق بالنواحى الاجتماعية والسياسية والعقائدية والعسكرية والأمنية والمتعلقة بنظام الحكم وأمن المجتمع ... إلخ .

فهناك نظم سياسية مثلاً لا تطيق أن تجرى فيها بحوث علمية في موضوعات تعتبرها محرمة.

10 – مراعاة الدقة البالغة والتأني في إختيار عنوان البحث .

حيث يعتبر اختيار عنوان جيد ومناسب للبحث من أهم الخطوات المنهجية في مجال إعداد البحوث العلمية ، وفي هذا الصدد يجب أن يراعى شروط عنوان البحث الجيد والتي تتمثل فيما يلي :

أ – أن يحقق العنوان أهداف البحث .

ب – أن يغطي جوانب البحث ومشتملاته .

ج – ان يكون هذا العنوان موجزاً بقدر المستطاع ، دون اختصار مخل أو إطالة لا مبرر لها .

د – مراعاه سلامة الصياغة في كتابة العنوان والحبكة في التعبير والاختيار الدقيق لكافة ألفاظه وكل مكوناته .

هـ – أن يكون واضحاً مفهوماً غير مبهم أو غامض .

و – أن يكون شيقاً يجذب قارئة .

ز – وبوجه عام يجب أن يتمشي عنوان البحث مع فروض البحث (او تساؤلاته) كما يرتبط بكل من مشتملات البحث (المحتويات) ونِتائجه ارتباطاً وثيقاً .

كيفية اختيار مشكلة ، من أين يستقى الباحث موضوع بحثه ؟

1- **من خلال إطلاع الباحث وإلمامه بالتراث الفكري في فرع تخصصه العام (علم الإجتماع مثلاً) وكذلك في فرع تخصصه الفرعي الدقيق (إجتماع حضري , إجتماع ريفي , إجتماع قانوني , أنثروبولوجيا , إجتماع سياسي ... إلخ) .**
2- **الإطلاع على الدراسات و البحوث السابقة المتعلقة بالموضوع أو بموضوعات متشابهة إعتماداً على القضايا والمشكلات والنتائج التي توصلت إليه تلك الدراسات .**
3- **بالإحتكاك بذوي العلم و الخبرة و حضور المناقشات العلمية و حلقات الدراسة المختلفة و تدوين الملاحظات وما يدور فيها من وجهات نظر وآراء .**
4- **من مشكلات الساعة التي تحدث في المجتمع ويهتم بها الرأي العام أو من بعض الظواهر أو الأزمات التي تحدث في المجتمع وتثير رأي المواطنين و تؤثر في إتجاهاتهم .**
5- **من الموضوعات والمشكلات التي تبحثها مراكز البحوث والهيئات والمؤسسات العلمية المتخصصة , وفي هذا الصدد يجب الإطلاع على ما تم دراسته بالفعل وما هو جاري دراسته وفقاً لخطة البحوث فيها وما هو مدرج لدراسته في المستقبل كذلك.**
6- **يستقى الباحث موضوع بحثه عند محاولته تحقيق أو رفض نظرية أو قانون سابق , أو حينما يريد التأكد من صحة بحث أو فرض معين .**
7- **من الإطلاع على ما يرد في التراث الشعبي أو السير الشعبية أو بعض الحكم والأمثال و الأقوال المأثورة أو حتى الإطلاع على مسرحية أو فيلم سينمائي أو قراءة رواية أو قصة . ... إلخ.**

8- حينما يقرأ مقالاً يختلف فيه مع مؤلفه إختلافاً بيناً , أو من حوار أو مناقشة تتم مع غيره و تلفت انتباهه .

الخطوة الثانية : إعداد خطة البحث

مكوناتها :

غلاف خطة البحث – التمهيد – مشكلة البحث ومبررات اختيارها – أهمية البحث – أهداف البحث – فروض البحث او التساؤلات –المنهج المستخدم – نوع االبحث – – الأدوات المستخدمة – مجتمع البحث والعينة – المجالات – تصور مقترح لفصول البحث– المراجع

كيفية الاعداد :

يستلزم العمل في أي بحث علمي أن يتم إعداد مشروع أو تصور لخطة هذا البحث تكون مناراً للباحث في خطواته المقبلة , وموجهاً له في مراحل البحث المختلفة , وهذا لا يمنع أن يشتمل هذا التصور أو تلك الخطة التعديل في بعض جوانبها كلما تقدم العمل في مراحل البحث , وكلما وجب هذا التعديل.

ويعني مصطلح خطة بوجه عام هو الخطوات المقترحة المسبقة لأي عمل هام يرجى له النجاح , ويشير المصطلح إلى خطوات مستقبلية قابلة للتطبيق تهدف إلى تحقيق هدف أو أهداف معينة .

وخطة أي بحث تعني الخطوات المستقبلية التي سوف يخطوها الباحث لتحقيق أهداف بحثه و للوصول إلى النتائج المرجوة .

والخطة بوجه عام مرنة غير جامدة يمكن أن تتغير في أي وقت حتى قبل مناقشة البحث و تقديمه .

كذلك يفضل أن تعرض هذه الخطة قبل التصديق عليها من المشرف على البحث أو المسئول عن الدراسة على عدد من العلماء و المتخصصين و الباحثين و زملاء الدراسة , وقد جرى العرف في كثير من الكليات العلمية الأصلية أن يعرض الباحث لمشروع خطة بحثه في مناقشة علنية (سيمنار) تحقيقاً لمزيد من تبادل الرأي وتقديم المشورة و التعديل و التنقيح , وهو أمر يعود بالنفع بلا شك على الباحث و على البحث ذاته.

الخطوة الثالثة : المقدمة

المقدمة :

يبدأ أي بحث علمي بمقدمة عامة يتناول فيها الباحث عدداً من الجوانب الأساسية لموضوع دراسته بإختصار . وتجئ أهمية المقدمة في أنها واجهة الدراسة وفاتحتها وأول ما يصادفه القارئ في أي مؤلف علمي ورغم أنها أول ما يصادفه القارئ إلاّ أنها غالباً ما تكون آخر ما يعده الباحث .

ونظراً لأن كثيراً من المختصين والمسئولين والعلماء ممن لا يملكون متسعاً من الوقت يتيح لهم إطلاعاً متأنياً وقراءة شاملة تفصيلية لكافة الكتابات التي تصل لأيديهم وتقع عليها أعينهم , وذلك بحكم إنشغالهم المتواصل , فإنهم يكتفون في بعض الأحوال بقراءة مقدمة تلك الكتابات فحسب ليحاطوا علماً بجوانبها و أبعادها , وحتى يتمكنوا من الإلمام بمشتملاتها و طبيعتها , وليلتمسوا فيها مواضع إهتماماتهم .

وتشمل المقدمة الإشارة إلى الجوانب الأساسية التالية :

- أهمية البحث - مدخل عن موضوع البحث - مشكلة البحث - أهداف البحث موجزة- المبررات لدراسة الموضوع - خلفية تاريخية عن الموضوع

- عرض موجز لمشتملات الدراسة و أجزاءها - إشارة موجزة إلى نوع الدراسة , المنهج المستخدم , فروض الدراسة , الأدوات المستخدمة , مجتمع البحث " العينة " - أهم الصعوبات التي واجهت الباحث- أهم النتائج والتوصيات.

الخطوة الرابعة : أهمية الدراسة العلمية والتطبيقية

الخطوة الخامسة : أهداف الدراسة

محتوي الخطوة الرابعة و الخطوة الخامسة :

1- القيمة العلمية و العملية لأهمية الدراسة .
2- أمثلة لأهمية الدراسة في موضوعات مختلفة .
3- أهداف الدراسة :

أهمية الدراسة :

تتوقف أهمية البحث على أهمية الظاهرة التي يتم دراستها , وعلى قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الإستفادة منها وما يمكن أن تخرج به من حقائق يمكن الإستناد إليها و نتائج يمكن الإستفادة منها ، كذلك تتوقف هذه الأهمية على ما يمكن أن تحققه الدراسة من نفع للعلم و للباحث ولقراء البحث من الناحية العلمية. وما يمكن أن تحققه من فائدة للمجتمع من الناحية العلمية و التطبيقية .

وفي هذا الصدد فإن القيمة العملية (النظرية) للبحث تتمثل فيما يضيفه ذلك البحث في مجال التراث العلمي (النظري), وما يساهم به في مجال الوصول إلى حقائق علمية جديدة , وما يعاون به في مجال صيغة الأحكام النظرية وإختبار القوانين العلمية و التحقق من النظريات القائمة , هذا فضلاً عما يساهم به في مجال تعميق الفهم لجوانب الموضوعات التي تشملها الدراسة وإثراء المعرفة بصددها بإلقاء مزيد من الضوء على الظاهرة المدروسة من مختلف جوانبها و كافة أبعادها.

أما القيمة العملية (التطبيقية) للبحث فهي تتمثل فيما يساهم به هذا البحث في المجال التطبيقي بالإستفادة من نتائجه و توصياته في إلقاء الضوء على المشكلات القائمة , ولفت النظر إليها وكشف أبعادها مع التركيز على أسلوب مواجهتها وإيجاد الحلول و الإقتراحات المناسبة لها بما قد يساهم في تحقيق فائدة قومية للمجتمع في المجال التطبيقي .

وأفضل البحوث هي تلك التي تساهم في حل مشاكل البيئة , وتشارك في تطويع الإمكانات المختلفة و المتاحة من أجل خدمة المجتمع ورفعة أبنائه وتحقيق رفاهيتهم , وفي

ذات الوقت تثري العلم بالحقائق وتعاون في صياغة الأحكام النظرية وتساهم في إثراء القوانين والنظريات العلمية.

فروض الدراسة أو تساؤلاتها :

تعتبر مرحلة صياغة الفروض وإختبار صحتها و خطئها من أهم المراحل المنهجية عند تخطيط البحوث , ذلك لأن مجموعة الفروض ما هي في حقيقة الأمر إلاّ صورة دقيقة للمشكلة تغطي أبعادها من كافة الجوانب , وهي تعطي تفسيراً صادقاً للمشكلة بعد تحقيقها.

وتعني كلمة فروض Hypotheses مجموعة المبادئ الأولية التي يسلم العقل بصحتها, والتي لا يستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها فهي حلول إجتماعية لمشكلة البحث , وهي حقائق متصورة تنبعث من خيال الباحث في شكل تخمينات محسوبة تسعى لتفسير الظاهرة المبحوثة من خلال برهنة أو رفض وجود علاقة سببية يعالجها الفرض, أي أنها تعميمات لم تثبت صحتها يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها من خلال خطوات منهجية محددة ومقننة يقوم بإجرائها بهدف التحقق من مدى ملائمة هذا التعميم وتمشيه مع الحقيقة أو بعده عنها وإختلافه عنها و ذلك ليتخذها سبيلاً إلى فهم الظواهر وتفسيرها تفسيراً منطقياً دقيقاً .

إنها قضايا تصورية تحاول أن تقيس العلاقة بين أثنين أو أكثر من المتغيرات و الأفكار وهي نوع من الحدث بالقانون أو التفسير المسبق للظواهر , وهي متى تثبت صدقها أصبحت قانوناً عاماً يمكن تعميمه والرجوع إليه .

ويصل الباحث للفرض إما من خلال حدث قائم على التخمين يرتبط بجانب من جوانب البحث , أو إعتماداً على فروض و نتائج أبحاث ودراسات سابقة مع تطويرها و تطويعها بما يلائم البحث الجديد , أو من خلال تأييد أو رفض قانون أو نظرية معينة فالفروض إذا هي تصورات تخمينة ترتبط بأهداف الدراسة و تساؤلاتها , التي دارت في ذهن الباحث , وهي علاقة متوقعة – لكن لم يتم التأكد من صحتها – بين متغيرين أو أكثر . أي أنها قضية تعبر عن وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر و تتميز بأنها قابلة للإختبار , وبوجه عام يعبر الفرض عن فكرة مبدئية تربط بين متغيرين أحدهما مستقل و الآخر تابع .

إن تصميم الفروض إنما يعتمد اساساً على خبرة الباحث في موضوع بحثه أو ما يصل به من موضوعات , كما تعتمد على قدرة الباحث على إستغلال معلوماته السابقة, وإلمامه بمختلف جوانب الثقافة في المجتمع , هذا وقد تأتي الفروض للباحث كإلهام مفاجئ أثناء تفكيره المستمر و بحثه الدائم في الظاهرة التي يقوم بدراستها , كذلك فإن الباحث قد يستمد فروضه من تخصصه وأيضاً من العلوم الأخرى التي تقترب من تخصصه , أو من ثقافة المجتمع بما تشمله من قيم وإتجاهات وتقاليد وآراء شائعة , فضلاً عن خبرته الشخصية و ملاحظاته الخاصة .

هذا والنتائج السلبية التي تلغي فرضاً لا تنقص من الكفاءة العلمية للبحث أو للباحث ولا تمسه أو تقلل من شأنه , وهي لا تقل أهمية عن النتائج الإيجابية التي تؤيد الفرض وتتفق معه وتحققه , وعموماً إذا أيدت التجارب صحة الفرض دون تناقض أو تعارض فإن الفرض الصادق ينتقل إلى مرحلة القانون أو النظرية theory وأكثر الفروض نفعاً وقيمة هي تلك التي تثير مشكلات وآفاق جديدة للبحث في إتجاهات متعددة بما يتيح مناقشتها أو حلها من قبل المتخصصين.

الدراسات والبحوث السابقة :

لا شك في أن دراسة السابقين من الباحثين والمرتبطة بحوثهم بالظاهرة موضع الدراسة , يعود بالنفع على الباحث في دراسته من نواح متعددة , فهي تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات تعين الباحث في تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والإجراءات , كما تساهم في معرفة نقاط القوة والضعف و الدروس المستفادة منها , وفي تجنب تكرار الجهود المبذولة , فضلاً عن أنها تثيرمعرفة الباحث وتزيد في مجال توجيهه بإطلاعه على المناهج المتبعة فيها وأدواتها المستخدمة و فروضها المصاغة و نتائجها التي تم التوصل إليها , فكل دراسة تبدأ من حيث إنتهت إليه الدراسات الأخرى . كذلك فإن نتائجها تعد بمثابة نقطة بداية لدراسات أخرى تتبعها وتجئ من بعدها , فتكون مرشداً وموجهاً ومناراً و أساساً لها.

والباحث الناجح هو من يكون لديه مجالات متسعة من المعرفة , ومن ثم تصبح قدرته على الإبداع والإبتكار داخل بحثه مستمدة من هذه المعارف المتشعبة و من قراءاته المستمرة لأعمال غيره .

هذا وأية دراسة تخلو من الإستعراض النقدي لما سبقتها من دراسات متشابهة تعد من وجهة النظر المنهجية دراسة غير مكتملة , ويراعى الباحث عند عرضه للدراسات السابقة ألاّ يخل بمحتوياتها الأساسية , كما يجب عليه أن يقيمها تقييماً موضوعياً خاصة من الجانب المنهجي و خطواتها الإجرائية , كذلك يراعي ضرورة الإستفادة من الحلول التي طرحتها تلك الدراسات في حل مشكلة بحثه سواء على المستوى النظري أو المنهجي ... إلخ .

منهج الدراسة :

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة , و للإجابة على الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل إلى الوصول إلى تلك الحقائق و طرق إكتشافها , والعلم الذي يبحث في هذه الطرق هو علم مناهج البحث , ويعتبر " أوجست كونت " أول من إستخدم كلمة Methodology .

وقد قصد به العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة

هذا ولا ينفصل موضوع مناهج البحث عن دراسة الظواهر عند " كونت " الذي بذل جهوداً ملموسة في تحديد طبيعة المناهج التي يمكن أن يستخدمها علم الإجتماع في دراسته للظواهر الإجتماعية.

" ويعتقد البعض أن الباحث الإجتماعي لديه الحرية المطلقة في إختيار منهج دراسته , إلا أن هذا الإعتقاد بعيد عن الصحة , لأن لكل ظاهرة أو مشكلة صفات وظروف تختلف عن الأخرى , وهذه الصفات تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها أو لحلها , وإذا حاول أن يفرض منهجاً يرتأيه لسهولة إستخدامه أو لقلة تكلفته المالية في التطبيق لدراسة ظاهرة أو

مشكلة لا تنسجم مع (ذلك المنهج) فإن (الباحث) سوف لا يصل إلى نتائج متسقة أو منطقية تعكس واقع الدراسة و الحقيقة الموضوعية "

والمنهج بمعناه الواسع يعني مجموعة الأطر والإجراءات والخطوات التي وضعها الباحث عند دراسته لمشكلته , أما المنهج بمعناه الضيق فينحصر في الإجابة على تساؤل مؤداه على مَن من البشر سوف تجري الدراسة , فإذا كانت ستجرى على البشر كله بقصد الإصلاح فيسمى هذا بمنهج المسح الإجتماعي.

أما إذا كانت ستجرى على مجموعة منهم بقصد الوصف و تحقيق هدف علمي فإنه يكون المنهج الوصفي (أو منهج البحث الإجتماعي) .

وإذا أجرى على مجموعة من البشر في الماضي البعيد أو القريب فيكون هو المنهج التاريخي , أما إذا أجريت الدراسة على مجموعتين من البشر إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية فيكون هو المنهج التجريبي ، وإذا أجريت الدراسة على عينة مختارة من البشر بقصد دراستهم دراسة متعمقة فإن المنهج هنا هو منهج دراسة الحالة.

نوع الدراسة Type of Research

تنقسم إلى نوعين :

1- الدراسات الكشفية (أو الإستطلاعية).
2- الدراسات الوصفية .

1) الدراسات الكشفية (أو الإستطلاعية) :

إن إجراء الدراسات الكشفية يعد أمراً ضرورياً في كثير من البحوث التي تتناول الميادين البحثية الجديدة التي لم يطرقها الدارسون من قبل , حيث تقابل الدارس صعوبات كبرى تواجهه في المراحل المختلفة سواء في تحديد المشكلات الهامة ذات القيمة العلمية , أو في التعرف على الظواهر الجديرة بالدراسة و بالظروف المحيطة بها, أو حتى في مرحلة صياغة تلك المشكلات صياغة دقيقة , أو في تحديد فروضها التي تغطي جوانب البحث وتجيب عن إستفساراته , هذا بالإضافة إلى الصعوبات الأخرى المتعلقة بمنهج البحث و

الأدوات المستخدمة والعينة المختارة و مجالات الدراسة و طرق جمع البيانات ومعالجتها.. إلخ.

ومن هذا المنطلق فإن أهمية الدراسات الكشفية تنبع من أنها تعاون الباحث في تحديد أهداف مختلفة منها:

1- **تحديد مشكلة البحث و صياغة عنوانها صياغة دقيقة تمهيداً لبحثها بحثاً دقيقاً متعمقاً .**
2- **تحديد مفاهيم البحث و توحيدها في شكل محدود دقيق .**
3- **تحديد تساؤلات الدراسة التي يمكن أن تغطي جوانب المشكلة وإستفساراتها.**
4- **تلمس مجالات الدراسة التي يمكن أن يطرقها الباحث .**
5- **إكتشاف مصادر البيانات وحجم المعلومات وكيفية الوصول عليها.**
6- **الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه إجراء البحث و دراسة كيفية التغلب عليها.**
7- **إلقاء الضوء على موضوعات الدراسة التي يمكن بحثها وتلك التي يستحيل السير فيها , مع ترتيب تلك الموضوعات وتصنيفها وفقاً لأهميتها.**
8- **تحديد إطار للدراسة و لإجراءاتها يمهد لدراستها دراسة متأنية ومتعمقة سواء من حيث المنهج أو الأدوات أو مجتمع البحث .. إلخ.**

هذا ويقول الدكتور" عبد الباسط حسن " أن الباحث في الدراسات الإستكشافية يبدأ ميداناً جديداً وهو غير ملم بكثير من الأبعاد الحقيقية للمشكلة كما أنه يكون مفتقراً لكثير من جوانب الموضوع الذي يدرسه , وهو ما يفرض عليه أن يصمم بحثه بقدر كبير من المرونة , وعدم التحديد الدقيق لإجراءاته, وحتى تأتي الدراسة الكشفية بأحسن النتائج ينبغي على الباحث الإستعانة بالأساليب التالية:

1- **الإطلاع على الدراسات و البحوث السابقة التي لها صلة من قريب أو بعيد بهذا الموضوع وأن يقرأ ما يمكنه الحصول عليه من معلومات تتصل بمشكلة البحث بالرجوع إلى الكتب والرسائل .**
2- **النشرات والمجلات والدوريات التي تطرقت لموضوع الدراسة أو موضوعات قريبة من ميادينها توحي بأفكار لها قيمتها العلمية .**

3- الرجوع إلى الأشخاص الذين لهم خبرة عملية بموضوع البحث أو المهتمين به للتعرف على آرائهم وإستيضاح أفكارهم , على أن يشمل ذلك مختلف الأشخاص الذين لهم خبرة بنفس الموضوع .

4- تحليل الحالات المثيرة للإستبصار ليعبروا عن أفكارهم المتصلة بالموضوع وليجيبوا عن إستفسارات الباحث فيما يعن له ويكون متعلقاً بمشكلة دراسته ومن هذه الحالات ما يلي:

أ - إنطباع الغرباء في المجتمع الجديد فالذين يزورون مجتمعاً للمرة الأولى في حياتهم يكونون أكثر حساسية و ملاحظة تجاه خصائص هذا المجتمع من أولئك الذين يعايشونه , مثل الريفي المهاجر أو زائر المدينة للمرة الأولى , أو السائح المسافر لبلد غريب .

ب - الحالات المرضية : فدراسة بعض حالات المنحرفين و غير الأسوياء قد تفيد في تفهم حالات غير المنحرفين , ودراسة المنزوين في جماعة من الجماعات قد تساعد الباحث في التعرف على العوامل المرتبطة بديناميات الجماعة و في تحديد العوامل المؤدية إلى تماسك هذه الجماعة.

2) الدراسات الوصفية :

تستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص مشكلة معينة ودراسة ظروفها المحيطة بها, أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالاتها و خصائصها و تصنيفها وكشف إرتباطاتها بتغيرات أخرى , بهدف وصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً شاملاً من كافة جوانبها ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة.

والدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد البيانات و الحقائق , بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات و تحليلها و تفسيرها لإستخلاص دلالاتها وتحديدها بالصورة التي هي عليها كمياً وكيفياً بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميقها.

هذا ويفترض في الدراسات الوصفية أن هناك قدراً موفوراً من البيانات عن ظاهرة الدراسة , وأن تلك البيانات متاحة من خلال بعض الدراسات التي سبق إجراؤها في الميدان المشابه .

وهي تعتبر بمثابة دراسات إستطلاعية تمهد للباحث الطريق وترسم له صورة عامة للمشكلة وتمده بقدر من المعلومات , وهو أمر يسهل عليه عبء إختيار المشكلة إختياراً دقيقاً وإنتقاء مجالات وتحديد إجراءاته وأهدافه و خصائص عينته.. إلخ.

ويترتب على ذلك أن موقف الباحث وهو بسبيل إجراء دراسة وصفية أفضل من موقفه و هو بسبيل إجراء دراسة إستطلاعية , التي يدخل فيها الميدان وهو يجهل الأبعاد الحقيقية للمشكلة , ويعاني من نقص في بياناتها وقصور في دراسات وبحوث سابقة تمهد لها , بما يصعب عليه رسم الصورة الشاملة , لبحثه وتحديد أهدافه بدقة , ومن ثم لا يجد من سبيل سوى أن يضع أهدافاً عامة غير محدودة .

أدوات الدراسة :

الأدلة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها ويمكن إستخدام عدد من هذه الوسائل معاً في البحث الواحد لتجنب عيوب إحداها و لدراسة الظاهرة من كافة الجوانب .

هذا ويتوقف إختيار الباحث للأداة , والأدوات لجمع البيانات على عوامل كثيرة , فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والبحوث بينما قد لا تكون مناسبة في غيرها , فمثلاً يفضل بشكل عام إستخدام المقابلة والإستبيان عندما يكون نوع المعلومات اللازمة له إتصال وثيق بعقائد الأفراد وإتجاهاتهم نحو موضوع معين , وتفضل الملاحظة المباشرة عند جمع معلومات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي نحو موضوعه بذاته , كما تفيد الوثائق و السجلات والإحصاءات في إعطاء المعلومات اللازمة عن الماضي و كذلك لإلقاء مزيد من الضوء من الناحية الكمية على الظاهرة التي يتم دراستها.

وقد يؤثر موقف المبحوثين من البحث في تفضيل وسيلة على وسيلة أخرى, ففي بعض الأحيان يبدي المبحوثون نوعاً من المقاومة ويرفضون الإجابة على أسئلة الباحث وهنا يفضل إستخدام الملاحظة في جميع البيانات .

وبوجه عام يمكن تقسيم وسائل وأدوات جمع البيانات إلى قسمين أولهما : الأدوات الأساسية وهى:

- المقابلة بانواعها حسب طبيعة الموضوع - الإستبيان - الملاحظة بأنواعها .

- الإتصال التليفوني . - الإحصاء . - المقاييس .

وثانيهما : الأدوات المساعدة وهى :

الرسوم البيانية - الصور الفوتوغرافية . - الخرائط - الأفلام على إختلافها .

تحديد مجتمع البحث و إختيار العينة:

تعتبر مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الإجتماعية , وهي تتطلب من الباحث دقة بالغة حيث يتوقف عليها إجراءات البحث و تصميمه وكفاءة نتائجه.

ويواجه الباحث عند شروعه في القيام ببحثه مشكلة تحديد نطاق العمل أي (إختيار مجتمع البحث والعينة التي سيجرى عليها دراسته وتحديدها) .

هذا وكلما زاد عدد المفردات المختارة التي يشملها البحث أصبحت النتائج مستندة إلى أساس أقوى , إلاّ أن الباحث غالباً ما يجد نفسه غير قادر على القيام بدراسة شاملة لجميع مفردات مجتمع البحث , فيكتفي بعدد قليل من تلك المفردات يأخذها في حدود الوقت والجهد و الإمكانات المتاحة , ويبدأ بدراستها ثم تعميم صفاتها على المجموع , وهذه هي (طريقة العينة Sampling) وللعينة شرطان أساسيان أولهما أن تكون العينة ممثلة (Representative) للمجتمع الأصلي أي يتصف أفرادها بنفس الصفات الموجودة في مجتمع الدراسة , وثانيهما أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرصاً متساوية في الإختيار (Equal chances) , وهذا يعني أن تتاح الفرص المتكافئة لكل فرد من المجتمع الأصلي بحيث يمكن أن يقع عليها الإختيار , فتكون ضمن العينة دون تدخل أو تحيز أو تعصب من الباحث.

أما إذا جمع الباحث بيانات بحثه بالتطبيق على جميع المفردات التي تشكل مجتمعه ومن كافة الحالات التي تنطبق عليها خصائص معينة دون ترك أي مفردة أو حالة فإن هذه الطريقة تعرف بطريقة الحصر الشامل أو التعداد .

خطوات إختيار العينة : هناك أربع خطوات أساسية لإختيار العينة هى :

- تحديد وحدة العينة - تحديد الإطار الذي تختار منه العينة

- تحديد حجم العينة - تحديد طريقة إختيار العينة

مجالات الدراسة :

يعد تحديد مجالات الدراسة المختلفة من الخطوات المنهجية الهامة ولقد إتفق كثير من المشتغلين في مناهج البحث الإجتماعي على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة رئيسية , هي المجال الجغرافي و المجال البشري والمجال الزمني أما عن المجال الجغرافي (المكاني) فإنه يعني تحديد المنطقة أو البيئة التي تجري فيها الدراسة , في حين أن المجال البشري يتكون من جملة أفراد أو عدة جماعات , وفي بعض الأحيان يتكون مجتمع البحث من عدة مصانع أو مزارع أو وحدات إجتماعية , ويتوقف ذلك على المشكلة موضوع الدراسة , بينما يقصد بالمجال الزمني للبحث ذلك الوقت الذي يستغرقه إعداد البحث بأكمله , مع تخصيص فترات زمنية محددة يشار إليها للإنتهاء من كل مرحلة وكل خطوة أساسية من خطواته , مع وضعنا في الإعتبار القيود الزمنية والمصاعب التي تحد أو تعرقل من تنفيذ مختلف الخطوات.

المرحلة الميدانية : الخطوة الرابعة عشر : مرحلة جمع البيانات :

وهي أولى المراحل الميدانية الحقيقية في خطوات إعداد البحوث , حيث يقوم الباحث فيها بجمع البيانات أما بنفسه أو عن طريق مجموعة من الباحثين الميدانيين , الذين يستعان بهم في أغلب الأحيان في البحوث الكبيرة التي تجريها مراكز البحث العلمي والهيئات والمؤسسات العامة , وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات أهمها عمل الإتصالات اللازمة بالمبحوثين وتهيئتهم لعملية البحث , وإعداد الباحثين الميدانيين وتدريبهم والإشراف

عليهم أثناء جمع البيانات من الميدان للوقوف على ما يعترضهم من صعاب والعمل على تذليلها أولاً بأول, ثم مراجعة البيانات لإستكمال نواحي النقص فيها أو التأكد من أنها صحيحة ودقيقة ومسجلة بطريقة منتظمة.

هذا و من الضروري تهيئة كل الظروف التي تضمن صحة إتمام مرحلة جمع البيانات , لأنه يتوقف عليها نتائج الدراسة ودقتها , إذ من العبث أن ننفق وقتاً وجهداً ومالاً في تحليل بيانات زائفة أو لسنا متأكدين من أنها تمثل الواقع تمثيلاً صحيحاً .

الخطوة الخامسة عشر : مرحلة تفريغ البيانات :

يجب على الباحث بعد جمع البيانات أن يصنف تلك البيانات في نسق معين يتيح للخصائص الرئيسية أن تبدو واضحة , ويتأتي ذلك بترتيب البيانات و تقسيمها إلى فئات بحيث توضع جميع المفردات المتشابهة في فئة واحدة .

وأولى المراحل التي تتم بعد مرحلة جمع البيانات هي تفريغها .

حيث يقوم الباحث بنقل البيانات التي تم جمعها في أداة البحث إلى جداول تسمى التفريغ ويحدد جدول تفريغ لكل سؤال من أسئلة الإستمارة . ويقوم الباحث بفرز كل إستمارة على حدة و تسجيل البيانات المتعلقة بالسؤال في جدول التفريغ الخاص به و ذلك بالتعبير عن المفردات بواسطة التأشير بنظام الحزم لتسهيل عملية الجدولة كمرحلة تالية.

الخطوة التاسعة عشر : كتابة التقرير النهائي :

هو تقرير علمي يكتبه الباحث ليعرض فيه المعلومات والنتائج المطلوب نقلها لقراء البحث بشكل موجز وهي معلومات عن مشكلة بحثه ومراحله وخطواته و أهم نتائجه, هذا و يراعي الباحث في كتابته للتقرير عدة شروط أساسية هى :

الدقة – الوضوح – الايجاز – البساطة –التواضع – الالتزام باللغة العلمية – البعد عن المبالغة – التسلسل المنطقى – مراعاة قواعد اللغة .

ويعرض الباحث في هذا التقرير الخطوات المختلفة التي قام بها و الحقائق الهامة التي إنتهى إليها و النتائج البارزة التي توصل لها و ذلك من خلال أربعة مراحل رئيسية يكون قد إنتهى منها يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

أولاً: المرحلة التمهيدية :

1- فكرة ومدخل موجز عن مشكلة البحث و نبذة تاريخية عن المشكلة موضع الدراسة

2- أهمية الدراسة وأهدافها المختلفة.

3-الدافع لإختيار موضوعات البحث والعوامل المؤثرة في هذا الإختيار .

4- التعريف بمصطلحات الدراسة و مفاهيمها وإنتماءاتها .

5- إشارة عابرة لأهم البحوث والدراسات المقارنة المرتبطة بالبحث .

6- أهم الصعوبات التي أحاطت بموضوع الدراسة وإجراءاته بوجه عام .

7-عرض موجز لمشتملات الدراسة وأجزائها الرئيسية .

ثانياً: المرحلة التحضيرية :

وفيها يشير الباحث لما يلي :

1. **فروض الدراسة أو تساؤلاتها.**
2. **المنهج المستخدم فيها .**
3. **نوع الدراسة .**
4. **أدوات الدراسة المستخدمة.**
5. **مجتمع البحث .**
6. **مجالات البحث.**

ثالثاً: المرحلة الميدانية:

حيث يشير الباحث لطريقة جمع البيانات من المبحوثين , وكيفية إستقائها من مصادرها المختلفة الأخرى , فضلاً عن إشارته للصعوبات التي واجهته في هذه المرحلة بوجه خاص .

رابعاً: المرحلة النهائية:

ويستعرض الباحث ما تم فيها كما يلي :

1- **الإشارة الموجزة لكل من مرحلة تفريغ البيانات , وجدولة البيانات وتحليلها وتفسيرها و أسلوب معالجتها إحصائياً.**
2- **القضايا التي أثارتها مشكلة البحث , وأهم الإستنتاجات التي تم الوصول إليها , وأبرز الإستخلاصات العامة والفرعية .**
3- **أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .**
4- **(الخلاصة والتوصيات , أو المقترحات ... إلخ) حيث يتبع بعض الباحثين نتائج دراساتهم بعرض خلاصة وتوصيات ... يربطون فيها بين النتائج التي أمكنهم التوصل إليها و الحلول المقترحة المرتبطة بها.**

طريقة كتابة المراجع في الهامش :

هناك عدة طرق لثبت المراجع , فمنها ما يطلق عليه الإقتباس الهامشي ومنها ما يسمى بالإقتباس الفصلي , وهناك أيضاً ما يعرف بالإقتباس الكلي , ونشير بوجه عام إلى أحد هذه الطرق , و هو الإقتباس الهامشي و يتكون من عدة خطوات متتابعة تكتب بالترتيب كما يلي :

1- **الرقم المسلسل الدال على الكتابة المقتبسة من مرجع معين في داخل المتن , ويشار إليه في الحواشي أسفل نفس الصفحة , وبترتيب رقمي تصاعدي في الصفحة الواحدة (1 , 2 , 3 و هكذا) على أن يبدأ الترقيم الخاص بمراجع الصفحة التالية من رقم (1) مرة أخرى و هكذا.**
2- **يكتب إسم المؤلف كما هو موجود بالضبط على المرجع , ويفضل كثير من الباحثين الإشارة إليه مجرداً من الالقاب المختلفة (الدينية أو الجامعية أو الوظيفية أو الدرجات العلمية مثل الدكتور أو الأستاذ أو الوزير أو العميد .. .إلخ) ثم توضع نقطة .**

3- يكتب عنوان العمل العلمي (إسم المرجع المقتبس منه) بحروف مميزة سوداء , أو تحتها خط للتمييز , ثم توضع نقطة بعده , وفي حالة الكتب الأجنبية يوضع أسم الكتاب بين علامتي تنصيص ثم فصله .

4- يكتب أسم بلد النشر ثم فصله , أو نقطتان رأسيتان (:) .

5- يكتب إسم دار النشر (الناشر) ثم فصلة.

6- يكتب رقم الطبعة ثم فصلة , ويفضل بعض الباحثين كتابة رقم الطبعة التي بعد الأولى فقط , أي عدم كتابة الأولى .

7- يكتب سنة النشر ثم فصلة.

8- يكتب رقم الصفحة أو الصفحات التي تم الإقتباس منها.

وربما الطريقة الأحدث والأفضل والتي يأخذ بها معظم الباحثين في التوثيق في الآونة الحالية هي طريقة (A.P.A) طريقة جمعية علم النفس الامريكية .

حيث يجب كتابة لقب المؤلف و تاريخ النشر و رقم الصفحة. بين قوسين دائرين.في متن البحث وليس في الهوامش .

الفصل الثاني

طبيعة العلوم الاجتماعية ومقتضياتها المنهجية للبحث

تصنف العلوم بصورة عامة إلى مجموعتين هما : العلوم الطبيعية ، والعلوم الإنسانية والاجتماعية . وبالنسبة للمجموعة الأولى فإنها إما أن تكون فلكية أو كيميائية أو فيزيائية .. أما العلوم الاجتماعية فهي سواء كانت علم الاجتماع ، أو العلوم الاقتصادية أو السياسة أو التاريخ أو الأنثروبولوجيا أو علم النفس .. إلخ فإنها تعنى جميعها بالإنسان إنتاجه الثقافي والاجتماعي الذي تراكم عبر التاريخ ، وأصبح مثل كيانات أخرى تؤثر عليه وتتأثر به . ومن ثم فهي تتناول الإنسان ليس على أنه فرد منعزل عن الآخرين ، ولكنها تتناوله كعضو في جماعة . الأمر الذي يتطلب تناول الإنسان في تفاعله مع روابطه . وذلك يشير إلى أن العلوم الاجتماعية تهتم بدراسة شبكة النظم الاجتماعية ، الأمر الذي يؤكد أن الأنثربولوجيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة والأخلاق ليست فروعاً متمايزة ومنفصلة وإنما هي متكاملة مع بعضها ومتبادلة التأثير ولا تجرى بحوثها في معزل عن بعضها ، وإنما عندما يقوم العالم الاجتماعي ببحوثه فإنه لايتقيد بمجال تخصصه وحدوده الفكرية التي تفصله عن العلوم الاجتماعية الأخرى بل يذهب وراء المشكلة ويتعقبها . وذلك رغم تناوله للمشكلة أول الأمر ، بالاستناد للإطار المرجعي الخاص بتخصصه . مثال ذلك أنه عندما يتناول عالم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا أحد المجتمعات التى لا يعرفها بالدراسة ، فإنه، يحتاج بصورة أساسية لتاريخ هذه المجتمعات وتنظيمها السياسى وبنائها الاقتصادي وأنساقها الثقافية ، والاجتماعية والمشكلات الأساسية التي يعيشها هذا المجتمع لأن ذلك يمكنه من تحقيق الفهم الشامل للمجتمع وظواهره ، ومن ثم تفرض طبيعة البحث الاجتماعي على العلماء الاجتماعيين ضرورة التأكيد على وحدة العلوم الاجتماعية . لما لهذا التكامل من دور في فهم المشكلات الواقعية المعقدة . وذلك دون أن نلغي التخصص في مجال العلوم الاجتماعية لأنه يضفي مزيدا من العمق في فهم جوانب الحياة كشف أغوارها البعيدة وجذورها الأساسية التي لا غنى عنها في فهم الحياة الاجتماعية مع إدراك أنى هذه الجوانب مترابطة ومتبادلة التأثير مع بعضها وذلك ما يحققه التأكيد على وحدة العلوم الاجتماعية وترابطها ببعضها وأسهامها لتوفير المعرفة الشاملة والصادقة والثابتة حول الواقع الاجتماعي وظواهره (شتا،134،1997).

ونتيجة لحداثة العلوم الاجتماعية على نحو مذهب M.Cobal وبايديا فارما Baidya Nath Varma فإن ما حققته من تقدم بالنسبة للتكنيكيات المستخدمة يحتاج لمزيد من الدعم والتعاون بين المهمتين بتلك العلوم لتحقيق مستوى التحليل المنهجي المتكامل للظواهر التي تقع في نطاق العلوم الاجتماعية ، خاصة وان طبيعة الموضوع الذي تتناوله واحد وذات طبيعة معقدة الأمر الذي يقتضى مزيداً من الجهد في مجال التحسين المنهجي للتكنيكات التي تستخدمها هذه العلوم في تحليلها للظواهر الاجتماعية .

البحث العلمي الاجتماعي وتطوره:

إن مناقشة الإطار المنهجي للبحث والعلاقة القائمة بين البحث والشروح النظرية تؤكد لنا أن علم الاجتماع النظري وعلم الاجتماع التطبيقي متكاملان بنائيا ومتساندان وظيفيا في عملية البحث العلمي وعلينا أن نقرر هنا بوضوح أن البحث بدون أساس نظرى لا يكون مثمرا، ومن المستحيل أن يصل بنا إلى توفير المعرفة الصادقة حول الواقع الاجتماعي ولا شك أن نظرة التجريبيين للبحث باعتباره منفصلا عن النظرية نظرة ضيقة لمفهوم النظرية ، إذ أن هناك علاقة بين عملية ايضاح الموضوع و القرارات النظرية الواضحة في هذا الشأن، سواء على مستوى تحديد المفهومات أو صياغة القضايا وتعريفاتها.

أضف إلى ذلك أن البحث الأمبريقي يتطلب أيضا بناء تصويريا للموضوع ككل يعتمد عليه في توجيه مسار البحث عند دراسة هذا الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة حوله . هذا بالإضافة إلى أهمية الجانب التطبيقي والتي تهدف إلى عملية الوصف و التفسير للحقائق الاجتماعية التي يتناولها البحث والتي تستند إليها في :

1] اشتقاق القضايا من النظرية ، تلك القضايا القابلة للبحث و القياس والاختبار .

٢] التأكد من صدق القضايا المشتقة عن طريق التجربة .

3] ثم التحقق منها واختبار الفروض التي يمكن اشتقاقها من القضايا تجريبيا .

وفي ذلك يمكن القول بأن البحث العلمى يستند لأساس نظري من ناحية ، وأساس تطبيقي من ناحية أخرى ، وإن كلا الجانبين مترابطين ويكمل كل منهما الآخر في عملية البحث وتناوله الحقائق الاجتماعية.

وقد تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح البحث العلمي فنجد أن البعض يعرفه بأنه عمليات تقص وفحص دقيق ، تستهدف الوصول إلى حقائق وقواعد عامة ، والتحقق من صدقها.

كما أن فريقاً آخراً يعرفه بأنه : عمليات تقصى مستمرة للحقائق ومعانيها وتطبيقها على مشكلة معينة.

وبذلك نجد أن التعريفات المختلفة للبحث العلمي تشير إلى أنه عملية مستمدة من التفكير والتقصي حول الحقائق الاجتماعية بهدف الوصول إلى مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تحكم هذه الحقائق والظواهر والتحقق من صدق هذه المبادئ والقواعد بعد تحديدها . لإمكان الاستناد إليها فى الحكم على الظواهر والأحداث المماثلة للظواهر والأحداث التي تساعد البحث على اكتشاف القواعد والمبادئ التي تحكمها .

ويعرف جون ديوي البحث بأنه " الدراسة الفكرية الواعية التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستهاإلى ان يصل إلى نتيجة معينة.(ديوي،719،1969)

ويعرف vandalen البحث العلمى أيضا على أنه محاولة دقيقة للنقد تؤدي إلى علاج المشكلات التي تؤرق الإنسانية ،ووضع حلول لهذه المشكلات (vandalen,1962,1)

وبذلك نجد أن البحث عملية تمر بمراحل عدة في سبيل الوصول إلى المبادئ والقواعد الصادقة، التي تحكم فئات الظواهروالاحداث.

وقد اهتم كل من " ماينتز وهوبنز Hoebnez في تحديد المراحل التي تمر بها عملية البحث الاجتماعي بصورة دقيقة ومحددة . لضمان سيرها فى مسالكها المنهجية المتسقة مع خطوات الطريقة العلمية وقد أدى ذلك إلى اجتهاد لفيف من علماء المناهج لرسم صورة محددة لمراحل البحث الاجتماعي ، حيث حاول البعض منهم أن يستند في تصنيفه

لمراحل البحث الاجتماعي على مراحل عملية التفكير ومن هؤلاء العلماء (أبلسون) والذي صاغ تلك المراحل فيما يلى :

• تحديد الموضوع : ويتضمن توضيح مجال البحث بدقة .

*** اختيار المشكلة: وتحدد بأسباب اختيارها وأهميتها ومجالها.**

*** تحديد خطوات العمل :بتحديد التحليل المنطقى وخطوات البحث والبيانات المطلوبة ، وكيفية الحصول على البيانات ومعالجتها مع توضيح الفروض التي يفترضها الباحث .**

*** النتائج: تحدد النتائج التي قد نتوصل إليها نتيجة للبحث وما يترتب على هذه النتائج بالنسبة لفروضه.**

• تلخيص البحوث السابقة والتى ترتبط بالموضوع وسبق إجرائها على موضوعات ذات علاقة.

*** والخطوات التي حددها أبلسون خطوات إجرائية للبحث الاجتماعي كما أن ماينتز ، وهولم ، وهوبنز قد حددوا مراحل البحث في إطار رسمهم لاستراتيجية عملية البحث ، على أساس أن هناك مراحل أساسية متتابعة ، يمكن تمييزها على النحو التالي :**

– المرحلة الأولى : التحضير النظرى : صياغة التصور الخاص بموضوع البحث ، والذي يكون بمثابة الإطار النظرى Theoretical Framework ، وصياغة أسئلة البحث .

– المرحلة الثانية تحديد خطة البحث ومنهجه حيث يتم في هذه المرحلة اختيار أسلوب البحث ومناهجه ووسائله . ويتضمن ذلك تحديد المفاهيم الرئيسية والتعاريف إجرانيا ، وتحديد إجراءات العينة ، وصباغة المقاييس ، وتحديد الموازين والمؤشرات والأسئلة .

– المرحلة الثالثة : جمع البيانات بتطبيق منهج البحث وأدواته. وأسلوبه عملياً على موضوع الدراسة من خلال وحداته .

–المرحلة الرابعة : الإعداد والتحليل للبيانات ، ومحاولة الإجابة على أسئلة البحث.

– المرحلة الخامسة : الاستخلاصات النظرية وصياغة التعميمات الممكنة وإيضاح علاقتها بالنظرية المصاغة والتي توجه الباحث للموضوع.

ومن ثم نجد أن مراحل البحث الخمسة متكاملة مع بعضها في إطار عملية البحث ومتتابعة على أساس التسلسل المنطقي في عملية التفكير وتناول موضوع الدراسة، والوصول إلى النتائج والتعميمات النظرية حول موضوع البحث.

أهمية البحث العلمي :

مما لاشك فيه أن الأبحاث لها فوائد كثيرة وأهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للطالب أثناء دراسته.

وهذه الفوائد هي:

1- تكوين الشخصية العلمية للطالب.

2- تدريب الطالب على التفكير العلمي السليم.

3-تعويد الطالب على الدقة في اختيار الالفاظ والأساليب الصحيحة والمناسبة

4- تنمية روح البحث والاستقصاء عند الطالب

ويربالبعض أن أهمية البحث في:

أ- إمكان تطبيق نتائجه على المجتمع .

ب- مقدار ما يضيفه إلى العلم.

ت- إظهار كفاءة الطالب في مجالات وموضوعات لم يتناولها الأستاذ في المادة الدراسية بتوسع وتغطيغ شاملة.

ث- التعرف على كيفية استخدام المكتبة .

ج-تنمية قدرات الطالب ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بصفة مباشرة بموضوع بحثه.

البحوث الاجتماعية النظرية والواقعية:

أولا: البحوث النظرية:

بقصد بهذا النوع من البحوث مجموعة الدراسات النظرية الذي تهتم بمناقشة قضايا ومشكلات وظواهر تشغل العقل الانساني بصورة كبيرة ، وتم تحليلها بصورة نظريةمجردة فقط دون استخدام طرق و ادوات البحث الاجتماعي التي تركز على دراسة الواقع الامبيريقي ، هذا النوع من البحوث قد يعتمد على الطابع المكتبي، او يعتمد على الوثائق و السجلات مثل ابمحوث الاجتماعية التاريخية ، قد يحاول الباحث أن يحلل قضية اجتماعية معينة من الناحية النظرية دون اللجوء إلى أساليب البحث الاجتماعي الواقعي محاولا أن يطرح أفكاره وتصوراته من أجل تعزيز أساليب البحث النظري والمنهجي في نفس الوقت .

ويوضح لنا تحليل التراث السوسيولوجي للبحوث الاجتماعية النظرية أن هذا النوع من البحوث ، كانت الشغل الشاغل لاهتمامات العلماء والباحثين في علم الاجتماع منذ نشأته الاولى ، فلقد حاول (أوجيست كونت) ، أن يناقش قضايا علم الاجتماع و مبررات نشأته واهميته ومجالاته من خلال الاعتماد على التحليلات النظريـة الخاصة .

و هذا ما ظهر في تحليلات وأبحاث كونت ، حول قانون المراحل الثلاث وتطور المجتمعات من المراحل اللاهونية ، إلى الميتافيزيقية ، ثم المراحل الوضعية أو العلمية ، كما جات تحليلات – دوركايم* وخاصة تحليلاته من الناحية الموضوعية، ومحاولة ارساء قواعد المنهج العلمي ، أو دراسانه النظرية حول تطور المجتمع من المرحلة الآلية الى المرحلة العضويه . او دراساته المميزة حول تطور النظم القانونية و التربية والأخلاقية .

بإيجاز يمكن القول بان البحوث الاجتماعية النظرية قد نشأت منذ ظهور على الاجتماع و لاتزال نثري هذا العلم ومجالاته التي تعددت وتنوعت بفضل هذا النوع من الدراسات النظرية المجردة .

ولا يزال مجال دراسة النظرية الاجتماعية من المجالات التي تعتبر جوهر ولب علم الاجتماع ذاته .

ولكن يجب أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها إن العلاقة بين النظرية أو البحوث الاجتماعية النظرية ، والبحوث الاجتماعية الميدانية (الواقعية) ، هي علاقة متبادلة ومتداخلة فالبحوث النظرية تعتبر الموجه الأول للدراسات الواقعية (الميدانية) . كما أن هذه الدراسات تسهم في صقل واختبار وتوجيه وتعديل الدراسات النظرية.

ومن هذا المنطلق ، يجب أن نشير إلى أن جميع العلوم بدون استثناء سواء أكانت علوم طبيعية أم اجتماعية ، فإنها تشمل نوعين من البحوث (البحوث النظرية) و (البحوث الميدانية) أو الواقعية، كما أن كثير من الدراسات أو البحوث النظرية تهتم بمعالجة مشكلات وظواهر وقضايا تهتم جميعها بدراسة الواقع الذي نعيش فيه . كما أن البحوث الميدانية أيا كان نوعها تسهم في صقل طبيعة الدراسات النظرية ، حتى ولو كانت هذه الدراسات هي النظريات العلمية التي توجه البحوث الميدانية ذاتها .

ثانياَ : البحوث الواقعية (الميدانية) .

يقصد بهذا النوع من البحوث ، الدراسات الميدانية التي تركز على دراسة الواقع مستخدمة العديد من الأساليب البحثية والمنهجية ، التي تجمع بها البيانات اللازمة حول الظاهرة ، أو المشكلة ، والقضية المراد دراستها وتحليلها ، وبالطبع ، أن هذا النوع من البحوث يعتبر مكملا للدراسات (النظرية) الخالصة والتي تسهم جميعها في تطوير البحث العلمي والنظريات والأساليب المنهجية.

وكانت إسهامات علماء الاجتماع المتخصصين في مجالات مناهج وطرق البحث الاجتماعي دور كبير في التخطيط لمثل هذا النوع من البحوث والدراسات الميدانية .

وخير مثال على ذلك الاهتمام ، دراسات دوركايم " التي ركزت على الدراسات النظرية أولا ثم الدراسات المنهجية ثانيا ، ثم الدراسات الميدانية ثالثا ، وهذا ما تبلور في دراسته

الشهيرة عن الانتحار التى ما تزال من الدراسات السوسيولوجية الواقعية (الميدانية) المميزة في هذا المجال والتي حاول فيها يطور نظريته واهتماماته السوسيولوجية النظرية الخاصة عن التضامن الاجتماعى Social Solidarity ركز فيها على اختبار تصوراته المنهجية عن قواعد المنهج في علم الاجتماع كما حاول يختبر كل من التصورات النظرية والمنهجية معا في دراسة ميدانية نادرة حول الانتحار .

إن عملية التطور التاريخي الذي شاهده علم الاجتماع وفروعه المتخصصة المختلفة تعكس لنا أن علم الاجتماع جاء اولا من خلال تصورات نظرية خالصة ولكنها حاولت اختيار قضايا وظواهر ومشكلات واقعية ملموسة . وهذا ما تبلور في فلسفة " كونت" الوضعية ، وقواعد المنهج الدوركايمي ومقولة الفهم والنموذج المثالي عند "فيبر" وما إلى ذلك من دراسات أخرى معقدة ، ولكن ما لبث أن انتشرت الدراسات الامبيريقية (الواقعية) التي كان لها دورا كبيرا في صقل الأبعاد النظرية التصورية لعلم الاجتماع وعدلت كثير من هذه التصورات بفضل اختبارها وتحليلها للواقع الاجتماعي الملوس أو بفضل تطور مناهج البحث العلمي وطرق جمع البيانات المختلفة .(عبد الرحمن،50،2002-51)

أخلاقيات البحث العلمي:

وتتمثل في النقاط التالية:

ا- أهمية المشكلات البحثية:

يجب أن تكون البحوث الاجتماعية جديرة بطرح قضايا و مشكلات بحثية تحتاج إلى المعالجة والدراسة والتحليل ، وذلك من أجل التوصل إلى علاج لهذه الحالات، أو التصدي لها مستقبلا ، وهذا ما يعكس عموماً طبيعة أهداف البحث الاجتماعي عامة.

2-التوجهات الأيديولوجية للبحث :

يجب أن تكون الخطة العامة للبحث بعيدة عن التوجهات السياسية والأيديولوجية ، التي تؤدي إلى الانحياز وعدم الحياد العلمي ، فكثيرا ما تضيع أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، نتيجة هذا النوع من التوجهات الأيديولوجية والعنصرية أو السلالية أو الطائفية.

3-موضوعية النتائج :

يجب أن تحدد النتائج العامة للبحث بصورة دقيقة و بدون التدخل في النتائج الأخيرة ، التى يتوصل اليها الباحث حتى يمكن أن توصف البحوث ونتائجها بالموضوعية ووصف الحقائق كما هي بعيدا عن الأهداف غير الأخلاقية للبحث .

4-الاهتمام بالبيانات والإحصاءات الفعلية :

يجب أن يكون البحث وخطته العامة مركزة على جمع البيانات الواقعية ، وما هو موجود في الواقع ، دون ارتكاب أخطاء متعمدة ، أو كتابة بيانات ناقصة ، أو التعمد في إخفاء أي بيانات مرتبطة بالقضايا والمشكلات المدروسة .

5- التحديث والتجديد في قضايا البحوث الاجتماعية :

يجب أن توجه البحوث الاجتماعية ، نحو معالجة قضايا اجتماعية جديرة بالدراسة والتحليل ، وما أكثر هذا النوع من القضايا التي تفرض ذاتها أمام الباحثين نتيجة للمشكلات المتزايدة التى حدثت في المجتمع الحديث.

6] ترابط الأفكار والعناصر للبحث :

لابد لأي بحث علمى ، أن تكون عناصره وأفكاره متسلسلة تسلسلاً منطقياً ، وأن يعالج أفكار محددة وواضحة ، ويهدف إلى إصدار نتائج ترتبط أساسا بأفكاره وتصوراته الآلية التي وضعها مسبقا للإجابة عليها

ثالثا ، أخلاقيات الباحث الاجتماعي :

هذه القضية تعرض لأهم مكونات المسئولية المهنية والأخلاقية للباحثين الاجتماعين ، الذين يعتبرون من أهم الفئات المهنية التي توجد في المجتمعات الحديثة . وبالطبع ، أن هذه المسئولية المهنية والأخلاقية تندرج تحت إطار المسئولية الاجتماعية Social Responsibilitiy ، التي تعد من أهم القضايا العامة التي تواجه الفئات المهنية في الوقت الحاضر .

ويمكن الإشارة إلى عدد من المبادئ التي يجب أن يتبعها الباحث الاجتماعي .

1] النضج العلمي والوعي الكاف بمتطلبات البحث العلمى :

يجب على الباحث أن يكون قد أتم مرحلة إعداده جيداً ، ويكون لديه خبرة كافية بمتطلبات البحث العلمي بدء من جمع البيانات ، حتى كتابة التقرير النهائي للبحوث الاجتماعية ، ويشمل ذلك معرفة الأساليب النظرية والمنهجية، وتحليل البيانات وغيرها من خطوات فنية وإجرائية لازمة .

٢] ضرورة التغلب على الصعوبات بمزيد من العلم والصبر:

لكل بحث من البحوث الاجتماعية مشكلات جمه ، فهناك مقدمات نظرية ، ومنهجية ، وإجرائية ، وغير ذلك ، فعلى الباحث أن يتسلح بالعلم والصبر ، في أداء مهنته وعلمه ، حتى يشبع أولويات وضروريات هذه المهنة ، أهمها الإشباع والرضا التام بالضمير الأخلاقي والمهني.

3] الأمانة والموضوعية :

إن رسالة الباحث العلمي من الرسائل الاجتماعية الهامة والتي تنتج عموما تحت إطار المسئولية الاجتماعية ، فيجب أن يكون الباحث أمينا فى نقل المعلومات والمعارف

، وأن يراعي الأسس المنهجية المتفق عليها ، كما يجب أن يلتزم بالموضوعية والحياد العلمي كشرط ضروري لتحقيق رسالته المهنية والأخلاقية .

4] سرية البحث العلمي :

يجب أن يراعي الباحث سرية البحوث العلمية التي يقوم بإجراءاتها ، كما يجب أن يحافظ على سرية بيانات المبحوثين ، دون التعرض لإيذائهم ، ولاسيما الفئات الاجتماعية البسيطة ، التي أعطت له كثيراً من أفكارها وآرائها وتصوراتها ، وتوسمت فيه الثقة الكاملة على جزء من حرياتها ومبادئها .

5] وضوح أهداف البحث وتحديدها مسبقا :

من أهم متطلبات البحث العلمي وما ينبغى أن يقوم به الباحثين الاجتماعيين، وضوح الأهداف أو الأفكار العامة التي يسعى إلى تحقيقها ، وهذا ما يجب أن يشير إليه الباحث للمبحوثين دون خداعهم في بادئ الأمر ، حتى يحصل على ما يريد مع مراعاة احترام المبادئ وأخلاقيات البحث العامة ، وهي المحافظة على حريات ورغبات وآراء الآخرين .

6] تبنى فكرة العلاقات العامة فى البحث الاجتماعي :

ويقصد بتلك الفكرة أن البحث الاجتماعي ، يتطلب نوع من العلاقات العامة بين فريق البحث ولاسيما إذا كانت عملية إجراء البحث تتطلب العمل الجماعي والتنسيق عموماً من أجل تحقيق أهداف البحث ، وتنفيذ متطلباته الأساسية ، ويشمل ذلك : التعاون التام ، والأمانة العلمية ، والسرية ، والاتصال السريع مع الهيئات والمؤسسات أو عينات البحث ، وغير ذلك من متطلبات مهنية وأخلاقية متعددة . "

الفصل الثالث

كيفية استخدام المناهج المختلفة في البحوث الاجتماعية

المنهج العلمي:

تعريف المنهج العلمي :

يري بعض الباحثين جميع مناهج البحث العلمي على أنها جميعاً تشترك في وصفها بأسلوب للتفكير العلمي المنظم الذي يعتمد على الملاحظة العلمية ، والحقائق والأرقام ، في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ، دراسة موضوعية بعيده عن المؤثرات الشخصية أو الاتجاهات التي تمليها المصالح الذائية .

ففي تعريف " جورج ليند برج * Landberg ، المنهج العلمي هو الوسيلة التي عن طريقها يكون لدينا قدرة اللتنبؤ ، ودراسة الظواهر تحت ظرف أو شروط معينة تمكننا من دراستها بصورة علمية.(عبد الرحمن،137،2002)

خطوات المنهج العلمي :

1) الملاحظة العلمية The Scientific Observation :

« تعتبر الملاحظة من أهم أدوات البحث الاجتماعي، كما تعد أولى خطوات المنهج العلمي أيا كان استخدامه في أي فرع من فروع العلوم المختلفة سواء كانت طبيعية أو اجتماعية ، ولذا نجد أن الكثير من علماء الاجتماع يحددون الملاحظة بأنها قاعدة العلم ، لأنها نقطة البدء عند جميع الباحثين ، الذين يهتمون بدراسة المشاكل والظواهر المختلفة ، ولذا لا يمكن أن باحث أو متخصص يصل إلى أي نتيجة أو يستطيع أن يصوغ قانون ، أو يطرح تساؤلات أو فرضاً علميا ، دون أن يعتمد على الملاحظة كما أن الملاحظة العادية ، أو ما يطلق عليها بالملاحظة العابرة ، قد أفادت الكشف العلمي بالكثير من البيانات والمعلومات ، بل أن البعض منها قاد العلم والعلماء إلى نظريات وقوانين هامة مثل قوانين الجاذبية على سبيل المثال إلا أن الملاحظة العلمية تمثل محاولة منهجية ، وتقوم على أسس وخطوات مدروسة وتهدف للكشف عن الظواهر ، وتسعى للتوصل إلى القوانين .

وللملاحظة أنواع متعددة من التصنيفات ، فهناك من يصنفهاعلى أنها نوعان وهما:

أ] الملاحظة البسيطة (غير المقصودة) :

وهي لا تهدف للكشف عن حقائق علمية محددة ، ونظرية معينة ، وهذا النوع من الملاحظة يمثل جزء من المعرفة الحسية (التجريبية) ، كما إنها تسهم في تفسير الظواهر وتحليلها ، وتفيد فى زيادة معارفنا النظرية .

ب] الملاحظة العلمية (المقصودة) :

وهي تتميز بالوضوح وتحديد الأهداف والغايات التي تسعى إليها ، فهي محاولة منهجية يقوم بها الباحث بدقة تامة ، وفق قواعد محددة ، للكشف عن تفاصيل الظواهر ولمعرفة العلاقات التي تربط بين عناصرها ، وهي تتميز عن الملاحظة العابرة بأنها منظمة وتستخدم تسجيلات دقيقة .

2) <u>الفروض Hypotheses</u> :

أ) أهمية الفروض وتعريفاتها :

تعتبر الفروض من أهم مكونات المنهج العلمى وخطواته الأساسية ، وتتكون من حصيلة المعرفة الإنسانية والخبرة التى يكتسبها الباحث خلال حياته اليومية أو ممارسة أعماله العلمية كما أنها ترتبط بجميع أنماط التفكير العلمي سواء أكانت معرفة استقرائية أم استنتاجية أم استدلالية ، نظرا لأنها تعتمد على أبعاد كثيرة ، في تكوينها سواء على الملاحظة ، أو التأمل الذاتي المرتبط بظاهرة أو مشكلة معينة تدور في ذهن الباحث أو تكون موضع اهتمامه الأساسي ، وهناك ترادف لاستخدام أو معنى الفروض لأنها ببساطة نوع من التساؤلات ، التي يطرحها الباحث أو تشغل عقله ويحددها بصورة علمية من أجل الإجابة عليها ، أو يخضعها للبحث العلمي التجريبي .

وهناك عدد من المتطلبات التي يجب توافرها عند طرح واستخدام الفروض منها :

ا – يجب ان يكون للفرض العلمي اجابة محددة حول طبيعة المشكلة التي يدرسها ، أي يجب أن يرتبط الفرض بدراسة المشكلة والاجابة على التساؤلات المفروضة حولها أو على الاقل أن يقدم اجابات مرتبطة ببعض جوانب المشكلة أو البحث .

2–يجب أن يكون الفرض مبسطا ليقدم إجابة مبسطة حول الظاهرة المدروسة.

3– يجب أن يكون الفرض قابلا للتحقق منه بمعنى إذا تم صباغة الفروض بصورة يصعب التحقق منها وتحليلها ، فإنها تكون عديمة الجدوى ، ولهذا يجب أن يسمح الفرض بالتحقق منه عن طريق التجربة ، ومعرفة مدى صدقه أو بطلانه.

ب) اختبار الفروض – The Examination of Hypotheses :

كشفت التحليلات السابقة ، أن الفروض باعتبارها تساؤلات علمية لا جدوى لها إلا عن طريق اختبار صحتها عن طريق التجربة ، ومن ثم فان الفرض لابد وأن يتبع بمرحلة أخرى مكملة له عن طريق إجراء التجارب ، وذلك للتأكد من صحتها وملاحظة أي حقائق علمية أخرى ، قد تحدث على معطيات البحث والدراسة التي يقوم بها الباحث خلال عملية تتبعه لخطوات المنهج العلمى في إجراء البحوث الاجتماعية .

3–التعميمات والقوانين Genalizations Laws

تتلخص قيمة المنهج العلمي وخطواته المختلفة في تحقيق الأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها وهي الوصول إلى مرحلة التعميم وصياغة القوانين أو النظريات العلمية ،فإن قيمة البحث العلمي أيا كان نوعه لابد وأن يتوج بمرحلة هامة وهي المرحلة التي يسعى كل من الباحثين وأهداف بحوثهم نحو تحقيقها ، وهذا ما حدث بالفعل في مجال استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية ، فبدأ باستخدام الملاحظة العلمية وبطبيعة طرح الفروض حول الظواهر والمشكلات والقضايا ومحاولة إخضاع هذه الفروض للاختبار

الإمبيريقي (الميداني) أو التجربة العملية لينتج عن ذلك مجموعة من التعميمات والنتائج العامة المرتبطة بنوعية المشكلات والقضايا التي تم تحديدها مسبقا بواسطة الباحثين ، والتي تعتبر محور الدراسة العلمية والمنهج العلمي والبحث العلمي ككل .

ومن ثم ، فإذا أيدت النتائج عملية التحقق من الفروض ، وأصبح الفرض العلمي صحيحاً ، ولا يوجد أي نوع من الفروض أو التساؤلات التي تعارضه ، ينتقل هذا الفرض العلمي

(الصحيح) إلى مرحلة القانون ، وعن طريق تكوين مجموعة من الفروض الصحيحة ، التي وصلت إلى مرحلة القانون ، يمكن تكوين مجموعة من القوانين العلمية ، التي أصبحت لها صفة التعميم .

أولاً: المنهج التاريخي :

تعريف المنهج التاريخي:

إنه الطريقة التي يتبعها الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها ، وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة

أهم خطوات المنهج التاريخي :

1 - تحديد المفهومات الأساسية للبحث :

تعتبر هذه الخطوة أولى مراحل البحث العلمى التاريخي . التي يجب أن يحددها الباحث الذي يستخدم هذا المنهج أو أي منهج علمى آخر ولا سيما ، أن عملية تحديد المفاهيم تعد من الخطوات الأولية أو الإجرائية المنهجية ، التي من شأنها تعزيز عملية جمع البيانات ووضوح مفرداتها ومفاهيم البحث العلمي النظري والميداني .

2 - تحديد وحدة التحليل التاريخي :

يقصد بهذه الخطوة أن الباحث بعد تحديد المفاهيم والإطار النظري أو النظرية الموجهة للبحث من الناحية النظرية أو الميدانية ، يجب أن يحدد بوضوح طبيعة المرحلة الزمنية أو الفترة التي يهتم بها البحث عموما .

٣- تحديد مصادر جمع البيانات :

لكل بحث من البحوث العلمية طبيعة معينة ومحددة تستلزم من الباحث ، أن يقوم بتحديد المصادر ، التي يجب أن يستخدمها في الحصول على المعلومات أو البيانات سواء أكانت نظرية أم ميدانية (واقعية) . وفي البحوث التاريخية الاجتماعية ، تم اتفاق العلماء على مجموعة من المصادر، فبعضها مصادر أولية ، والبعض الآخر مصادر ثانوية . أو كما يعرفها البعض من العلماء بالمصادر غير الميدانية مثل الإحصاءات ، والسجلات والوثائق الرسمية وتحليلات المؤرخين ، أو مصادر ميدانية مثل

البيانات التي تم الحصول عليها من كبار السن عن طريق الباحثين والمقابلات التي يتم إجراؤها ، والمعلومات التي يتم جمعها من الأفراد العاديين سواء من المبحوثين أو الذين عاصروا مشكلة الدراسة.

4- تحديد أدوات ووسائل جمع البيانات :

قد تكون الإحصاءات ، أو السجلات ، أو تحليل المضمون أو المحتوى ، والوثائق التاريخية أو غيرها . وكلما تعددت أدوات جمع البيانات وتنوعت المصادر التي يتم جمع البيانات من خلالها كلما ساهم ذلك في الحصول على المعلومات اللازمة ، التي تسهم في تفسير وتحليل الظاهرة أو المشكلة قيد البحث والتحليل.

5- النتائج وكتابة التقرير النهائي:

يجب على الباحث أن يقوم بتنسيق الحقائق التي توصل اليها، وأن يربط بينها بصورة متكاملة ، ولاسيما بعد قيامه بتحليلها وتفسيرها بصورة علمية و واقعية في إطارها التاريخي أو الاجتماعي أو الثقافي و الحضاري ، تلك البيانات والحقائق التي تم التحقق منها يمكن صياغتها في مجموعة من النتائج الجزئية والنوعية التي يتم التنسيق فيما بينها ، وتصنيفها بصورة تسمح بأن يطلق عليها بالنتائج العامة أو مجموعة الاستخلاصات العلمية المرتبطة بالظاهرة أو المشكلة التي خضعت للدراسة والتحليل و التفسير وفي نفس الوقت يجب عند كتابة التقرير النهائي للبحث أن يقوم الباحث بالتأكد من مجموعة التساؤلات والفروض التي تم طرحها مسبقا في إطار القضايا النظرية أو ما يعرف بالإطار التصوري للبحث ، حتى يتمكن من الإجابة على كافة التساولات أو ما يعرف بإشكالية البحث التي قام عليها منذ البداية .

وأخيراَ يجب أن تكون عملية كتابة التقرير واضحة ومنسقة بصورة منطقية وأن تطرح في إطار عدد من التوصيات التي يمكن الاستعانة بها في مجال الدراسة أو الظاهرة ذاتها أو الاستفادة منها في إجراء البحوث المستقبلية . (عبد الرحمن،194،2002)

ثانياَ: منهج المسح الاجتماعي:

تعريفه :

لقد عرف " هوايتنى Whitney المسح الاجتماعي بأنه محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو لبيئة اجتماعية ، ويهتم المسح الاجتماعي بدراسة قطاع كبير من الواقع الاجتماعي بهدف الحصول على بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها من أجل الاستفادة منها في التخطيط المستقبلي .

خطوات المسح الاجتماعي :

الخطوة الأولى :التخطيط للمسح :

يعتبر التخطيط للمسح الخطوة الأولى فى عملية المسح الاجتماعي وتشتمل هذه الخطوة على :

1- تحديد الهدف من المسح.
2- تحديد النقاط الرئيسية والفرعية التي يشتمل عليها المسح .

3- تحديد الميدان أو المجال الأساسي الذي سيقوم الباحث بمسحه، والنواحي أو الجوانب الفرعية التي يشملها هذا المجال ومن المعروف أن مجالات المسح الأساسية تنحصر في ثلاثة مجالات وهي المجال البشري والمجال المكاني والمجال الزمنى ، ومن ثم ينبغي على الباحث تحديد هذه المجالات بدقة.

4-تحديد نوع المسح الذي سوف يقوم به الباحث حسب الأهداف، المرسومة ، من حيث كونه مسحا عاما أو مسحاً متخصصا ، أو مسحا شاملا أو مسحا بالعينة ، أو مسحا استطلاعياً كشفيا أو وصفيا تحليليا يهتم بوصف الواقع وتحليله ، أو مسحاً تفسيريا يتخطى مجال الوصف الخارجي للواقع المبحوث إلى محاولة تفسيره بحثا عن الأسباب المؤثرة فيه والعلاقات الموجودة فيه ، فمن المعروف أن المسح التفسيري هو مسح للأسباب المؤدية إلى وجود ظاهرة معينة والنتائج المترتبة عليها .

5- وبعد أن يفرغ الباحث من تحديد الهدف من المسح ومجالاته الثلاث ونوعه ، يقوم بتحديد العينة التي سوف يجري عليها المسح في حالة تعذر إجراء المسح على كل مفردات مجتمع البحث.

6- يعتبر اختيار الأدوات اللازمة لجمع البيانات من العمليات الأساسية في المسح الاجتماعي التي تشملها مرحلة التخطيط للمسح ، وأيا كانت الوسيلة استبيانا أو المقابلة الشخصية أو الملاحظة ، فإنه يجب أن تكون أسئلتها أو بنودها واضحة ومحددة بدقة ومناسبة للمستوى التعليمي أو الثقافي لمجتمع البحث .

7- إعداد الميزانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح :

من الخطوات الأساسية التي ينبغي على الباحث التخطيط لها قبل القيام بالمسح تحديد ميزانية البحث وتوزيع هذه الميزانية على بنود الإنفاق المختلفة.

<u>الخطوة الثانية : جمع البيانات :</u>

بعد أن ينتهي الباحث من المرحلة الأولى وهي مرحلة التخطيط للمسح ويبدأ في الخطوة التالية ، وهى مرحلة جمع البيانات حيث يقوم بجمع البيانات مستخدما كافة الوسائل الممكنة في ذلك.

<u>الخطوة الثالثة : مراجعة بيانات المسح وتفريغها وجدولتها:</u>

بعد أن يفرغ الباحث من جمع بيانات المسح من الميدان يقوم بمراجعة هذه البيانات مرتين :

الأولى في الميدان للتأكد من أنه قد حصل على إجابات وافية لكافة أسئلة المسح ، وإذا كان هناك نقص في بعض الإجابات عليه باستيفائها قبل مغادرة مجتمع المسح .

والثانية في المكتب ، ويسمى بالمراجعة المكتبية والهدف منها معرفة مدى اتساق البيانات ومدى تكاملها واستبعاد ما هو متناقض منها ، والتأكد من أن ما تم جمعه من بيانات سوف يفي بأغراض المسح .

وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات ، تبدأ عملية تصنيف هذه البيانات إلى مجموعات أو فئات محددة ، وبعد أن يفرغ الباحث من عملية تصنيف بيانات المسح يبدأ في عملية تفريغ البيانات في كشوف معدة لتلك العملية وحسب الفئات والمتغيرات والتصنيفات التي حددها من قبل.

وهناك طريقتان لعملية التفريغ لكل منهما إيجابياته وسلبياته :

الطريقة الأولى وهي تفريغ البيانات يدويا،أما الطريقة الثانية فهي تفريغ البيانات آلياً.

<u>الخطوة الرابعة : تحليل البيانات وتفسيرها :</u>

تعتبر مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها من أهم خطوات المسح الاجتماعي ، وينقسم التحليل إلى نوعين :

1- التحليل الكمى : وهو ما يعرف بالتحليل الإحصائي ويتمثل في عمليات متعددة لعملية الوصف الإحصائي التي تحتوى على استخراج المتوسطات والنسب المئوية ، ومعاملات الارتباط ، ومقاييس التشتت ، والرسوم البيانية.

٢ – التحليل الكيفي : هو إعطاء مغزى منطقى للأرقام والنسب المئوية والارتباطات التي أسفر عنها التحليل الإحصائي .

الخطوة الخامسة : كتابة تقرير المسح :

بعد أن ينتهي الباحث من تحليل بيانات المسح وتفسيرها واستخلاص النتائج والتوصيات عليه بكتابة تقرير المسح باعتبار هذه الخطوة المرحلة النهائية من مراحل المسح الاجتماعي ، ويشتمل تقرير المسح على عرض وافي لموضوع المسح من حيث الأهمية وأسباب الاختيار و الهدف من بحثه وعرض للخطوات التي اتخذها الباحث في عملية المسح ، والصعوبات التي واجهته أثناء عملية جمع البيانات وكيفية التغلب عليها ، كذلك عرض للاستراتيجية المنهجية التي استخدمها الباحث والتي تشتمل على منهج الدراسة وطرق وأدوات جمع البيانات ومبررات اختيار هذه الاستراتيجية ، وأسلوب سحب عينة المسح التي كان المسح قد اعتمد عليها – وخصائص هذه العينة ، كذلك عرض للنتائج التي توصل إليها ، ومناقشة هذه النتائج في ضوء نتائج مسوح مشابهة ،وفي ضوء التوجه النظري ثم يقوم بعرض لتوصيات المسح والتى تعتبر مجالا لمسوح أخرى مستقبلية ، وأخيراً المصادر التى اعتمد عليها الباحث.

ثالثاً : دراسة الحالة :

أ- تعريف دراسة الحالة:

هناك خلاف واضح بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي حول " دراسة الحالة " Case Study ، هل هي أداة من أدوات البحث أم هي طريقة أو أسلوب في البحث أم هي منهج كالمنهج التاريخي والمنهج التجريبي .. إلخ فعلماء الاجتماع الفرنسيين يطلقون على دراسة الحالة اسم " المنهج المونوجرافى "، والمونوجرافيات تعنى وفقا لهذا المفهوم وصف حالة أو موضوع أو ظاهرة مفردة كالأسرة أو العائلة أو العشيرة أو القبيلة أو المصنع أو المستشفى أو المدرسة ودراستها دراسة مفصلة .

أما علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتفقوا على أن "دراسة الحالة" تعتبر منهج من مناهج البحث الاجتماعي لا يختلف من حيث إجراءاته عن مناهج البحث المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية ، وهذا المنهج يقوم على جمع البيانات بشكل متعمق عن أية وحدة اجتماعية .

إذن يمكن تعريف دراسة الحالة " بأنها أسلوب في البحث يدور حول الدراسة التفصيلية المتعمقة لوحدة معينة Unit قد تكون شخصاً أو جماعة من الأشخاص – كالأسرة أو المجتمع المحلي أو نظام اجتماعي ، أو مؤسسة كالمدرسة أو المحكمة أو السجن أو المستشفى .. إلخ ، بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن تاريخ حياة هذه الحالة والتاريخ الشخصي لها – إذا كانت الحالة شخصا - أو تاريخ الحالة وتطورها بصفة عامة . حيث تفيد هذه المعلومات في وصف وتشخيص الواقع الراهن للحالة وطريقة علاجها أو التعامل مع ما تعاني منه من مشكلات هذا فضلا عن إمكانية التنبؤ بما سوف تكون عليه الحالة في المستقبل فعملية استرجاع الماضي يفيد في إلقاء الضوء على ما هو موجود في الحاضر ويساعد على التنبؤ بما سوف يمكن حدوثه في المستقبل.

ب-أساليب دراسة الحالة

1- أسلوب تاريخ الحالة : Case History :

يتفق المشتغلون بالبحث الاجتماعي أن أسلوب تاريخ الحالة يعني دراسة كل ما يتعلق بالحالة منذ نشأتها حتى الوضع الحالي لها سواء كانت هذه الحالة فرد أو جماعة نظام اجتماعي أو مجتمع محلى أي يهتم أسلوب تاريخ الحالة بالتطور التاريخي الذي مرت به الحالة منذ بداية نشأتها في محيط اجتماعي وثقافي معين ومراحل التطور المختلفة التي مرت بها الحالة والعوامل والمؤثرات التي أثرت في مقومات شخصيتها المختلفة سواء كانت جسمية أو ذهنية أو نفسية أو انفعالية والخبرات التي اكتسبتها الحالة والمشكلات التي تعرضت لها ..... إلخ .

2- أسلوب التاريخ الشخصي للحياة Life History

إذا كان أسلوب تاريخ الحالة يهتم بدراسة الحالة من خلال المحيط الاجتماعي لها من منظور تاريخي وفقاً لمرحلة تطورية متتابعة ، فأسلوب التاريخ الشخصي للحياة يهنم بدراسة الحالة من وجهة نظر الحالة نفسها فالمعلومات وفقا لهذا الأسلوب يتم جمعها من الفرد ذاته (الحالة) ومن وثائقه الشخصية كالسيرة الذاتية والمذكرات اليومية والرسائل والاعترافات ، ولاشك تعتبر هذه الوثائق الشخصية مصادر هامة تكشف عن اتجاهات الأفراد وقيمهم وميولهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، وخبراتهم المتنوعة وفلسفتهم في الحياة.

وبصفة عامة يمكن التفرقة بين أسلوب تاريخ الحالة Case History وأسلوب التاريخ الشخصي للحياة Life History على النحو التالي :

1- في تاريخ الحالة لا يكتفي الباحث في الحصول على البيانات من المبحوث بينما يستعين بمصادر أخرى متنوعة للحصول على بيانات عن الحالة كالأسرة والأقارب والمدرسة والأصدقاء ، والعمل ، والسجلات الرسمية الصادرة عن المستشفى أو السجن إذا كان المبحوث قد تعرض للعلاج أو الحبس .. بينما في التاريخ الشخصي للحياة يكتفى الباحث بالبيانات التي يدلي بها المبحوث عن حياته والمؤثرات التي تعرض لها وأثرت في سلوكه .

٢- لا يصلح أسلوب التاريخ الشخصي للحياة إلا إذا كانت الحالة موضوع الدراسة " شخصاً يستطيع أن يعبر عن نفسه ، بينما يفيد أسلوب تاريخ الحالة في دراسة الحالة بصفة عامة سواء كانت شخصاً أو مؤسسة أو جماعة أو مجتمع محلى 3

3 - من الصعب التأكد من صحة ما يقوله الشخص عن ذاته في أسلوب التاريخ الشخصي للحياة ومن ثم ينبغى أن يتعامل الباحث مع البيانات التي يحصل عليها بحذر ، بينما فى أسلوب تاريخ الحالة من السهل أن يتأكد الباحث من صحة ما جمعه من البيانات .

ت - خطوات دراسة الحالة :

لا تختلف خطوات دراسة الحلة عن خطوات البحث العلمي الاجتماعي ، وإن كان لكل موضوع بحث خصوصيته التي تفرض على الباحث إعطاء إجراءات معينة أولوية والتأكيد عليها دون غيرها. وبصفة عامة يمكن تحديد خطوات " دراسة الحالة " الفردية على النحو التالي :

١) تحديد " الحالة " المراد دراستها أو الظاهرة أو نوع السلوك تحديدا دقيقا والهدف من البحث ، والفروض التي ينبغي التحقق منها أو صياغتها . ويطلق على هذه الخطوة تحديد مشكلة البحث.

٢) تحديد الوسائل أو الأدوات التي سوف يستعين بها الباحث في عمليات جمع البيانات عن الحالة المدروسة ، وهي في الغالب تنحصر في المقابلة ، والملاحظة ، والوثائق الشخصية .

3) تحديد حالات البحث من الحالات الفردية المراد دراستها وفقاً للأساليب العلمية في اختيار العينة (الحالات)

4) النزول إلى الميدان ومقابلة الحالات وجمع البيانات ، ومراجعتها للتأكد من مدى كفايتها لإلقاء الضوء على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والنفسية للحالة.

5) تصنيف هذه البيانات وتفريغها في جدول لكي يسهل على الباحث تحليلها وتفسيرها وإجراء المعالجات الإحصائية عليها إذا لزم الأمر.

6) استخلاص النتائج.ومناقشتها.

7) كتابة تقرير البحث :والذي يشتمل على الهدف من البحث ووصف دقيق للحالات المدروسة ، والإجراءات التي أتبعت في الدراسة ، وأهم الصعوبات التي واجهت الباحث في عمليات جمع البيانات ، وكيف تغلب عليها ، وأهم النتائج التي توصل إليها . ومدى إمكانية تعميمها على الحالات المشابهة ، وأخيراً التوصيات التي يوصى بها الباحث بخصوص الدراسات المستقبلية في هذا المجال.(عبد الرحمن، 305،2002)

أما عن أدوات البحث في دراسة الحالة فهى الملاحظة والمقابلة واستمارة البحث والوثائق والسجلات والإخباريون وتعتبر المقابلة من أكثر الأدوات شيوعا في بحوث دراسة الحالة

ولابد من أن تسير المقابلات مع كافة " حالات " الدراسة وفقاً لإطار أو " دليل " موحد

رابعاَ : تحليل المضمون :

أ- تعريفه :

يعرف " بيرلسون Perelson تحليل المضمون بأنه " الأسلوب الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمى للمحتوى الظاهر للاتصال (Perelson,1965,12)

ب-أسس استخدام تحليل المضمون :

يستند استخدام تحليل المضمون على ثلاثة فروض أساسية :

١ - الهدف الذي يرمي إليه الكاتب أو المتحدث في محتوى كتاباته ، أو أحاديثه ومعرفة تأثير محتوى مادة الاتصال على أفكار الناس .

٢- هل المعاني التي اشتقها الباحث من مادة الاتصال تتفق بعد تحليلها مع ما يقصده الكاتب أو المتحدث ، ومع ما يفهمه القراء والمستمعون .

3 - الوصف الكمي والكيفى لمحتوى مادة الاتصال.

ت-وحدات تحليل المضمون :

هناك العديد من وحدات تحليل المضمون ، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الوحدات على النحو التالي:

1- وحدات التحليل المبدئي :

أ) وحدات التسجيل ووحدة السياق : ويمكن أن تكون هذه الوحدة كلمة مفردة أو مصطلحا ، أو جملة أو فقرة .. إلخ .

ب) وحدة التصنيف ووحدة العدد : وعن طريق هذه الوحدة يتم تصنيف مادة الاتصال إلى وحدات متجانسة لكي يسهل تحليلها.

2- وحدات التحليل النهائي :

أ) الكلمة word : وتستخدم الكلمة في تحديد الألفاظ التي يستخدمها الأدباء في مجتمع ما ، وفي هذه الحالة يقوم الباحث باستخدام الكلمة كوحدة أساسية للتحليل وعدد التكرارات المختلفة لها في موضوع التحليل .

ب) الموضوع Theme : يعتبر الموضوع من أهم وحدات تحليل المضمون لأنه يكشف عن الآراء والاتجاهات الأساسية لمادة الاتصال .

ج) الشخصية Character : تستخدم الشخصية في تحليل القصص والدراما وتواريخ الحياة ، فتحلل الشخصيات لمعرفة عما إذا كانت شخصيات خيالية أو تاريخية أو شخصيات ذات مغزى اجتماعى معين .

د) المفردة Item : تختلف المفردة باختلاف وسيلة الاتصال فقد تكون كتاباً أو قصة أو حديثا ، أو خطاب أو برنامجا إذاعياً .. إلخ .

هـ) مقاييس المساحة والزمن Space and Time Measures : وتستخدم هذه الوحدة عن طريق حساب عدد السطور أو عدد الأعمدة أو الصفحات أو الزمن الذي استغرقته أحاديث إذاعية من نوع معين أو وحدات الطول في الأفلام السينمائية .

الفصل الرابع

أشكال التصميمات البحثية

يمكن تقسيم تصميمات البحوث في العلوم الاجتماعية إلى نوعين أساسيين من التصميمات . النوع الأول ويشمل تلك التصميمات التي تسعى إلى اكتشاف " علاقات " بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة ، أما النوع الثاني ، فإنه يضم كل التصميمات البحثية التي لا تبحث عن علاقات ، وإنما تسعى إلي وصف أو توصيف أو تقويم ظاهرة أو متغير معين.

تشمل مجموعة التصميمات البحثية التي تسعى إلى اكتشاف علاقات مجموعة ضخمة من التصميمات يمكن بدورها أن نصنفها إلى طائفتين أساسيتين " الطائفة الأولى " وتضم التصميمات التى تسعى إلى اكتشاف " علاقة سببية " أي تحديد علاقة السبب والنتيجة . أما الطائفة الثانية ، فإنها تضم تلك التصميمات التي تحاول اكتشاف " علاقات بين متغيرات ، ولكنها لا تزعم أن تلك العلاقات سببية ، وغاية ما ترنو إليه هو اكتشاف علاقات " التوافق بين المتغيرات " تمهيداً " لاكتشاف علاقة السبية ، ما يمز الطائفة الأولى من التصميمات عن الطائفة الثانية هو علاقة السببية ، ومن المعروف أن هذه العلاقة تتضمن عناصر هى التوافق " بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، و " التتابع الزمني بمعنى أن المتغير المستقل حدث قبل حدوث المتغير التابع ، و "اللاوهمية " . بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين لا يمكن تفسيرها في ضوء متغير ثالث . وبناء عليه فإن تصميمات البحوث الساعية إلى التوصل إلى علاقة السببية تتضمن الأبعاد التالية :

" المقارنة " لإثبات التوافق ، و" الضبط " ، لإثبات اللاوهمية، و " التحكم " في التحليل لإثبات التتابع الزمنى بين المتغيرين المستقل والتابع ولا يمكن تحقيق هذه العناصر في تصميمات البحوث الساعية إلى اكتشاف علاقات السببية إلا من خلال عمليتين أساسيتين: الأولى هي وجود مجموعة تجريبية وأخرى ضابطة ، والثانية هي توزيع الوحدات على المجموعتين بطريقة عشوائية، وبحيث يتم إدخال المتغير المستقل على المجموعة التجريبية وحدها ، في هذه الحالة يمكن أن تتوافر عناصر المقارنة والضبط، والتحكم.

وتصنف تصميمات البحوث الساعية إلى اكتشاف علاقة السببية طبقاً لمدى توافر هذه العناصر في التصميم ، فإذا توافرت جميعها يسمى تصميم البحث بأنه " تجريبي" ، أما إذا لم تتوافر تلك فإنه يطلق عليها تصميمات البحوث شبه التجريبية وقبل التجريبية ، وتتميز تصميمات البحوث شبه التجريبية بعدم توافر شرط العشوائية في توزيع الوحدات

على المجموعتين التجريبية والضابطة، وعدم إمكانية ضبط تأثير المتغيرات الأخرى عدا المتغير المستقل ، أما تصميمات البحوث قبل التجريبية فإنها تتصف بالإضافة إلى ذلك ، بعدم وجود مجموعة ضابطة أي أنها تتم على " مجموعة تجريبية" فقط ، ومن هنا جاء وصفها بـ "قبل التجريبية".

وتعد تصميمات البحوث التجريبية أقوى أشكال التصميمات في إثبات علاقة السببية بيد أن التصميمات التجريبية تتطلب شروط متعددة ربما يصعب توفرها في كثير من البحوث الأمبيريقية إلى حد يصفها الدارسين بأنها تصميمات بحوث مستحيلة في البحث الاجتماعي " وذلك لعدة أسباب أهمها : صعوبة ضبط المتغيرات الأخرى في البحوث الاجتماعية ، وصعوبة إيجاد مجموعتين متماثلتين أحدهما تجريبية والأخرى ضابطة ، أضف إلى ذلك أن هناك من أشكالا من العلاقات لا يمكن دراستها من منظور التصميم التجريبي للبحوث ، وهي العلاقات التي يسميها "رونز نبرج" بعلاقة الصفة – الاستعداد تمييزا لها عن علاقات الحافز – الاستجابة Stimulus–response وتتميز علاقة الصفة – الاستعداد (كالعلاقة بين الانتماء الطبقي والتعصب) عن علاقة الحافز – الاستجابة (كالعلاقة بين الدعاية الانتخابية والسلوك التصويتي) من حيث الفترة الزمنية الواقعة بين المتغير الأصيل والمتغير التابع ، ودرجة تحديد المتغير الأصيل ، ففي حالة علاقة الصفة – الاستعداد ، فإن الفترة الزمنية بين المتغير الأصيل والمتغير التابع طويلة نسبياً بحيث يصعب دراستها من منظور التجربة ، كما أن المتغير الأصيل غير محدد تماما بشكل يمكن معه دراسته تجريبيا ، ولذلك ، تعد تصميمات البحوث شبه التجريبية وقبل التجريبية أكثر انتشارا وشيوعا في العلوم الاجتماعية من التصميمات التجريبية.

التصميمات البحثية غير التجريبية :

ولا حاجة لنا إلى استعراض أشكال التصميمات التجريبية وشبه التجريبية ، فهذا يخرج عن نطاق بحثنا . ولكننا سنقتصر على تصميمات البحوث قبل التجريبية لأنها أميل إلى تصميمات البحوث غير التجريبية إذ أنه لا تتوافر لها من صفات التصميمات التجريبية

سوى وجود مجموعة تجريبية ، وهذا لا يكفي لتصنيفها في إطار التصميمات التجريبية . ولذلك فهي تعد بالنسبة لنا الطائفة الأولى من التصميمات غير التجريبية وتنقسم التصميمات قبل التجريبية إلى ثلاثة أشكال رئيسية هي :

دراسة الحالة الواحدة ، والتصميم القائم على الاختبار القبلي والبعدي لمجموعة واحدة ، والتصميم القائم على الاختبار البعدى لمجموعتين .

ويتميز التصميم القائم على دراسة الحالة بأنه يقوم بعمل اختبار بعدى للمتغير التابع بعد إدخال المتغير المستقل ، ومن ثم ، فإن غاية ما يستطيع هذا التصميم البحثى أن يثبته هو وجود علاقة " توافق بين المتغيرين ، أي أنه ، لا يمكننا من إنشاء علاقات سببية ، لأنه لا يتعامل مع حالات وجود المتغير التابع في غياب المتغير المستقل ، ويشيع هذا التصميم البحثي في دراسات العلاقات الدولية ، و عملية صنع القرار السياسي ، ودراسات الإدارة العامة، وغيرها .

وينطوي تحت لواء هذا التصميم البحثي "الدراسات الارتباطية " التي تنشيء علاقات ارتباط إحصائية بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة.

أما التصميم البحثي قبل التجريبي الثاني ، فإنه يقوم بعمل اختبارين لمجموعة واحدة ، اختبار قبل إدخال المتغير المستقل ، وآخر بعد إدخاله ، أي أنه يقارن مجموعة واحدة مع ذاتها ، قبل وبعد ظهور المتغير المستقل ، وينسب الفارق بين الاختبارين –إن وجد– للمتغير المستقل . هذا الشكل من التصميم البحثي لا يمكن أن يدعي أن المتغير المستقل هو " سبب " لحدوث المتغير التابع لعدة اعتبارات أشارت إليها دراسات التصميمات البحثية لعل أهمها تأثير طول الفترة الفاصلة بين الاختبارين القبلي والبعدي على تغير النتائج حتى دون إدخال المتغير المستقل ، وتأثير الاختبار القبلي على سلوك الوحدات المبحوثة ، وغيرها من الاعتبارات التي تشكك في الصدق الخارجي للتصميم مما دعا بعض الباحثين إلى التشكيك في قيمة هذا التصميم في العلوم السياسية .

ويتميز التصميم البحثي قبل التجريبي الثالث بأنه يقوم باختبار بعدي لمجموعتين واحدة تعرضت لمتغير مستقل وأخرى لم تتعرض له وتصنف المجموعتان على أساس

مدى امتلاك الوحدات للمتغير المستقل ومن ذلك مقارنة سلوك الأطفال الذين يشاهدوا التليفزيون بسلوك الأطفال الذين لم يشاهدوه ، ومن ثم فنحن لسنا بإيذاء مجموعة تجريبية وأخرى ضابطة كما هو الحال في التصميمات التجريبية كما أن توزيع الوحدات على المجموعتين ليس عشوائيا وربما كان هذا الشكل من التصميمات قبل التجريبية وهو أقرب تلك التصميمات إلى ادعاء علاقة سببية خاصة إذا اقترن بمحاولة التغلب على مشكلة التوزيع غير العشوائي عن طريق الأساليب الإحصائية المعروفة (المضاهاة أو التوزيع التكراري) ، ومن أهم تطبيقات هذا النوع من التصميمات دراسة (إنكلز وسميث)عن التحديث فقد حاولا اختبار أثر العمل في المصانع على السلوك التحديثي وأخذا عينة من الأفراد الذين عملوا في المصانع وأخرى من الأفراد الذين لم يعملوا في المصانع ثم سؤال أفراد المجموعتين عن سلوكهم التحديثي وقد روعي تماثل العينيتين في كل المتغيرات عدا متغير العمل فى المصانع حيث مثلت العينة الأولى أفراداً مزارعين مازالوا يعيشون في القرى ومثلت العينة الثانية أفراد نزحوا إلى المدينة وقضوا ثلاث سنوات على الأقل في العمل الصناعي وقارن الباحثان بين السلوك التحديثي للمجموعتين.

أما الطائفة الثانية من التصميمات البحثية غير التجريبية فهي تلك التصميمات التي تسعى إلى اكتشاف علاقات بين متغيرات ولكنها ليست بالضرورة سببية ، وهي تشمل : السلاسل الزمنيةTime series والبحوث القطاعية Cross-section ، ودراسة التغير الزمنى Changes over-time ، والندوة Panel ، ودراسة الحالة (اختبار فروض) . وتشترك هذه التصميمات فى صفة أساسية وهي أنها لا تنهض على إجراء تجارب بحثية إما لعدم القدرة على إجراء تلك التجارب على الظاهرة محل البحث ، أو لأن الباحث اختار ألا يجرى تلك التجارب ، كما تشترك في صفة ثانية ، وهي أنها تجرى على بيانات تحدث دون تدخل من الباحث وذلك في بعض تطبيقاتها على الأقل .

ينصب التصميم البحثي القائم على السلاسل الزمنية على مقارنة بيانات لفترات زمنية سابقة متتالية للظاهرة محل البحث لمحاولة التوصل إلى استمرار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع عبر الزمن . ومن أمثلة هذا النوع من التصميمات دراسة (نازلى شكرى وروبرت نورث) عن العلاقة بين التطور التكنولوجي والتوسع الخارجي فيما عرف باسم " نظرية الضغط إلى الخارج Lateral Pressure ، وذلك باستعمال بيانات زمنية متتالية للسنوات من سنة ١٨٧٠ حتى سنة ١٩٤١ لست قوى كبرى ، وقد توصل الباحثان إلى أن النمو الداخلي وبالتحديد نمو السكان والناتج القومي للفرد محددان قويان للتوسع الخارجي .

يفترض تصميم السلاسل الزمنية توافر بيانات تاريخية متماثلة " نسبيا للظاهرة ، وهو أمر صعب التحقيق في معظم الأحيان . أضف إلى ذلك احتمال تأثر الظاهرة محل البحث في تطورها بظروف معينة تجعل من الصعب اختبار العلاقة المنشودة . ففي التصميم القطاعي للبحوث ، تكون المقارنة بين وحدات متعددة من الظاهرة ذاتها في وقت واحد . فإذا تبين أن هناك علاقة ارتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع في غالبية الوحدات . يمكن القول أن هناك علاقة توافق بين المتغيرين . ويشيع هذا النوع من التصميمات في بحوث العلوم السياسية ، ولعل أهم التطبيقات دراسة (سيدني فيرباً) وزملاؤه عن مدى تمثيل المواطنين المشاركين في السياسة لمختلف الفئات الاجتماعية ، والعلاقة بين المكانة الاجتماعية – الاقتصادية والنشاط السياسي ، وذلك بالتطبيق على عينة قطاعية من سبع دول . وكذلك دراسة (صامويل بارنز) وزملاؤه عن العوامل المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية ، وذلك بالتطبيق على عينة من الأفراد مختارة من خمس دول مختلفة.

يتميز التصميم القطاعي للبحوث عن تصميم السلاسل الزمنية بأن البيانات تستخرج في الوقت ذاته ، فتقل مشكلة تفاوت ظروف جمع البيانات ، أضف إلى ذلك سهولة جمع البيانات نسبيا عما هو الحال في السلاسل الزمنية ، وإمكانية توظيف هذا التصميم في الحالات التي لا يمكن ملاحظة الحالة فيها إلا مرة واحدة ، بيد أن المشكلة الأساسية في

التصميم القطاعي هى احتمال وجود اختلاف بين الوحدات المختلفة للظاهرة التي يجرى جمع البيانـات منها ، وهو ما يمكن التغلب عليه بتوسيع حجم العينة .

بصفة عامة ، فإن تصميم السلاسل الزمنية يستعمل في حالة توافر بيانات تاريخية متتالية عن الظاهرة ، بينما يلجأ الباحثون إلى التصميم القطاعي في حالة توافر بيانات معاصرة في وحدات (غالبا ما تكون تقسيمها جغرافي) متعددة عن الظاهرة ذاتها .

أما النوع الثالث من التصميمات التي تسعى إلـي اكتشاف علاقات غير سببية ، فإنها تلك التصميمات التي تحاول اكتشاف تأثير عامل الوقت على الظاهرة محل البحث . وتقترض هذه التصميمات أن الزمن يؤثر في الظواهر ، بمعنى أن هناك مجموعة من العمليات التي تنشأ بتقادم الزمن وتنتج آثارا في الظاهرة ، وتعتمد هذه التصميمات على ملاحظة الظاهرة ذاتها سواء زمنياً أو قطاعيا، ومن ذلك أن يلاحظ الباحث سلوك الطفل في تطوره من مرحلة عمرية إلى أخرى ، أو يلاحظ سلوك مجموعة من البشر في مراحل عمرية مختلفة في آن واحد ، ويختلف هذا النوع من التصميمات عن النوعين السالفين في أن الباحث يلاحظ الظاهرة بذاته ، ولا يقوم بجمع بيانات تاريخية أو قطاعية.

ينصب العرض السالف بأسره على بعض التصميمات البحثية التي تحاول اكتشاف علاقات (سببية أو غير سببية) . ولكن هناك تصميمات بحثية لا تسعى إلى اكتشاف علاقات أصلا ولكنها تسعى إلى رصد أو توقع أو تقييم ظاهرة معينة بهدف التعرف على ملامحها الأولية أو استكشاف اتجاهات تحولها ويندرج تحت هذه الطائفة من التصميمات ثمانية أشكال أساسية هي:

الدراسة الوصفية للحالة ، والتصميم التصنيفي ، وتصميمات القياس والتقدير، وتصميمات المقارنة ، وتصميمات التوصيف ، وتصميمات تحليل السياسة العامة ، وتصميمات الاستشراف ، وتصميمات التقويم.

تهتم بحوث دراسة الحالة الوصفية Case study Descriptive Research بإعطاء صورة كلية عن الظاهرة محل البحث بهدف التعرف على كينونتها ، ويستعمل هذا النوع من البحوث لدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لاستكشاف ملامحها تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقاً ، ويعيب هذا النوع من البحوث عدم وجود قواعد محددة للوصف ، إلا القواعد العامة المتعلقة بالمنطق والموضوعية والعمق ، وترى (سيمون) أن هذه البحوث مفيدة، حتى ولو كانت نتائجها غير قابلة للتعميم لسببين ، أولهما : أن هذه البحوث قد تؤدى إلى التوصل إلى سياسات مفيدة من الناحية العملية ، وثانيهما : أن عملية الوصف ذاتها توحي بالضرورة أننا نعرف ما الذي سنفعله في المراحل التالية ، هذا بالإضافة إلى صعوبة هذا النوع من البحوث حيث يبدأ الباحث العملية البحثية دون أي إرشادات عن كيفية التعامل مع الظاهرة المجهولة ومن أهم الأمثلة التطبيقية لهذه البحوث في العلوم السياسية البحوث التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة أو الوصف العام للسياسة الخارجية لدولة معينة وهكذا .

أما بحوث التصنيف Classification Research فتهتم بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة ، بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين ، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر وبالتالي تتضمن هذه البحوث شقين أساسيين : عملية التوزيع ، وعملية بناء الفئات وهى العملية التي تعرف باسم التبويب ، وتشيع هذه البحوث في كل العلوم الاجتماعية والطبيعية ، بل أنه يمكن القول أنه في مرحلة معينة من مراحل تطوره لم تكن العلوم الطبية تهتم إلا بهذا النوع من البحوث(تصنيف الأمراض) ، ومن الشائع في العلوم السياسية تصنيف الحكومات و النظم السياسية وغيرها من الظواهر، وتأتي بحوث التصنيف في أعقاب دراسات الحالة الوصفية حيث يقوم الباحث بتصنيف البيانات التي تم جمعها الي فئات معينة، وتفيد بحوث التصنيف من عدة نواح أهمها:

أولا : أن التصنيف يساعد على فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية . فإذا صنفنا النظام السياسي على أنه تسلطي يمكن التعرف على الأداء المحتمل لهذا النظام ، كما أنه إذا صلف الطبيب المرض على أنه جدرى أمكن له أن يصف العلاج المناسب .

ثانيا : أن بحوث التصنيف تساعد على " تلخيص " الظاهرة ، فإذا كانت الظاهرة الحزبية هي موضوع البحث فإن تقسيم النظم الحزبية إلى نظام حزب واحد ، نظام حزبين ، نظام متعدد الأحزاب يساعد على تلخيص الظاهرة ، بتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة .

ثالثا : التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة ، ففي المثال السابق يكون السؤال المنطقي التالي لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام متعدد الأحزاب في دولة أخرى.

رابعا: التصنيف يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة ، فبإثارة التساؤل عن مصدر الاختلاف بين فئات النظم الحزبية قد يرى الباحث أن هذا المصدر يكمن في درجة التعددية السياسية في المجتمع ، أو النظام الانتخابي وغيرها.

خامسا: التصنيف خطوة أولى نحو التعميم ، ذلك أنه إذا توصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن البحث عن العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل متعمق ، وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات . ولا زالت بحوث التصنيف من البحوث الهامة في نطاق العلوم السياسية أما بحوث القياس والتقدير Measurement and Estimation Research فإنها تركز على متغيرات محدودة من الظاهرة وقياس تلك المتغيرات قياساً إحصائياً منظماً ومعمقاً بحيث يمكن " تقدير " أبعاد الظاهرة بشكل دقيق وذلك بعكس دراسات الحالة الوصفية التي تتناول كل أبعاد الظاهرة محل البحث وتدرسها بشكل غير منتظم ، وهكذا يقع على عاتق تلك البحوث مهمة تحديد المتغيرات الأساسية محل القياس ، وتحويل تلك المتغيرات إلى مؤشرات إحصائية.

وتعتبر بحوث المقارنة Comparison Research من أهم أشكال البحوث التي لا تسعى إلى اكتشاف علاقات. وتهتم هذه التصميمات البحثية بمقارنة مجموعتين ، أو وحدتين ، أو متغيـرين (أو أكثر) من حيث عدد من الأبعاد المحددة لمعرفة أوجه التشابه أو التفاوت بينهما ، وتختلف بحوث المقارنة عن بحوث القياس ، في أن الأخيرة تهتم بدراسة المتغير من خلال مقياس معروف ومتفق عليه (كقياس حجم الناتج القومي الإجمالي بملايين الجنيهات) أما الأولى تقارن المتغيرين مع بعضهما البعض أيهما أكثر (أو أقل) امتلاكاً لصفة معينة عن الآخر (كمقارنة حجم الناتج القومي الإجمالي لدولتين لمعرفة أي الناتجين أكبر) .

وبعكس تصميمات الدراسة الوصفية للحالة ، فإن تصميمات التوصيف Mapping Structures Research تحاول تحديد معالم الظاهرة طبقاً لأبعاد محددة سلفاً ، بمعنى أنها تتصور وجود بنيان فكري محدد سلفا وتحاول أن تحدد ، موقع الظاهرة من هذا البنيان ، وعلى سبيل المثال ففي دراسة للدكتور عبد المنعم سعيد أشار إلى أن النظام الدولي يتألف من هيكل للنظام ، أنماط للتفاعلات الدولية (السياسية والاقتصادية والقيمية) ومجموعة من القضايا الدولية، وحاول أن يحدد موقع النظام الدولي الراهن من هذا البنيان الفكري ، أي ما هو هيكل النظام الدولي الراهن ؟ أنماط تفاعلاته ؟ ما هي أبرز قضاياه ؟ وهكذا . ومن ثم فبعكس التصميمات الوصفية البحثية ، فإن الباحث في تصميمات التوصيف يعرف مقدما ما الذي يسعى إلى وصفه بالتحديد .

تهتم تصميمات بحوث تحليل السياسات Public Policy Analysis بدراسة وتحديد أنسب الأدوات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف معينة ، وبذلك ، فإن هذه التصميمات تبدأ عادة بتحديد مشكلة عامة ، وتحديد الخيارات المتاحة لحلها ، والنتائج المحتمل ترتبها على كل خيار وتحديد معايير لتقييم تلك النتائج والتوصل أخيرا إلى سياسة معينة لتحقيق الأهداف .

أما تصميمات بحوث التقييم Evaluation Research فإن لها هدفا مختلفا ، إذ أنها تهتم بدراسة الجدوى (الاجتماعية ، أو الاقتصادية ، أو المالية ، أو السياسية) لتطبيق سياسة أو برنامج محدد مطبق حاليا أو سيطبق مستقبلا . وقد عرف (روثمان) بحوث التقييم بأنها " بحوث تقوم على توظيف الأدوات العلمية بهدف جمع شواهد مؤكدة فيما يتعلق بمدى قدرة أنشطة معينة على تحقيق نتائج معينة " . فبحوث التقييم تبدأ من برنامج محدد وتحاول قياس جدواه ، بعكس بحوث تحليل السياسات التي تبدأ من المشكلة وتحاول تحديد السياسات الممكن اتباعها للحل . أي أن كلا النوعين من التصميمات يبدأ بداية مختلفة عن الآخر .

وأخيراً ، فإن تصميمات بحوث الاستشراف Forcasting Research تركز على صياغة مجموعة من التوقعات المشروطة للمعالم الرئيسية لأوضاع ظاهرة أو متغير معين في المستقبل – فهذه التصميمات أكثر اهتماما بتوقع ما سيحدث أكثر منها بما حدث بالفعل . وتوظف هذه البحوث العديد من الأدوات المنهجية ، ومن تلك الأدوات : الأساليب الإحصائية الارتباطية التي تبنى على توقع حدوث (س) في المستقبل استنادا إلى وجود ارتباط بين (س) ، (ص) . ولكن بحوث الاستشراف لا تسعى إلى اكتشاف علاقات بين متغيرات ، وإنما توظف العلاقات الارتباطية كأداة من الأدوات المنهجية المستخدمة في البحث .

من هذا العرض يمكن أن نخلص إلى أن تصميمات البحوث غير التجريبية تشمل طائفة غير متجانسة من التصميمات البحثية ، وهي بالتحديد:

أولا : التصميمات قبل التجريبية ، وهي تحاول اكتشاف علاقات سببية محدودة ، ومشكوك في صدقها ، وتتميز باستعمال مجموعة تجريبية .

ثانيا : التصميمات الساعية إلى اكتشاف علاقات ارتباطية وتشمل : السلاسل الزمنية ، والتصميمات القطاعية ، وتصميمات دراسة الحالة (اختبار فروض) .

ثالثا : التصميمات التي لا تبحث عن اكتشاف علاقات وإنا إلى وصف ، أو تصنيف ، أو قياس ، أو مقارنة ، أو توصيف ظاهرة ، أو متغير معين (أو أكثر) كما تشمل تصميمات تحليل السياسات العامة ، وبحوث التقييم ، وبحوث الاستشراف (أحمد ،120،1992–130) .

الفصل الخامس

البحوث التقويمية

البحث التقويمي_: يعتبر البحث التقويمي من المباحث العلمية الجديدة في الدراسات الاجتماعية.

ونظرا لحداثة هذا الفرع من المعرفة المنهجية فإن الكتابات العلمية فيه مازالت محدودة بدرجة كبيرة كما أن الوعي بأهمية هذا الميدان الحيوي في حاجة إلى تنمية بين المتصلين بميادين العمل التنموي وبين الجماهير .

ولذلك تبرز الحاجة الماسة إلى مزيد من الإسهامات العلمية المستمرة لتوضيح الأبعاد المختلفة للبحث التقويمي والمبادئ العامة التي تحكمه والسمات المنهجية المميزة له ، وكذلك التحديات التي يواجهها البحث التقويمي ، وإبراز أهميته في المجال النظري حيث يمكن للبحوث التقويمية أن تسهم في تحقيق علمية علم الاجتماع وتعمل على إثراء النظريات الاجتماعية الخاصة بالتنمية الاجتماعية ومشكلاتها وأهدافها بتقديم البيانات الامبيريقية من منطلق أن الدراسات الواقعية تقدم الدعم المستمر والمتجدد لإثبات صحة النظرية وتحويلها إلى معرفة يقينية أو تعديل بناء النظرية والقضايا التي يستند إليها هذا البناء وإعادة صياغتها أو تغيير محور اهتمامها .

وفي المجال التطبيقي يقدم البحث التقويمى وسيلة موضوعية لقياس الإنجاز وقياس تحقيق الأهداف وتحديد فعالية برامج العمل الاجتماعي ، واكتشاف المشكلات التي تعوق إنجاز البرامج وتصحيح الأوضاع القائمة وتلافي الأخطاء السابقة عند رسم السياسات وإعداد الخطط المستقبلية المعاونة في القضاء على النتائج السلبية التي تنشأ عن التنمية وإدخال التحسينات وترشيد اتخاذ القرارات والعمل على سلامة البناء الاجتماعي بإظهار الحقائق وعدم إخفائها أو تجاهلها وتتجلى أهمية هذا المنظور في المجتمعات النامية بصفة خاصة تلك التي تتجه لتعويض التخلف من خلال عمليات التنمية الاجتماعية الشاملة .

وكانت بدايات هذا البحث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير رايت C.R. wright إلى أن المحاولات المبكرة للقيام ببحث تقويمى لبرنامج عمل اجتماعي كانت في ميدان العمل الاجتماعي المحلي لمنع انحراف الأحداث ، وقد أجريت بهذا الصدد في عام ١٩٣٧ دراسة تجريبية على جماعتين من الأولاد اعتبرت إحداهما جماعة تجريبية والأخرى جماعة ضابطة ، إن البحث التقويمي اقترن منذ بدايته بالتجربة في المجال الاجتماعي وقد قامت التجربة على توجيه عناية خاصة ونصائح من مستشارين متخصصين ومن وكالات الخدمات الاجتماعية الأخرى للجماعة التجريبية دون الجماعة الضابطة ، وكانت الخطة تتلخص في العمل لمدة 10 سنوات مع الجماعة التجريبية ثم يتبع ذلك فترة تقويم تقوم على أساس مقارنة سجلات سلوكهم الانحرافي خلال تلك الفترة مع سجلات الجماعة الضابطة ، ولم تظهر نتائج التقويم أي فروق ذات دلالة في السلوك في صالح البرنامج ، كما أخفق تقويم طويل المدى عن نفس البرنامج بعد ذلك أن يتوصل إلى شواهد جديدة تشير إلى انخفاض النشاط الانحرافي بين أفراد الجماعة التجريبية ، وقد أسهم هذا البحث التقويمي المبكر في تطوير هذا الأسلوب من أساليب البحث بما أضافه من خبرات تحليلية ونظرية جديدة .

أما في البلدان النامية فإن البحث التقويمي بأسلوبه العلمى المعاصر يعد من الأمور الحديثة نسبياً وهناك ارتباط وثيق بين هذا الأسلوب من أساليب البحث وبين الجهود التى تبذلها تلك المجتمعات لإجتياز فجوة التخلف التي تفصلها عن المجتمعات المتقدمة والاتجاه نحو التحديث وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مشروعات وبرامج التنمية ، ويقترن التخطيط للتنمية وإحداث تغير مقصود وموجه في تلك المجتمعات

بالبحث العلمي الاجتماعي حيث يعتبر مرحلة أساسية من مراحل التخطيط وتقدير الاحتياجات والتعرف على المتطلبات وترتيب الأولويات وتحديد الموارد والإمكانيات المتاحة للمجتمع ، كما أن البحث التقويمي وتقدير مدى نجاح وفاعلية تلك البرامج والمشروعات في الوصول إلى تحقيق الأهداف يأتي في مرحلة تالية بعد البدء في تنفيذ الخطة .

ومن المجتمعات النامية التي أخذت بأسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغيير الاجتماعي المقصود المخطط منذ وقت مبكر كل من الهند ومصر.

ماهية البحث التقويمي :

البحث التقويمي اتجاه بحثى حديث نسبيا ونظراً لحداثته فإن تحديد مفهومه لم يحدد تحديدا قاطعا بعد ، كما أن مصطلحاته مازالت تتسم بالغموض والبعد عن الدقة حيث إنها مستمدة من طائفة التخصصات العلمية المتصلة بهذا الأسلوب من أساليب البحث مثل علوم الاجتماع وعلم النفس والسياسة والاقتصاد والتربية وإن كانت قد استعملت في استخدامات مختلفة .

ويطلق اصطلاح البحث التقويمي على استخدام مناهج العلم الاجتماعي في تقويم برامج العمل الاجتماعي ، والوصف الموضوعي للظروف الاجتماعية للخطط والسياسات الاجتماعية . والقياس الكمي للقدرة على الإنجاز وتحقيق الأهداف .

وهناك آراء متعددة في تحديد المعنى الاصطلاحى لهذا المفهوم:

فالتقويم يعني الملاحظة الدقيقة لشئ معين بقصد حصر الصفات المتعددة المميزة له . ويعرف التقويم بأنه الحكم المصحوب بالنقد على أمر من الأمور.

وإذا كان البحث التقويمي يعرف بأنه أحد طرائق البحث العلمي الاجتماعي ومنهج من مناهج التفكير والعمل فإنه يقوم مثل باقي المناهج على تطبيق القواعد العامة للمنهج العلمي ومبادئه والاستعانة بأساليب وأدوات البحث الاجتماعي الملائمة لجمع المعلومات بطريقة علمية موثوق بها.

أي أنه يعني بصفة عامة الجهود التي توجه لمحاولة التعرف على المتغيرات التي حدثت خلال وبعد تنفيذ برنامج معين لقياس الإنجازات أو ما تم تحقيقه بالفعل من أهداف ومدى كفاءة تحقيق الأهداف أي قياس مدى التغير الناجم عن التحقيق الفعلي للأهداف.

ومن هذا المنظور فإن التقويم يمكن النظر إليه كعملية تتكون من خطوات وإجراءات لقياس درجة تلك القيمة الاجتماعية في تلك الأشياء وفي هذه الحالة يكون البحث التقويمي أحد مناهج علم المناهج Methodology .

والاستخدام المعاصر لإصلاح التقويم يتضمن اعتباره هدف وعملية في نفس الوقت أي أنه إلى جانب كونه عملية فإنه كهدف يعني تحديد القيم الاجتماعية لبعض الموضوعات والأعمال والأشخاص أي أنه يتصل بمجال علم اجتماع القيم .

أهمية البحث التقويمي :

تتمثل أهمية البحث التقويمي فى

1 – الاتجاه الحديث إلى زيادة الاهتمام ببرامج العمل الاجتماعي سواء في المجتمعات المتقدمة او النامية.

2– التعرف على الآثار الجانبية أو غير المقصودة لتنفيذ أي برنامج أو تحقيقه لأهداف أي برنامج او تحقيقه لأهدافه وعلى سبيل المثال فإن استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج الزراعي أدى إلى زيادة البطالة في بعض مجتمعات العالم الثالث .

3– توجيه الموارد وترتيب الأولويات ، فموارد المجتمع مهما توافرت فإنه لن يمكنها القيام بكل المشروعات في نفس الوقت فهناك ندرة في الموارد وخاصة في المجتمعات النامية التي تواجه تحديات حضارية في محاولة اللحاق بركب الدول المتقدم من ناحية ثم مسايرتها من ناحية أخرى .

4 – توفير المعلومات التي تساعد على تحسين أداء وممارسة تقديم خدمات البرنامج ، بدون وجود بيانات تغذية مرجعية عن الفاعلية فإن الجهاز الوظيفي لن يتسنى له تحسين مهاراته أو تعديل أسلوبه للأداء ويحتاج القائمون بتقديم الخدمات إلى معلومات تتعلق بكيفية القيام بأداء عملهم.

هـ – تواجه جهات اتخاذ القرار على المستويات التخطيطية والإشرافية والتنفيذية الحاجة إلى اتخاذ قرارات متعددة بصفة مستمرة ويسبق عملية اتخاذ القرار عملية صنع القرار أي توفير المعلومات والبيانات اللازمة لترشيد اتخاذ القرار.

أنواع البحوث التقويمية :

تتعدد أنماط البحث التقويمي طبقاً لعدة اعتبارات . فمنها ما يوجه اهتمامه إلى أهداف البرنامج ومدى تحقيقها ويستهدف إصدار أحكام ختامية أو تقرير مصير البرنامج ويسمى هذا النوع بالتقويم التجميعي Summative Evaluation ، ومنها ما يهتم بملاحظة البرنامج أثناء التطبيق ويركز على التوصل إلى مؤشرات عن مدى إنجاز أهداف البرنامج أثناء التطبيق قبل الوصول إلى الأهداف النهائية ويستهدف إدخال تعديلات في صياغة وتشكيل الخطوات التالية للبرنامج وتحديد ما يجب عمله بشكل متكامل متماسك في المراحل التالية ، أي أنه يستهدف استمرار البرنامج بصورة أفضل ، ويطلق عليه اسم التقويم التكويني Formative Evaluation ، وهناك نوع آخر من البحث التقويمى يولى اهتمامه أيضاً للبرنامج أثناء التنفيذ والمتابعة الفعالة للتأكد من سير عمليات التنفيذ في مجموعها أو في بعض أجزائها وفقاً للبرنامج الزمنى المرسوم والمحدد ، ويطلق على هذا النوع اسم (برت Pert) وهو اختصار للاصطلاح Program Evaluation and Revrew Technique .

ويرى بعض الكتاب أن المجال المنهجي للبحث التقويمى يتضمن أسلوبين رئيسيين من الأساليب التحليلية هما الأسلوب الكمي ويقوم على جمع معلومات يمكن تحليلها إحصائيا ومعالجتها في قالب رقمي .

أما الأسلوب الآخر وهو الأسلوب الكيفي فيهتم بملاحظة بعض الموضوعات أو أنواع السلوك التي يصعب على الأساليب الإحصائية لجمع البيانات الإحاطة بها مثل التغير في القيم وفي النظرة إلى الحياة مثلا.

سمات البحث التقويمي:

وتتميز البحوث التقويمية مهما كان نوعها عن باقي أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى بأنها تركز على فكرة القياس واستخدام المقاييس بأنواعها المختلفة سواء كانت كمية أو كيفية ، ولذلك تبدو الأهمية القصوى لترجمة المفهومات المستخدمة إلى متغيرات قابلة للقياس يتم انتقائها تخيليا في الإطار العام المستمد من طبيعة وأهداف البرنامج موضوع التقويم ، والقياس باعتباره بؤرة اهتمام منهجية للبحث التقويمي لا ينبغي النظر إليه كمحاولة ذات شأن في حد ذاتها ، بل ينبغي أن يرتبط بصورة مباشرة بالهدف أو الأهداف

التي يطبق عليها القياس ، وبعبارة أخرى التحديد الدقيق لماهية ما سوف يقاس لأنه إذا لم تعكس عملية القياس ماهية الشيء الذي يجرى قياسه فإن التقويم يمكن أن لا يؤدي إلى نتائج ، ولعل من أكثر الأمور خطورة في عملية التقويم استخدام مقاييس غير صحيحة ، وفضلاً عن ذلك فإن الاعتماد الدائم على معيار واحد رغم ما قد يبدو من سهولة ظاهرية إلا أنه بصفة عامة قد لا يقيس الشئ بصورة صحيحة ، وقد يوجه القياس للمصادر أو الموارد المتاحة واستخداماتها ومدى ملاءمتها للقيام بالنشاط المستهدف وتأثير ذلك على فعالية المشروع والتعرف على ما إذا كانت هناك صلة بين توافر الموارد واستخداماتها وبين الوفاء باحتياجات المستفيدين بالخدمة .

الخطوات المنهجية للبحث التقويمي :

وتتلخص تلك الخطوات في : -

1- عملية صياغة المفاهيم لقياس النتائج المستهدفة من برنامج العمل الاجتماعي . فضلا عن النتائج الأخرى غير المستهدفة والتي لها ارتباط وثيق بالبرنامج .

٢ – صياغة تصميم البحث وتحديد المعايير المبرهنة على فاعلية البرنامج ويتضمن ذلك الاعتبارات الخاصة باختيار الجماعات التجريبية والجماعات الضابطة .

3–تطبيق وتطوير إجراءات البحث ويتضمن ذلك احتياجات ترتيبات تخفيض أخطاء القياس.

4 – معرفة المشكلات المتعلقة ببناء المؤشرات للتقويم الصحيح للوصول للفاعلية

5 – الإجراءات المتعلقة بفهم وتفسير مكتشفات البحث عن الفاعلية وعدم الفاعلية

وسوف نعرض بإيجاز لكل خطوة من تلك الخطوات على الوجه التالي :

1) صياغة المقاهيم :

يتم تقويم برنامج العمل الاجتماعي في إطار أهدافه النوعية الخاصة ، ولذلك فإن البحث التقويمي يبدأ بالتعرف على الأهداف ثم الانتقال إلى تحديد المفهومات المعبرة عن تلك الأهداف في إطار مصطلحات يمكن ترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس ، وتماثل عملية تحديد الأهداف في البحث التقويمي عملية صياغة مشكلة البحث في البحوث الأخرى الأساسية ، وعملية تحديد الأهداف التي يمكن إخضاعها للقياس تمثل أهم وأصعب خطوة في خطوات البحث التقويمي .

2) صياغة تصميم البحث:

عادة ما تشتمل صياغة تصميم البحث التقويمي على محاولة للاقتراب من الظروف النموذجية لإجراء تجربة مضبوطة ، والتجريب يعني إدخال متغير أو متغيرات معينة على الموقف ومتابعة النتائج المترتبة على إدخال المتغير أي قياس التغير الناجم عن البرنامج عن طريق مقارنة المتغيرات الموجودة قبل البرنامج وبعده وتقويمها في مقابل قياسات مماثلة على جماعة ضابطة لا يطبق عليها البرنامج ، وإذا ما كانت الجماعة الضابطة مماثلة بصفة مبدئية للجماعة التجريبية التي يطبق عليها برنامج العمل الاجتماعي وهو

شرط يمكن تحقيقه من خلال الاختيار السليم ودقة أسلوب اختيار العينة وإجراء المقارنات ، فإنه يمكن حينئذ للباحث أن يستخدم ما يحدث من تغير في الجماعة الضابطة كمعيار لتقييم درجة التغير التي يحتمل أن تحدث في الجماعة التجريبية بواسطة البرنامج موضوع البحث .

ولتوضيح ذلك نفترض أن هناك جماعتين متساويتين من الراشدين قد تم اختيارهم لدراسة تأثير فيلم تدريبي يهدف إلى تزويد المشاهدين بمعلومات معينة ، ويتم قياس المعلومات ومستواها في كل جماعة قبل مشاهدة الفيلم ثم يعرض الفيلم على جماعة منهما بينما لا يعرض على الجماعة الأخرى ، وبعد فترة زمنية يتم قياس المعلومات ثانية ، غير أن التغير في كمية المعلومات لدى الجماعة التجريبية لا يمكن أن تعزى إلى الفيلم وحده بل تعكس أيضاً تأثير عوامل أخرى في الموقف مثل التعرض لمصادر معلومات أخرى في الفترة الفاصلة ، والنضج العمرى وعدم الثقة في أدوات القياس ، بالإضافة إلى عوامل أخرى غريبة عن البرنامج ذاته ويمكن بافتراض أن الجماعة الضابطة قد تعرضت لمثل تلك العوامل الخارجة عن البرنامج أن يتوصل الباحث إلى مقدر التغير في المعلومات المشار إليها عند الجماعة التجريبية والذي يمكن إرجاعه إلى تأثير البرنامج موضوع البحث بالنسبة إلى مقدار التغير الكلي.

3) ضبط وتخفيض أخطاء القياس :

يواجه البحث التقويمي مثل باقي أنواع البحوث الاجتماعية مشكلات صعبة في الاختيار بين إجراءات بحثية معينة وفي اتخاذ الاحتياطات أو الترتيبات المتعلقة بالتقديرات والإقلال من مصادر الخطأ مثل تحيز العينة والتحيز الذي يرجع إلى عدم الاستجابة و أخطاء القياس التي تنشأ من الأسئلة التي توجه للمبحوثين أو في تسجيل الإجابات على تلك الأسئلة أو في تحيز الباحث الذي يجرى المقابلات ، ولا تختلف الإجراءات التي تتخذ لضبط مثل تلك الأخطاء في البحث التقويمي عما يتخذ في الأنواع الأخرى من البحوث الاجتماعية .

4] بناء مؤترات تقويم الفاعلية :

ينبغي التمييز بين إيضاح تأثير عمل معين وبين تقدير فاعليته ، فالفاعلية تشير إلى المدى الذي وصل إليه البرنامج في الجاز أهدافه ، ولكن البحث العلمي لم يتوصل بعد إلى حل للمشكلة المتمثلة في الإجابة على التساؤل عن ماهية أو مقدار ذلك القدر من الفاعلية الذي يعبر عن النجاح ويثبت جدوى مجهودات البرنامج موضوع البحث .

وتظل هذه النقطة موضوعا للتحديد من جانب الجماعات المعنية بالبرنامج والمديرين والمخططين وينبغي إقامة موازنة بين الفوائد والتكاليف ، وتزداد تلك المشكلة تعقيدا بالنظر إلى حقيقة أن معظم برامج العمل الاجتماعي ذات أهداف متعددة وكل منها يتم إنجازه بدرجات متفاوتة من النجاح خلال فترة زمنية معينة وبين الجماعات الفرعية المختلفة من المشاركين في البرنامج .

5) فهم ونفسير الفاعلية:

في الخطوة الأخيرة للبحث التقويمي يتجه إلى ما بعد إيضاح فاعلية البرنامج إلى البحث عن المعلومات التي تساعد على تفسير نجاح البرنامج أو إخفاقه .

البعد الاجتماعي للبحث التقويمي :

يجرى البحث التقويمي لبرامج العمل الاجتماعي في نوع حديث من التنظيمات الاجتماعية التي بدأت تسود في المجتمعات المعاصرة هي المنظمات الإنسانية غير الهادفة للربح تمييزا لها عن المنظمات الاقتصادية الصناعية والتجارية الهادفة للربح ويوصف المجتمع الحديث بانه مجتمع المنظمات سواء كانت هادفة أم غير هادفة للربح .

وقد بدأت دراسة تلك المنظمات – من حيث بنائها ووظائفها والعلاقات الاجتماعية التي تجرى داخلها والعلاقات بينها وبين بعضها وبينها وبين المجتمع الخارجي – تصبح

موضع اهتمام الكثير من علماء الاجتماع ، وتزايد الاهتمام بالمتغيرات التي تؤثر في تلك العلاقات والروابط المحلية والدولية ، وباتجاه تلك المنظمات نحو النمو والتفتيت ونحو المركزية واللامركزية ونحو الأخذ بالقران العلمية في والإدارة .

ولا تقتصر اهتمامات علم الاجتماع بالعلاقات بين المنظمات وبينها وبين العالم الخارجي بل تتناول أيضاً العلاقات وصور التفاعل التنظيمي داخل هذه المنظمات غير أن هناك نوعية معينة من التفاعل التنظيمي والعلاقات الناشئة عن القيام بالبحث التقويمي مازالت تعد ميدانا بكرا للدراسة. فالقيام بإجراء بحث تقويمى يعد بمثابة مثير لنوع معين من التفاعل الاجتماعي ينعكس في صورة عمليات اجتماعية تتسم بطابع خاص مثل التكامل والتعاون والصراع والتنافس والتكيف وتقنن في شكل علاقات ذات طابع مميز لها قواعد منظمة ومعايير محددة مثل علاقات القوة والسلطة والرقابة والانعزال والتباعد ، وقد تأخذ تلك العلاقات مع اضطرادها وتكرارها صورة النظام الاجتماعي الذي يتضمن مجموعة من المراكز تحدد وضع الأشخاص والجماعات داخل التنظيم الكلي والأدوار الاجتماعية التي تمثل السلوك والاتجاهات والمشاعر المناسبة لتلك المراكز ، والتي يقوم القائم بالبحث التقويمي والجهاز الوظيفي وأجهزة التخطيط ورسم السياسات وإقرارها والإدارة العليا وجهات إصدار القرار بأدائها. (حميدة،40،1984-50)

الفصل السادس

البحوث التجريبية

العناصر الأساسية للبحوث التجريبية :

إن الحديث عن العناصر الأساسية للبحوث التجريبية يجرنا لتناول قضيتين أساسيتين قبل العرض التحليلي لتلك العناصر وهاتان القضيتان تتمثلان في تعريف المنهجية Methodology من ناحية والعناصر الأساسية للمنهج العلمي ، ومن ناحية أخرى ، وذلك تمهيدا لتناول العناصر الإجرائية الأساسية للبحوث التجريبية .

إذ أن المنهجية تعرف بلغة (مكنى) بأنها مبادئ البحث المنظم ، والمعايير التي نختار بواسطتها الإجراءات والتكنيكات وننظمها مع بعضها .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الشأن أن الإجراءات والتكنيكات أصبحت من الأمور الضرورية والهامة في علم الاجتماع ، ومن ثم تزايد التأكيد عليها خلال الحقبات القليلة الماضية.

ومن ثم نوقشت الإجراءات وحدودها الشخصية والفنية وعرفت الإجراءات بصورة عامة بأنها:

الشكل العام أو نسق العمل في البحث ، أما التكنيك فإنه يختلف عن الإجراءات كتحصيل خاص للوقائع أو عملية معالجة تتلاءم مع الإجراء الأساسي .

وإن كان المنهج العلمي ضرورة أساسية للبحث العلمي على نحو ما أكد (جوبال) وأنه لا يوجد في البحث سوى منهج واحد هو المنهج العلمي ، وإن كان جوبال يفضل تناول المنهج العلمي كطريقة أكثر منه مدخلا أو معيارا عاما للبحث العلمي ، فإن ما أثاره حول تلك القضية من آراء جدير بالاعتبار، خاصة وأن ذلك يرجع إلى أنه يشير سلفا إلى أن المدخل العلمي قد صار أساسا لاختلاف فائدة المناهج المستخدمة بالنسبة للبحث . مثال ذلك المنهج التاريخي والمقارن والتجريبي. وغيرها من المناهج وذلك لأن أيا من تلك المناهج من الضروري أن يتبنى المدخل العلمي إلا أن لكل منها وظيفة معينة خاصة به ، ومجال تطبيقه المحدد ، وذلك لأن المنهج التجريبي محدد الاستخدام فى دراسة الماضي كما أن التاريخ له مجال عمله

الخاص الذي يصعب أن يتعداه يضاً ، فى أن المدخل العلمي عام في تطبيقه ، أما بالنسبة للتكنيكات في الجانب الآخر ما هي إلا مجرد أساليب للتناول يفيد استخدامها مع أي منهج (دراسة الحالة – المسبح .....الخ)

وبذلك يشير استخدامنا للمنهج العلمي لأنواع المناهج المختلفة بينما يشير التكنيك للوسائل الملائمة لأي باحث ، في حين أن المدخل العلمي Scientific Method أساس عام لمختلف المناهج وبذلك يمكن القول بأن المدخل Approach والمناهج Methodes والتكنيكات Tecniques والأدوات Tools ما هي الا عناصر أساسية متفاوتة في البناء المنهجي كما أنها تدور حول مركز واحد هو المنهج العلمي .

وفي ضوء ذلك يتضح التأكيد على منطق وحدة المنهج العلمي

ومن ثم كان تأكيد "جوبال" على أن المنهج العلمي ضرورة لا غنى عنها للبحث ، وذلك لأن أي باحث في العلوم الاجتماعية والعلوم البيولوجية والطبيعية يجب أن يتبع المنهج العلمي على نحو ما أكد " ناجل " " وكوهن"

وقد اشار (بارسونز) في ذلك إلى أن الإنسان الذي يصنف الحقائق من أي نوع كانت ، والذي يرى علاقتها المتبادلة ، ويصف جوانبها المختلفة ، يمكنه أن ينتهج المنهج العلمى ، على أن يتوفر في استخدامه للمنهج العلمي عناصره الإجرائية الأساسية المتمثلة في الملاحظة Observation والفروض Hpothesis والتحقق Verilication والتي تعد بمثابة خطوات رئيسية ثلاثة تطبق بدرجات مختلفة في مجالات البحث المختلفة وبمختلف الطرق المنهجية .

وبذلك يتأكد لنا أن العالم لا يمكنه استبعاد المدخل العلمي الذي يعد أساس البحث وجوهره .

ومن ثم يقيم (جوبال)التمييز بين المدخل والطرق و الأدوات و التكنيكات في البحث ويؤكد على أهمية تناول المنهج العلمي بمعنى مختلف عن المعني الذي تستخدم به المناهج التاريخية .. الخ

وإذا كان المنهج العلمي مصطلحا عاما يشير لمختلف العمليات التي تستعين بها العلوم فان أي منهج للبحث يحقق المعرفة النظرية العلمية أو غير المتحيزة منهجا علميا ، وهذا المنهج العلمي ، وهو الذي يشار إليه بالمدخل العلمي قائم علي عنصرين أساسيين :

- العنصر الإجرائي Procedural Component . وتمثل عناصره الإجرائية في الملاحظة والفروض والتحقق

- العنصر الشخصي Personal Component . ويشكل الجانب الإنساني في البحث وهو أكثر أهمية من العناصر الإجرائية والأدوات الفنية ، وذلك لأن الإنسان يحتاج للرؤية العلمية لصياغة الفروض ، كما أنه يحتاج للمقدرة التحليلية وإنجاز التجربة لاختبار الفروض ، ومن ثم برزت أهمية مراعاة العنصرين الذي يقوم عليهما البحث العلمى.

واذا كان المدخل العلمي أساسا للبحوث المختلفة ، فإن توافر عناصره في أي من البحوث التي تجرى على درجة كبيرة من الأهمية ، وإذا كان ذلك بالنسبة لمختلف البحوث فان أهميته بالنسبة للبحوث التجريبية تكون أكثر فائدة ، خاصة وأن العناصر المختلفة للمنهج العلمي سواء كانت شخصية أو إجرائية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدراسات التجريبية ومن ثم نعرض فيما يلى للعناصر الإجرائية والشخصية الدراسات التجريبية:

1) العناصر الإجرائية للبحوث التجريبية :

تعتبر البحوث التجريبية من أكثر أنواع البحوث التي تتسق في خطواتها الأساسية مع العناصر الإجرائية الأساسية للمنهج العلمي المتمثلة في الملاحظة والفروض والتحقق ولقد أكد كل من كوهن وناجل على ضرورة اتباع العلوم الاجتماعية والطبيعية للخصائص الأساسية التي تسم المنهج العلمي والتى تتمثل في خطوات أساسية ثلاثة

– والتي سبق ذكرها – والمتمثلة في الملاحظة والفروض والتحقق ، وذلك لأن مثل تلك العناصر أساسية بالنسبة للمدخل العلمي ، الذي يعتبر جوهرا أساسيا للبحث .

وإذا كانت تلك العناصر متوفرة بصورة أساسية بالنسبة للبحوث التجريبية ، فقد بقي أن نعرض بصورة موجزة لدلالة كل من تلك العناصر الإجرائية بالنسبة للدراسة التجريبية من ناحية ومدي التماسك القائم بين تلك العناصر الثلاث باعتبارها دوائر ثلاثة حول مورد واحد هو البحث الاجتماعي وباعتبارها مقومات أساسية ثلاث للبحث العلمي .

أ) الملاحظة : وهي تجرى حول البيانات ذات القيمة للباحث قبل أن يبدأ بحثه لإمكان تقديم صياغة أولية للفروض وبذلك فإن الفروض الأولية تبنى عليها وفي ضوء معطياتها ، ولاشك أن تلك المعرفة تعتمد في بعض جوانبها على التراث وبالمثل على الملاحظة الشخصية ، وتدخل الملاحظة في عملية البحث بما يساعدنا على إيضاح فرض أو أكثر من الفروض العلمية ، التي تنهض عليها الدراسة ، وعند هذه المرحلة تكون المعرفة ذات فائدة واضحة كما أنها تدخل في مرحلة ثانية بكفاية أكبر باعتبارها تكنيك لجمع المادة والتحقق .

ب) صياغة الفروض : ويتمثل العنصر الإجرائي الثاني في صياغة فرض أو مجموعة فروض لبداية البحث وتوجيه مساره ، ولاشك أن الصياغة الأولية للفروض تعتمد على البيانات التي جمعت عن طريق الملاحظة ، والواقع أن صياغة مثل تلك الفروض لها أهمية بالغة في بداية البحث ، لأن مثل تلك الصياغة تحدد الغرض من البحث وتوجه عملية جمع الحقائق كما أنها تعين مسلك البحث ومساره ، وبذلك يتحقق نجاح خطوات البحث عندما يدور حول التحقق من الفرض وهنا يكون اختبار الفرض وليس إثباته هدف البحث الأساسي.

ج) التحقق : أما عن العنصر الإجرائي الثالث للبحث التجريبي فيتمثل في التحقق وهو الخطوة الثالثة من خطوات المدخل العلمي للدراسة ،وهذا العنصر يشكل مركز البحث والمنهج العلمي ومحوريهما ، وذلك لأن عملية التحقق تتضمن أربعة عمليات أساسية مختلفة تتمثل

في جمع المادة وتحليل البيانـات وتفسيرها بما يؤدي إلى عملية اختبار الفرض وبالتالي التعميم المستنتج من عملية التحليل والتفسير.

والواقع أن عملية التحقق تلك لها جانبين أساسيين هما الأدوات والباحث ، حيث إن استخدام أدوات جمع البيانات والتحليل باعتبارها وسائل أساسية تستخدم قدر الإمكان لتحقيق المراجعة ، الجانب الثاني للأدوات المرتبطة بجمع البيانات الصحيحة فهو يتضمن الجانب الموضوعي لتسجيل الحقائق الملائمة للبحث ، ويجب أن تكون هذه الحقائق كما هي، وليست كما يفضل الشخص رؤيتها ، كما إن تعريف المفاهيم المستخدمة في البحث تمثل حقيقة أخرى للأدوات ، والأداة التي تستخدم بصورة أكثر في العلوم الاجتماعية هي التكنيك الإحصائي أو الكمي. (شتا، 408-411)

وبقدر ما لهذه الخطوات الإجرائية من أهمية بالنسبة للمدخل العلمي الذي تمثل عناصره الأساسية، بقدر ما تتحدد ضرورتها في البحوث التجريبية ولا شك أن تحسين الأدوات المستخدمة فى البحوث التجريبية . وبوجه خاص المقاييس الكمية والاجتماعية يقتضى إيضاح المفاهيم وتعريفها وتصنيفها فضلا عن تبسيط الفروض . ومن ثم يذهب علماء المناهج إلى أهمية تحسين الأدوات واستخدام التكنيكات الإحصائية والاجتماعية الجديدة ، مثل تحليل العلاقات والتحليل العاملي ، لكي يأتي التحقق من المفروض بنتائج مثمرة تفيد في عملية التعميم العلمي في البحوث الاجتماعية التجريبية.

الفصل السابع

نماذج لبحوث اجتماعية

أولاَ: التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتقلد المرأة العربية مراكز اتخاذ القرار"مصر نموذجا"

ثانياَ: الطلاق والبناء الداخلي للأسرة "دراسة ميدانية"

أولاً:التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتقلد المرأة العربية مراكز اتخاذ القرار"مصر نموذجا"

مقدمة :

تأثرت المرأة مثل الرجل بالتحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أوبالسلام والأمن ، بل إنها كثيراُ ما تكون أشد تأثراً بهذه التحديات ومن ثم يجب أن تشترك في عملية اتخاذ القرار في جميع المجالات بنفس القوة والعدد دونما تمييز ، وقد شهدت الآونة الأخيرة بعض التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات العربية والتى من الممكن أن تعمل على تغيير الواقع الاجتماعى للمرأة أو زيادة الحراك الاجتماعى بالنسبة لها ، فهل كانت هذه التحولات سبباً فى أخذ خطوات سريعة ناحية تفعيل أدوارهن فى اتخاذ القرار، ولتكن مصر نموذجاً لمعرفة ما آل إليه ذاك الحراك فى وظائف المرأة بعد الثورة التى تبناها الشعب للإصلاح والتغيير.

ولذا نعرض فى تلك المقدمة تحليل بسيط للتحول السياسى في مصر إبان ثورة 25 يناير 2011م والذى كان سبباً فى حدوث التحولات بكافة أنواعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، والتى ربما أثرت سلباً أو إيجاباَ في تغير مكانة المرأة وتقلدها مراكز اتخاذ القرار، حيث قام الشعب بثورته فى ذلك اليوم للمطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة ، سقط على إثرها نظام الرئيس الأسبق والذى أعقبه ظهور قوى سياسية مختلفة سواء أحزاب سياسية أو تيارات دينية ، حيث ساد التخبط السياسى والفكرى فى المجتمع ، وبما أن المرأة جزءَ لا يتجزأ من المجتمع فقد تأثرت بهذه البيئة المضطربة ، وجدير بالذكر أن الدراسة الراهنة لا تهتم بتحليل المستجدات السياسية بقدر اهتمامها بمعرفة مراحل تلك الفترة من 2011 م إلى 2017 م سياسياً للوقوف على ما نتج عنها من تحولات اجتماعية واقتصادية أثرت على تغير مكانة المرأة واتخاذها لمكانها فى مواقع اتخاذ القرار فى بعض هيئات الخدمة المدنية .

لقد أعقب سقوط النظام القديم الفترة الانتقالية التى تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد من فبراير 2011م إلى يونيو 2012م ، وفى تلك المرحلة ظهرت بقوة التيارات الإسلامية مثلها مثل باقى التيارات السياسية الأخرى ، ثم انتهت هذه الفترة بعد إجراء الانتخابات وتسليم السلطة للرئيس المنتخب السابق والمنتمى للتيار الإسلامى فى يونيو 2012م ، ومكث هذا النظام لمدة عام واحد حتى ثورة يونيو 2013م وانتهاء حكم الإسلاميين ، ربما تأثر الحراك الاجتماعى للمرأة بالسلب فى تلك الفترة نتيجة لسيادة الأفكار الإسلامية المتشددة ووجود الصراعات بينها وبين الأفكار الليبرالية والديموقراطية ، أعقبها الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة إلى الرئيس الحالى وتراجع التيار الإسلامى وانتشرت فكرة الديموقراطية مع الحكم الجديد ، كل فترة من هذه الفترات المتعاقبة من المؤكد أنها تركت مردودا على حراك المرأة فى مصر .

إشكالية البحث:

لقد أدرك العالم مؤخراً أنه لا توجد أي سياسة أكثر فاعلية في تعزيز التنمية بأنواعها سياسياً واقتصادياً وتعليمياً وغيرها من مجالات التنمية إلا بتمكين المرأة ، فتبوأت المرأة العربية مكانة مرموقة فى مجالات شتى ، و على الرغم من ذلك فإنها مازالت تمثل نسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية التي تساعد في التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات في صالح المرأة ومساواتها في المجتمع وتحملها مسئولية اتخاذ القرار فى الوظائف المختلفة بوضعها فى المراكز القيادية بها ، حيث إن فضاء الإرتقاء بالمكانة الاجتماعية والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار فى كافة التخصصات هو حق لكل مواطن فى المجتمع يجد فى نفسه الإمكانيات التى تؤهله لذلك بغض النظرعن نوعه ، كما أن واقع المرأة العربية بوجه عام والمرأة المصرية على وجه التحديد يوضح أنها لا تألوا جهداً فى محاولة الإرتقاء بمكانتها الاجتماعية ومحاولاتها الجادة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار ، رغم ما تلقاه من عراقيل ، ربما أسرية لأنها منوطة بمتطلبات مهمة بداخلها ، أو مشكلات تتصل بالزوج وعدم السماح لها بالقيام بأدوار قيادية معينة خوفاًعليها مرة وخوفاً منها مرات ، أو مشكلات خاصة بنظرة المجتمع لتلك المواقع على أنها ملائمة للذكور أكثر منها للإناث ، حتى لدى بعض النساء .

ولكن ماذا بعد عام 2011 فى مصر ؟ هل زادت هذه المشكلات أم استحدثت أسباب أخرى عرقلت مسيرتها وطموحها فى الإرتقاء بمكانتها الاجتماعية عن طريق صعودها إلى تلك المراكز الوظيفية المرموقة ؟ أم استحدثت نظم وظروف تدعمها ؟

لقد شهدت بعض الدول العربية ومنها مصر تحولات سياسية بعد ثوراتها بما انطوت عليه هذه الثورات السياسية من تأثيرات اجتماعية واقتصادية تأثرت بها كافة الفئات ومن ضمنها المرأة فهل كان ذلك التأثير يمثل ربيعاً فعلياً لمستقبل المرأة وتغير المكانة والدور الذى تقوم به حتى تصل إلى مراكز اتخاذ القرار ؟

لقد تسببت هذه التحولات السياسية فى حدوث تدهور اقتصادى فى الدول العربية التى تعرضت لهذه الثورات ، ربما تأثرت بها مسيرة المرأة العربية حيث وقع البعض منها فى حالة من الإرتباك نتيجة الضغوطات المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وهنا تتناول مشكلة الدراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى انتابت مصربعد ثورة 25 يناير 2011 حيث الفوضى السياسية بما ارتبط بها من فوضى اجتماعية اقتصادية ثم حكم الإخوان المسلمين وما تبعه من ظهور جانبين فى المجتمع المصرى الرافض والمؤيد ثم ثورة يونية 2013م وسقوط النظام الإسلامى ثم الانتخابات الرئاسية وتولى الرئيس الحالى فى 2013م ، اجتاح البلاد خلالها الأزمات بكافة أشكالها ، ربما كان لهذه الظروف المتغيرة تأثيراً بالسلب أو بالإيجاب على المرأة فى محاولاتها الدائمة للإرتقاء بمكانتها الاجتماعية لوصولها إلى مراكز اتخاذ القرار ، لقد جاء شعار الثورة المصرية (عيش – حرية – عدالة اجتماعية) ورغم ما وصلت إليه المرأة قبلها من بعض المشاركات فى المجالات المختلفة فى العمل والقيادة إلا أن ذلك ما زال لا يرضي طموحها أو يشعرها بالعدالة داخل المجتمع فمازالت الفجوة واسعة بين ما تحقق وما يجب تحقيقه بالمقارنة بنسبة تواجدها فى المجتمع ، بسبب المعوقات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالأعراف والتقاليد والممارسات الإدارية والموروثات الثقافية الممجدة للمقدرة الرجالية فى مراكز اتخاذ القرار والتى تحول دون تحسينها لمكانتها الاجتماعية ووصولها إلى تلك المراكز العليا ، فهل وصلت إلى ما تصبو إليه بعد الثورة بشكل عادل وتغلبت على تلك المعوقات ؟ هل وجدت عوامل تساعدها على تغيير مكانتها الاجتماعية والارتقاء بها من خلال

وصولها إلى تلك المراكز بناء على قدراتها دونما معوق ؟ هل أصبح هناك تقدير للكفاءات بعد الثورة وتطبيق العدالة الاجتماعية ومن ثم تعيينها فى المناصب القيادية فى المجالات المختلفة (الصحى – التعليمى – الاجتماعى) ؟ لقد تسببت الثورة فى تغير القيم الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، فهل أثر ذلك على مسيرتها فى تحقيقها لمكانة أعلى تؤهلها لاتخاذ القرار؟ وعلى جانب آخر هل المرأة التى حققت مكانة اجتماعية مرموقة فى منصب اتخاذ القرار تقوم بالدور المنوط بها بالدرجة التى ترضيها دون تدخلات معرقلة لدورها الفعلى ، أم انها تتواجد إسماً لا فعلاً لتكملة الصورة الديموقراطية التى تعتبر واجهة المسار السياسى بعد الثورة مروراً بشبه الاستقرار السياسى مع الأزمات الاقتصادية والتحلل الاجتماعي الواضح والتغير القيمي الملحوظ .

إن دورات التحديث المتقطعة بسبب أزمات المجتمع العربى الفكرية والاقتصادية والسياسية والحروب والنزاعات الإقليمية منعت شروط التغيير الحقيقى وبناء النهضة التى تعتمد على توفير أنظمة فكرية وأيديولوجية تتبناها الشعوب ، فالتحديث الذى تم فى المجتمعات العربية لا يعدو كونه تعديلات شكلية فى القوانين وفى مظاهر تنظيم الحياة المادية ولم يمس جوهر الحياة الاجتماعية ، أدى ذلك إلى عدم اكتمال حركة النهوض بالمرأة (الغانم ،2015 ،،187)

والجدير بالذكر أننا نجد مشاركات المرأة فى اتخاذ القرار على مستوى الدول العربية بنسب متفاوتة ، لكن السؤال الذى يُطرح هل المرأة عندما تترك لها الفرصة أن تتقلد تلك المواقع تقوم فعلاً باتخاذ القرارات التى تنبع منها دونما تدخل من النصف الأقوى فى المجتمع ، فما طبيعة التفاعلات بين النساء والرجال فى مواقع اتخاذ القرار ؟ فهل تأخذ النخب النسوية فرصتها وتدعيمها ؟ وهل وجودها يتناسب مع قوتها العددية فى كل بيئة وظيفية مهنية تتواجد بها ؟

ومن ثم جاء الهدف الرئيس للبحث في التعرف على تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها مصر بعد الثورة على مدى ما حققته المرأة من تقدم وصعودها إلى مراكز اتخاذ القرار بين صفوة المجتمع فى المجالات المختلفة ، والتعرف على العوائق التى واجهتها .

وقد تفرع من الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية متمثلة فى :

- التعرف على دور التنشئة الأسرية والمجتمعية في إعداد الفتاة للأدوار القيادية

- الكشف عن تأثير الأفكار الدينية والتقليدية بعد الثورة على الإرتقاء بمكانة المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار.

- محاولة التعرف على تأثير الأزمات الاقتصادية - التى تعرض لها المجتمع المصرى بعد الثورة- على الإرتقاء بمكانة المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار.

- الكشف عن تأثير التغير القيمى بعد الثورة على وجود الصراع بين المرأة و مرؤسيها من الرجال

- التعرف على المعوقات التي تواجه المرأة عند ارتقائها إلى مراكز اتخاذ القرار ومدى معرفتها للوائح الإدارية في قانون الخدمة المدنية .

أما عن أهمية البحث نظرياً فتكمن فى تناوله موضوعاً يمس النصف الآخر والفاعل من المجتمع ألا وهوالمرأة وقضية تمكينها وارتقائها بمكانتها الاجتماعية فى المجالات المختلفة فوصول المرأة إلى تلك المراكز القيادية يعتبر أساس عملية التنمية وأهم عناصر الديمقراطية التى تنشدها الدولة بعد الثورة الأخيرة ، وكذلك يعتبر أسلوباَ حضارياَ تشعر المرأة فيه بذاتها كونها ممثلة فى صفوة المجتمع المشاركة فى اتخاذ القرارات فى المؤسسات المجتمعية المختلفة ، حيث يوسع ذلك من القاعدة الشرعية لها ويجعلها تستند إلى الاتجاه الديموقراطى الذى تتطلع إليه الدول فى تلك الآونة ، وعلى جانب آخر فإن معظم الدراسات التى تناولت قضايا المرأة وحقوقها تنظر إليها من منظور المشاركة السياسية وحصتها فى البرلمان والمجالس المحلية والأحزاب السياسية، ولكن ليست هذه المكانات فقط التى تتمثل المرأة بداخلها فالشريحة الأوسع انتشاراَ وأكثر تأثيراَ هى تقلدها المراكز القيادية فى الهيئات المحلية فى المحافظات .

وفى هذا السياق نجد إحصائيات المرأة فى وظائف الإدارة العليا طبقاَ لإحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام 1988م كانت النسبة 7.3% زادت إلى

16.2% عام2005(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2010م)، ورغم ذلك فإن نصيب المرأة فى هذه المواقع المؤثرة فى صنع القرار مازال أقل من خُمس الوظائف (قنديل ،2014، 220)

وليس أدل على أهمية الموضوع من اختيار الأمم المتحدة عام 2006م ، وفي احتفالها باليوم العالمي للمرأة موضوع مشاركة المرأة في عملية صنع القرار شعاراً لاحتفالها بهذا اليوم على أساس أن ذلك يمثل فرصة لتقييم الدرجة التي أصبح بها صوت المرأة مسموعاً في قاعات مجالس الإدارات والبرلمانات وغيرها (هيئة الأمم المتحدة ، 2006م) ، وعلى جانب آخر نجد أن قضايا المرأة قد حظيت بأهمية خاصة فى الحديث عن الإصلاح السياسى والاجتماعى ، فقد اتجهت حركة الإصلاح نحو ربط نفسها بمبادىء الألفية والتى وضعت تنمية المرأة وزيادة قدرتها على المشاركة أحد الأهداف الرئيسة التى تسعى إلى دعمها حيث نص الهدف الثالث منها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (زايد ،2010 ،18) ، وأهم مشاركة للمرأة هى تقلدها مراكز اتخاذ القرار ودعمها للوصول إليها.

أما الأهمية التطبيقية فتتمثل من خلال النتائج النهائية فى وضع مجموعة من الآليات التى تساعد على تلافي معوقات ارتقائها بمكانتها من قبل الجهات المنوطة بالأمر والعمل على تعزيز قدراتها بكافة الطرق المتاحة.

الفروض: وقد استندت الدراسة إلى الفروض الآتية :

- **هناك دور فاعل للتنشئة الأسرية و المجتمعية للمرأة لتمكينها من مراكز اتخاذ القرار.**
- **هناك تأثير سلبي لوجود الاتجاهات الفكرية الدينية المتشددة والتقليدية بعد ثورة 2011على الإرتقاء بمكانة المرأة لتصل إلى مراكز اتخاذ القرار .**
- **هناك تأثير سلبي للأزمات الإقتصادية بعد الثورة على وصول المرأة إلى مكانة عليا تمكنها من اتخاذ القرار.**
- **هناك تأثير سلبي للتغير القيمى بعد الثورة على وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار**

- هناك معوقات تواجه المرأة عند ارتقائها إلى مراكز اتخاذ القرار .

أما عن التوجه النظرى للبحث فقد انطلق من بعض قضايا نظرية الصفوة والنظرية النسوية :

نظرية الصفوة : تعتبر الصفوة جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين ويُستخدم المصطلح للإشارة إلى النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة وبخاصة القلة الحاكمة في مجال محدد ؛ فهي تلك الجماعة المعروفة اجتماعياً وذات خصائص لها قيمة محددة كالمقدرة العقلية أو القوة الأخلاقية التي تؤدى إلى درجة عالية من الهيبة والنفوذ ، وتشير كلمة الصفوة إلى الأقلية أو القيادات في الميادين المختلفة وهى تلك الجماعات التي لها سلطة اتخاذ القرار في تلك المجالات (غيث،154،2006) ، كما أن الفكرة الرئيسة لأصحاب نظرية الصفوة هي أن جميع الناس الموجودين داخل المجتمع يتم حكمهم والتحكم فيهم بواسطة الصفوة ,2005,24) Parry) ، فالنظرية الصفوية عند "باريتو" تستند إلى أبعاد سيكولوجية خالصة ، والصفوة لديه ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يقول ماركس ، ولكنها نتاج لما أسماه بـ "الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ ,2007,10) Marshall)، أى أن هناك صفات للشخصية التى تعد من جماعة الصفوة تؤهلها أن تكون فى مواقع اتخاذ القرار ويتناول البحث بالدراسة المرأة فى تلك المراكز القيادية ومدى امتلاكها لهذه الصفات الشخصية وتعمل على صقلها سواء بنفسها أو عن طريق المجتمع لتقوم بدورها القيادى.

لقد قسم باريتو المجتمع من خلال نظرية الصفوة إلى فئتين ، فئة العامة ويسميها "اللاصفوة وفئة عليا وهى الصفوة وهى صغيرة نسبياً و يعمل أعضاؤها بالسياسة وأمور الحكم ويؤثرون بدرجة مباشرة أو غير مباشرة على تسيير إدارة شئون المجتمع وهؤلاء يشكلون صفوة حاكمة ويعمل بعضها الآخر في مجالات وأنشطة غير سياسية ولكنها مجالات مرموقة، أي أن الصفوة عند باريتو تنقسم إلى صفوة حاكمة تتألف من الذين يلعبون دوراً بارزاً ومباشراً في تشكيل سياسة المجتمع ، وصفوة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة ، ولكنهم ليسوا في مراكز القوة (ليلة ، 510،1991) ، وهنا نجد الدراسة الراهنة تنطلق من خلال قضايا باريتو وتضم المرأة فى مواقع اتخاذ

القرار التى تمثل الصفوة التى لها دور فى تنمية وتغيير المجتمع فى مجالات وأنشطة غير سياسية (تعليمية– اجتماعية – صحية) .

بالإضافة إلى ذلك أشار باريتو إلى أنه ليس من الضروري أن يكون الإنتماء إلى الصفوة وراثياً ، ولهذا تحل صفوة جديدة من مختلف فئات المجتمع محل القديمة وذلك يضفى نوعاً من التوازن في النسق الاجتماعي وهذه الحركة المستمرة تساعد على وجود التغير الاجتماعي ، ويتضح ذلك جلياً من خلال نظريته عن (دورة الصفوة Circulation of elite) ((Pareto,2003,3 ، وقد يتماثل ذلك مع اتجاه تمثل الديموقراطية كتوجه سياسى ضمن متطلبات ثورة يناير والتى تعد ضمن التحولات الاجتماعية بعد الثورة.

وعلى جانب آخر نجد مفهوم الصفوة في الصياغة التي قدمها "موسكا" يستند إلى ركائز ذاتية مثل القدرة التنظيمية,2003,45) Udehn)، وبناء عليه فالصفات الأساسية التى تؤهل المرأة لتكون فى مواقع اتخاذ القرار هى قدرتها على التنظيم ومؤهلاتها العقلية الرشيدة.

أما مكانة الصفوة لدى "رايت ميلز" فلا تتوقف على قدرات الأفراد وخصائصهم السيكولوجية كما جاء فى مقولات "باريتو" ولكنها تتحدد أيضاَ في ضوء البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (Mills1974,279)، وارتباط الدراسة بمقولة ميلز تتضح فى مدى تحديد البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع بعد الثورة لمكانة المرأة فى مواقع اتخاذ القرار وربما يؤثر فى مستوى الأداء الفعلى لديها.

النظرية النسوية: يشير مصطلح الجندر إلى أن الاختلافات بين الجنسين والتمييز الجنوسى يرجعان للتركيبة الاجتماعية الثقافية لا إلى الطبيعة البيولوجية القائمة على الجنس ‘فمفاهيم الذكورة والأنوثة هى صناعة اجتماعية ثقافية (الجهنى، 2015، 129) ، فالفكرة الأساسية فى الاتجاهات النسوية عامة تتمثل فى أن المرأة كياناً وشخصاً له مكانته التى تتماثل مع مكانة الرجل، لذلك لابد وأن تكون معاملة كل من المرأة والرجل مبنية على أساس احترامها بنفس القدر، ويرى الليبراليون حرية الفرد ومكانته باعتبارها مستقلة عن علاقته بالآخرين فى المجتمع كما ينظرون إلى استقلالية الفرد باعتبارها شيئاً

فطرياً وأن النظام الاجتماعى المثالى هو النظام الذى تتحقق من خلاله تلك القيمة من خلال عاملين هما :أحكام المساواة فى الحقوق المدنية والالتزام بهذه الحقوق بصورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم ، وتوفير مجموعة من الضوابط أو الحقوق السياسية التى تمكن الأفراد من حماية وتأكيد الحقوق المدنية ، فالهدف الأساسى للاتجاه النسوى الليبرالى هو المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة فى إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيداً من الحرية والديموقراطية (عبد الرحمن ، 38-39 ، 2002م)

وطبقا لمقولات النسوية الليبرالية فإن المرأة فى مراكز اتخاذ القرار لابد أن تكون مستقلة تستشعر حريتها الفطرية فى ظل نظام اجتماعى يوفر لها المساواة فى الحقوق حتى تكون قادرة على اتخاذ القرار فى مركزها الاجتماعى ، وعلى جانب آخر يوفر لها المجتمع ضوابط تساعدها فى تحقيق حقها فى اتخاذ القرار ، ربما يتمثل ذلك فى بعض القرارات التشريعية "حيث إن حقوق المرأة قد ضمنها لها دستور الدولة سواء فى دستور 1971 والمعدل سنة 1980 فى المادة (40) وما تلاه من دستور 2014 ، حيث نصت المادة 11 على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وفقا لأحكام الدستور كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة دون تمييز ضدها (دستور جمهورية مصر العربية ،2014، 5) ، وذلك يعنى إقراراً لحقوق المرأة ومنها تقلدها مراكز اتخاذ القرار، وفى نفس الوقت جاء فى تلك الآونة إعلان الدولة بأن عام 2017 هو عام المرأة فكيف تحقق عام المرأة على مستوى الوظائف الإدارية العليا فى بعض المؤسسات الرسمية المؤثرة فى الدولة فى مجالاتها الصحية وعلى مستوى إدارات التعليم الجامعى والمجال الاجتماعى وهى تمثل الطبقة المتوسطة وليست الرموز الساطعة المعروفة سياسياً فكيف تأثرت القيادات هنا بالتغيير وهل كان عوناً لها على تولى المراكز القيادية فى الهيئات الحكومية ؟

ولقد جاء فى توجه "جانيت راد كليف ريتشاردز " المعبرة عن النسوية الليبرالية بأن السبب الوحيد لعدم قوة ونشاط النساء كمواطنات هو أنهن لم يبذلن جهداً كافياً للحصول

على حقوقهن فى المجتمع(ريان ،2005 ، 62)، ولكننا نجد مع الثورة أن هناك مطالبة من النساء بحقوقهن المختلفة وجاءت بناء عليه بعض التشريعات فهل هى كافية لهن ؟ وهل عبرت عن حقهن الفعلى فى اتخاذ القرار ؟ يرتبط ذلك بدعوة أصحاب الاتجاه النسوى الماركسى إلى تبنى فكرة "تنمية الوعى" ويقصد بها ضرورة وجود وعى نسوى يحرر طرفى العلاقة من المفاهيم والتقاليد المتوارثة (المصلى،2013، 201) وعلى جانب آخر نجد اتفاق منظرى النسوية "جون ستيوارت مل" و"هاريت تايلور" فى الدفاع عن عقلانية النساء وفسرا العقلانية بأنها القدرة على اتخاذ قرار مستقل لتحقيق الذات (العزيزى ، 2005 ،155) ، ومن هنا اهتمت الدراسة بمدى تحقق عقلانية المرأة مع التحولات المختلفة إبان الثورة وتمكنها من تصاعدها فى مراكز اتخاذ القرار فى المؤسسات المختلفة وتحقيقها لذاتها.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها النظرية النسوية الليبرالية فى دعم المرأة على الدخول لسوق العمل، وهو إنجاز ساعد في النيل من هيمنة الرجال وتحكمهم في فرص العمل المتاحة، إلا أنها كانت أقل نجاحاً في القضاء على أشكال التمييز الأخرى غير المعلنة في مؤسسات العمل، التي تمنع المرأة من تقدمها وارتقائها مناصب أعلى أسوة بالرجل ، فهناك سقف زجاجي غير مرئي يمنع المرأة من الترقي والحصول على مناصب أعلى في مؤسسات العمل التي تلتحق بها (عبد العظيم،641،2014) ، وهذا ما تركز عليه الدراسة الراهنة فى التحقق من المعوقات التي تعرقل المرأة فى مؤسسات العمل لتحد من نجاحاتها وتقلل من فرصها للترقي .

المفاهيم : مفهوم التحولات الاجتماعية : هى المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني, والحركة الإطرادية المستمرة المتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن (رشوان،2008، 23) ، أيضاً هى نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين يطرأ عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محددة من الزمن (أبو طاحون ،3،1997).

أما المفهوم الإجرائي للتحولات الاجتماعية فنعني به المظهر الديناميكى فى المجتمع المصرى فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية التى أفرزتها التفاعلات

الاجتماعية المختلفة خلال الفترة من 2011 حتى نهاية 2017 بما نتج عنها من تأثير على مدى ارتقاء المرأة بمكانتها الاجتماعية.

مفهوم اتخاذ القرار: هو أسلوب الاختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين(الأشهب،15،2015) ، وعلى جانب آخر يحدد القرار بالزمن فهناك مفهوم يركز على أن القرار هو اختيار أنسب البدائل القابلة للتنفيذ فى زمن اتخاذ القرار تجاه مشكلة معينة ويتوقف على مدى خبرة متخذ القرار فى حسم الاختيار (العنزى ،72،2013) .

ونعني بتقلد المرأة مراكز اتخاذ القرار ، الجهد الذى تبذله للإرتقاء بمكانتها الاجتماعية وترسيخ حقوقها بعدم الاستبعاد من خيارات الحياة والقرارات المجتمعية بفضل استخدام عقلانيتها الرشيدة ومن ثم وصولها إلى قمة الهيئات فى المجتمع والتى تمكنها من التواجد فى مكان السلطة لاتخاذ القرار سواء فى المجال الصحى أو الاجتماعي أو التعليمي .

وليس حق المرأة فى تقلد مراكز اتخاذ القرار كما يتراءى لدى البعض بالنظرة التقليدية أو الأكثر شيوعاً التى ترى حقها فى الانتخاب والترشح فقط ، ولكن اتخاذ القرار يشتمل على ممارساتها الفعلية فى المجالات المختلفة ، وليس الإكتفاء بأنها تكون على رأس العمل كوظيفة من وظائف قمة الهرم الوظيفى ، لكن تفعيل هذه الوظيفة القيادية ، لأنها من الممكن أن تعانى من التهميش فى اتخاذ القرار فعندما يحين الوقت لاتخاذ القرارات الحاسمة كثيراً ما تُنحى جانباً .

وفى ضوء هذا الموضوع تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة على المستوى العالمى و العربى والمحلى ذات العلاقة بالبحث الراهن ، جاءت الدراسة الأولى بعنوان دور المرأة في الحياة السياسية "دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل(2000– 2015) تبلورت فى عدد من التساؤلات أهمها: ما وضع كلاً من المرأة المصرية داخل المجتمع المصرى والمرأة البرازيلية داخل المجتمع البرازيلى من الناحية السياسية ؟ ، ما أهم المعوقات التى تقف أمام تمكين المرأة فى الحياة السياسية مقارنة بين مصر و البرازيل ؟ واستخدمت المنهج المقارن ، ومن أهم النتائج أن القانون فى الحياة التشريعية فى البرازيل ينص على أن جميع الأحزاب السياسية يجب أن يكون30٪ من مرشحيهم من النساء، ويقترح

مشروع قانون مجلس الشيوخ زيادة هذه النسبة إلى 50٪ ، أما فى مصر نسبة تمثيل المرأة فى الحياة البرلمانية تفاوتت صعوداً وهبوطاً، وإن كانت بشكل عام تمثل نسبة ضئيلة لا تتناسب مع حجم النساء ، كما أن عضوية المرأة فى الأحزاب المختلفة لاتزيد عن 3 % في بعض المحافظات, ولا تزيد عن 15% في أكثر المحافظات, ولا يوجد تمثيلاً مناسباً للمرأة فى المستويات القيادية للأحزاب ، وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام الأحزاب بمشاركة المرأة, وكذلك إلى عدم إيمان المرأة بجدوى هذه المشاركة ، أما عن المعوقات فى البرازيل فتكمن فى ارتفاع نسبة البطالة بين النساء وعدم التكافؤ بين دخل المرأة والرجل ، بينما فى مصر يعتبر الموروث الثقافى من أهم المعوقات ويتمثل فى رفض الدور السياسى للمرأة حيث يقتصر عملها على العمل الخاص بينما إدارة الدولة جزء أصيل من عمل الرجل ، وكلك ضعف الدعم الحزبى للمرأة (عجلان ،2015).

إذن أوضحت هذه الدراسة الفرق الكبير فى إنجازات المرأة ووضعها الاجتماعى بين الدولتين فمازال الموروث الثقافى يلعب دوراً كبيراً فى تعطيل النساء عن العمل السياسى فى مصر، فقد اهتمت هذه الدراسة بالمرأة فى مراكز صنع القرار السياسى فقط ولكن البحث الراهن يهتم بإمكاناتها فى اتخاذ القرار فى المؤسسات المختلفة للدولة وليست قصراً على المجال السياسى ، وربما يدل ذلك على أن معظم الدراسات السابقة التى تتناول إنجازات المرأة تهتم بالمجال السياسى على أساس أنه يمثل قمة الأداء فى الدولة .

وجاءت الدراسة الثانية بعنوان : مدخل لدراسة دورالمرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، هدفت إلى قياس مشاركة المرأة الفلسطينية في شغل الوظائف العامة في فلسطين، وبخاصة الوظائف العليا منها ، وكذلك البحث في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بما يكفل للمرأة ذات الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وذلك من خلال استعراض النصوص القانونية الخاصة بمعايير التوظيف والتقييم والترقية، والاستفادة من العلاوات والحوافز والتأكد من عدم انطوائها على أي تمييز ضد المرأة ، واعتمدت الدراسة على إجراء مسح ميداني لعدد من العاملين والعاملات في المؤسسات العامة المختلفة ، كذلك عمل مناقشات مع مجموعة مختارة من النساء العاملات في مؤسسات السلطة العامة، مع التركيز على موظفات الفئة الأولى والعليا، وقدخلصت الدراسة إلى أن

نسبة النساء العاملات فى الخدمة المدنية متدنية للغاية ، وعدم العدالة في توزيع النساء على الدرجات الوظيفية المختلفة أى يوجد تمييز ضد المرأة في تفسير قانون الخدمة المدنية وتطبيقه، ويعتمد التقييم الوظيفى بشكل كبير على العلاقات الشخصية بين الموظف ورئيسه (فارس،2005).

وإذا ما تناولنا هذه الدراسة بالتحليل نجدها وثيقة الصلة بالبحث الراهن حيث الاهتمام بالنساء فى مؤسسات الخدمة المدنية ، وقد جاءت النتائج غير مُرضية إلى حد كبير ، ربما دولة فلسطين لها ظروف سياسية خاصة ، نظراً لوجود الاحتلال الإسرائيلى ، لكن فى حقيقة الأمر إن تلك المؤسسات هى تابعة للدولة الفلسطينية ولا حماية عليها من الاحتلال ، فما يزال التمييز ضد المرأة فى تفسيرهم للقانون الإدارى ووجود التمييز الناشىء عن العلاقات الشخصية وليس التقييم الموضوعى ، وسوف يتناول البحث الراهن مدى تأثير هذه العلاقات الشخصية والوساطة على وجود التمييز من عدمه فى وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار فى المؤسسات المصرية .

وهناك دراسة أخرى فى المجتمع الفلسطينى اهتمت بالمرأة فى مراكز صنع القرار السياسى ، بعنوان دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995-2010) هدفت إلى معرفة المُعيقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحد من تولي المرأة مراكز عليا لصنع القرار في القطاع الحكومي ، واستعانت بالمنهج التاريخى والمقارن ومن الأدوات الاستبيان والمقابلة، ومن أهم نتائجها أن تواجد المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار وفي المناصب الحكومية العليا مازال ضعيفًا، مما يعيق دمج النساء في عملية التنمية، ومن أهم العقبات لوصول المرأة للمناصب القيادية المفاهيم والأعراف وعدم وعي المرأة بحقوقها، وغياب المؤسسات الديمقراطية. (القطب ، 2012)

وقد تناولت دراسة أخرى المرأة فى مواقع صنع القرار وكانت بعنوان: المرأة والتمكين من السلطة واتخاذ القرار " دراسة على بعض القيادات النسائية فى المجتمع المصرى ، هدفت إلى محاولة التعرف على واقع المرأة داخل المجتمع المصري، ومدى تمكينها من ممارسة وصناعة القرار والوصول إلى السلطة والمناصب القيادية ، ووضعت عدة تساؤلات أهمها ، ما أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحول دون وصول المرأة إلى مراكز

السلطة واتخاذ القرار؟ وخلصت إلى أن الأعباء الأسرية تلعب دوراً هاماً في وصول المرأة المصرية إلى مواقع السلطة حيث إن الأعباء الأسرية فى مصر مازالت من اختصاص المرأة وحدها، أيضاً سيادة القيم الذكورية داخل المجتمع المصري، فمازالت النظرة إلى الرجل والمرأة على أساس التكوين الفيزيقي وليس على أساس القدرات والمهارات، مما أدى إلى اعتبار المرأة مخلوق ضعيف مقارنة بالرجل (الملاح ،2014) .

إن المناصب السياسية ليست كل ما يهم المرأة كما أن النسبة التى تهتم بالسياسة تعتبر قليلة نسبة إلى تواجد المرأة العاملة فى المؤسسات الخدمية بالدولة وحقها فى أن تصل إلى المناصب القيادية فيها بالنسبة إلى قدراتها العقلية وعملها وتقييمها الوظيفى الموضوعى بعيداً عن العلاقات الشخصية والنظر إليها على أنها المخلوق الأكثر ضعفاً ، فيتم استبعادها من مراكز اتخاذ القرار التى من الممكن أن تبدع فيها مثل الرجل وربما أفضل في بعض الحالات .

وعن التمييز النوعى فى العمل أجرت "ليندامازين" دراسة تتبعية للكشف عن تأثير النوع والمؤهلات الدراسية على التمييز الوظيفى ، وقد كشفت نتائج المقارنة خلال عقدين عن تحسن فرص دخول المرأة للعمل قى الوظائف العليا خاصة عند حصولها على شهادات وخبرات ما بعد مرحلة البكالوريوس ، على حين فقدانها لهذه الفرص إذا لم تحصل على دورات تدريبية وشهادات أعلى ،وبالمقارنة بأوضاع الرجل فهناك استمرارية التمييز بين المرأة والرجل فى مجال الوظائف العليا (عثمان،2002 ،162)

والجدير بالذكر أن الحقوق لا تتجزأ فلابد أن تحصل المرأة على جميع حقوقها المادية والمعنوية لتقوم بأداء أدوارها على أكمل وجه وفى ذلك ذكر "ساروج باتشورى" Saroj Pachauri " مدير التنظيم الدولى غير الحكومى لمجلس السكان بجنوب وجنوب شرق آسيا " أن الدراسات أثبتت أنه عندما تمتلك النساء وسائل الثروات فإن ذلك يحسن من قدرتهن على صنع القرارات (Ranjit,2005) ، فلابد أن تهتم الدول بتنمية المرأة من جميع الجوانب كى تبدع فى مجال اتخاذ القرار .

وهناك دراسة ترتبط بشكل كبير بالدراسة الراهنة وهي بعنوان "نجاح و دافعية القيادات النسائية في إدارة التعليم العالي في أمريكا" ، هدفت إلى فهم التجارب التي أثرت على النساء و دفعتهم إلى السعي نحو تقلد الأدوار القيادية العليا في التعليم العالي ، و التعرف على أبرز التحديات التي تواجههن و كذلك التعرف على الاستراتيجيات التي تساهم في تطوير القيادة المهنية النسائية ، و اعتمدت الدراسة على استخدام الملاحظة و المقابلة و تحليل الوثائق ، وتم التطبيق على (11) إمرأة تعملن في المناصب القيادية و التنفيذية في إدارة التعليم العالي ، وتمثلت أهم النتائج في : الرغبة الشديدة لدى القياديات في إحداث فروق إيجابية في مساعدتهن للآخرين لتحقيق نموهن الشخصي ، رؤيتهن بأن القيادة تكون ناجحة حين تتوفر العوامل التحفيزية الخارجية مثل : التدريب ، الأجور التحفيزية ، القدوة ، التقدير ، و الحوافز الداخلية مثل : الثقة بالذات ، أيضاً من أهم متطلبات القيادة القدرة على ممارسة استراتيجية التواصل الفعال مع الآخرين و النظرة الإيجابية لسير الأمور العملية ، و القدرة على التغلب على الصراعات. (Nakitenede, 2012) ، إذن من أهم المجالات التى تتمثل فيها القيادات النسائية في مراكز اتخاذ القرار مجال التعليم الجامعي ، وقد تمثل كأحد مجالات التطبيق في الدراسة الحالية مع اختلاف درجات الثقافة والإمكانات المادية بين المجتمعين .

المرأة ومواقع اتخاذ القرار فى التشريعات الدولية (رؤية تاريخية):إن تقلد المرأة للمناصب العليا ذات الشأن فى بلدتها كى يكون لها الحق فى رسم سياساتها على اختلافها السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها هو ضمن حقوقها التى نصت عليها المواثيق الدولية من عشرات السنين، إذ يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948من خلال المادة (21) منه إن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده مباشرة أو بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية كما أن لكل شخص وعلى قدم المساواة مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده (الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) ، كما اتضح ذلك فى اتفاقية الحقوق السياسية التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 20 ديسمبر وبدأ تنفيذها اعتباراً من يوليو 1954 ، حيث نصت المادة الثالثة على أن للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع

الوطنى بشروط تساوى بينهن وبين الرجال دون تمييز، كما اهتمت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ((CEDAW بوصفها تشريعاً شاملاً لحقوق المرأة لتقرير مساواتها بالرجل بالنص فى المادة (7) على أن توفر الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة السياسية والعامة للبلد، بوجه خاص تكفل للمرأة الوقوف على قدم المساواة مع الرجل بالمشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفى شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة فى جميع المستويات الحكومية (إسماعيل ، 2003، 33) ، ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بالشأن السياسى الخاص بإقرار التشريعات المحلية على حق المرأة فى اتخاذ القرار يتمثل على سبيل المثال "فى إقرار قانون 38 لسنة 1972 بشأن مجلس الشعب المساواة بين الرجل والمرأة فى حق الترشيح (إسماعيل ،2003 ،35) ، كما نص الإعلان العالمى بشأن الديموقراطية فى فقرته الرابعة على أن تحقيق الديموقراطية يقتضى شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة فى إدارة شئون المجتمع الذى يعملان فيه على نحو متكامل (الاتحاد البرلمانى الدولى ،1997) ، ومن ناحية أخرى كان موضوع المرأة فى صنع القرار أحد أهم محاور مؤتمر بكين 1995 ، كما أوضح التقرير السنوى للبنك الدولى عام 2003 أن تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة ويعد واحداً من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة .(أبو خفيلة 462،2016)

إن كل هذه التشريعات لو طبقت واقعياً لنالت المرأة حقها في مراكز اتخاذ القرار وتوليها المناصب العليا وما كانت هناك مشكلة ولكن في حقيقة الأمر أن التشريعات والقرارات تعد كثيرة أما إذا اتجهنا إلى عنصر التنفيذ نجده أقل فاعلية على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر، فتتولد المشكلات من جراء ذلك .

متطلبات مشاركة المرأة فى مواقع اتخاذ القرار : إن ربط حركة وأداء المرأة العربية فى المواقع القيادية باستراتيجية التنمية الشاملة من جهة وضرورة توسيع هوامش الديموقراطية من جهة أخرى يعطيان دورها القيادى كثيراً من الجدية والمرونة ويتيحان لها آفاقاً واسعة للتطور ، والمرأة فى هذا السياق هى فى أمس الحاجة لتأدية دورها على أساس برنامج محدد لتبنى اتجاه جدى فى التطوير والتنمية ، حيث تتحسن إمكانات

نجاحها كلما تواصلت مع المؤسسات الاجتماعية والوطنية واشتركت فى صنع القرار (أبو علبة ،23،2004)، ونظراً إلى أن هناك قناعة لدى البعض فى المجتمع بأن مستوى أداء المرأة وكفاءتها فى مواقع اتخاذ القرار أقل من مستوى الرجل ، وحتى تتلافى تلك الاتهامات تحتاج إلى صقل قدراتها بشكل جيد لتفادى كثيراً من المعوقات المجتمعية والذكورية ، حيث تطوير مهاراتها التدريبية واستخدامها لشبكة الإنترنت والتى تعتبر لغة العصر ودخولها فى الروابط المتخصصة للمرأة لتوسيع ثقافتها فى هذا المجال ، أيضاً إلمامها بكل المعلومات التى تخص القيادة والتخطيط والإدارة الجيدة حتى إن لم تكن متخصصة فى هذا المجال ، لتكون جديرة بتلك المواقع التى تمنحها حقها فى اتخاذ القرار.

وعلى جانب آخر ففى مواجهة الظروف الديناميكية المتغيرة وغير المستقرة فعليها أن تكون ملمة بكل القوانين التى تخصها تحديداً فى عملها، وكذلك القوانين المجتمعية الأخرى حتى تكون على علم بكل المستجدات عند اتخاذ قرارها فى الوقت المناسب بعيداً عن القرارات العشوائية غير المدروسة كى لا تضع نفسها فى موضع اتهامات ممن يعرقلون مسيرتها القيادية ، وكذلك صقل مواهبها العامة وفي مجال التخصص عن طريق التدريب رفيع المستوى .

حق المرأة فى تولي مواقع اتخاذ القرار : لقد عهدنا فى المرأة أنها تقوم فى صمت بأعمال لا تتقاضى عليها أجراً بل هى تستمتع بها وترتضي ، والغريب أنه عندما يسأل الآخرون عن عملها يقال أنها لا تعمل رغم أنها تقوم بتربية أولادها وتدبير شئون منزلها فهى المنتجة فى الأصل للقوة البشرية العاملة ، بناء على ذلك فعندما تفكر المرأة فى العمل خارج المنزل فلابد أن تؤجر قدر عملها وعندما تتجه إلى الإرتقاء بمكانتها لتصل إلى مراكز اتخاذ القرار فى موقعها فلا يُسلب منها.

والدليل على ما تتمتع به المرأة من إمكانات فى قوة العمل ومساهماتها الكبيرة ، ما قالت به الكاتبة الألمانية " ماريا ميز" فى مؤلفها " الأبوية والتراكم على نطاق العالم" ، إن ثلثى مجموع العمل المبذول على نطاق العالم يقوم به النساء، أما الثلث الآخر فيقوم به الرجال .(شحاتة ، 241،1999).

وفي ثورات الربيع العربي نجدها وقد وقفت جنباً إلى جنب الرجل ، حيث اكتسبت الناشطات شعبية فى جميع أنحاء العالم بسبب نشاطهن غير المسبوق ، وقد أدت هذه النجاحات إلى تطلع المرأة لحتمية المساواة فى ظل الديموقراطية الجديدة ولكن تبددت هذه المساواة بسبب الأبوية الراسخة ، لذا وجدت المرأة نفسها خارج نطاق دوائر اتخاذ القرار (Kassem,2013, 240)

إن المرأة تعتبر أكثر إلماماً بالمشكلات الموجودة فى مجتمعاتنا العربية مع وجود التحولات الاجتماعية الشاملة حيث الأزمات السياسية والاقتصادية والتحديات التى تواجه مجتمعاتنا ، فهى أكثر المتعاملين مع الأزمة وعلى المجتمع أن يتيح لها فرصة الاشتراك فى تحمل المسئولية بارتقائها إلى مواقع اتخاذ القرار.

وفى حقيقة الأمر إن المعايير الموجودة فى الدول العربية لا تأخذ فى الاعتبار الأسباب الجذرية لانعدام حصول المرأة على مكتسباتها ووضع الخيارات البسيطة فقط أمامها وعدم إمكانية وصولها إلى المكتسبات الفردية المحظورة عليها ، فينبغى أن لا تتوقف التدخلات الفعالة لمساندة المرأة بمجرد حصولها على بعض مقاعد فى البرلمان مثلاً فهى تعالج أعراض وليس مسببات جذرية ، وحتى هذه القرارات بمكتسبات للمرأة يتخذها الرجال كيفما يتراءى لهم ، فلابد أن يكون التدخل لتحقيق المرأة مستويات عالية من الوظائف العليا والمستدامة (Abadeer,2015,128)

وجدير بالذكر أن هناك قيماً نسائية مميزة تجعل النساء قادرات على اتخاذ قرارتهن بجدارة ربما أكثر من الرجل ، إذ أثبتت بعض الدراسات عن نشاط المرأة فى السياسة أن تجارب السيدات خاصة الأمهات اللاتى تقمن بالأدوار الأسرية التقليدية يصبحن أكثر وعياً من الرجال باحتياجات الآخرين، وبالتالى يصبحن أكثر قدرة على الاهتمام فى عملهن بحاجات وحقوق المرأة والأطفال والمسنين والمعوقين والأقليات وكافة الفئات المستضعفة فى المجتمع، وهى أكثر رغبة فى العمل الجماعى وأكثر حرصاً على مراعاة تأثير قراراتها على الآخرين (كارل ،262،2002)

فمن تعمل من النساء بعقلية رشيدة وتبذل جهداً فى موقعها لابد أن تترقى إلى مراكز اتخاذ القرار ولا تُستضعف نسبة إلى جنسها بكونها إمرأة ، ولابد أن تقف الدولة بقوانينها معها ولا تقتصر على التشدق بوجود عدد من النساء فى مجلس الوزراء أو فى مجلس النواب ، فإن المؤسسات الخدمية الأصغر فى الدولة هى الأكثر إتساعاً والأدق فى مستوى الحكم على مدى منح الدولة للديموقراطية للشعب .

وكثيراً ما نسمع تشدق الدول العربية فى الشرق الأوسط بترك المجال للمرأة لتأخذ مكانها فى تلك المراكز وحصولها على حقوقها ، على حين أن المشاركة الحقيقية للمرأة فى مراكز اتخاذ القرار لابد أن تأخذ فى الاعتبار نسبة المشاركات إلى نسبة وجود النساء فى مجموع السكان حتى نتحدث عن تمثل الاتجاه الديموقراطى على حق فى الدول العربية ، وهذا ما لا يحدث واقعياً.

حتى فى المجال السياسي والذى يأخذ مكان الصدارة فى البحوث باستقراء القوانين نجد القانون رقم 149 لسنة 2009 الخاص بزيادة عدد الدوائر البرلمانية وتخصيص (64) مقعداً للمرأة يعتبر انطلاقة بالنسبة للمرأة فى مسيرتها السياسية ، ثم جاءت الثورة ورغم مطالبة المرأة بالتمتع بالحقوق على مستوى أكبر فقد تم إلغاء الكوته فى البرلمان ولم يبق لها وجود يذكر فى الأجهزة التنفيذية (المعمورى ،2013 ،87) ، ومع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2011 تدنى وضع المرأة فى ظل وجود الإسلاميين فى الحكم فلم يعد لها تمثيل يذكر فى البرلمان (2%) ، حيث إن هذا التيار يؤمن بدور المرأة ضمن حدود الأسرة فلا يدرك أن للمرأة مهمات ومسئوليات متعددة بعضها داخل الأسرة والأخرى خارجها (المعمورى ، 2013 ،149) ومع انتخابات 2014 وتولى الرئيس الحالى تحسنت وضعية المرأة قليلاً ولكنها لم تُرضي النساء لأنها لا تتسق مع القوة العددية لهن والتى تقارب نصف الشعب المصرى ، ففي ديسمبر 2015 بلغ تعداد النساء فى الجمهورية 44.1 مليون ، بينما عدد الذكور 46 مليون (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يناير2016، 30) .

واقع تواجد المرأة العربية فى مواقع اتخاذ القرار: وفي هذا الصدد يمكننا القول إن المرأة المصرية هى التى ساهمت بأعلى المساهمات في كل من ثورتى 25 يناير و30

يونيو، وهى التى كان لها الكلمة المسموعة خلال الاستفتاء على الدستور، فنضالها مرئي للجميع ورغم ذلك فإن تواجدها فى وظائف الدولة لا يتوافق مع مجهوداتها التى بذلت خلال الثورة ، تدلل على ذلك إحصائيات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ففى عام 2010-2011 بلغ عدد شاغلى الوظائف من النساء (1569982) من مجموع (5599862) بنسبة 28.03% ، على حين عام 2012-2013 بلغ عدد النساء فى الوظائف الحكومية (1524066) من مجموع (5545320) بنسبة 27.50% أى هناك تناقص فى شغل السيدات للوظائف الحكومية وقد بلغ هذا النقص درجة كبيرة عندما توضح لنا الإحصاءات فى عام (2014-2015) وبعد مرور الثورة بثلاث سنوات تقريباً ، وفى الوقت الذى تتطلع فيه المرأة إلى جني ثمار النضال ، نجدها تشغل عدد(1350804) من مجموع (5888068) بنسبة 23% أى أن التناقص فى زيادة كبيرة (تقارير الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، 2015) ، على حين بلغ حجم قوة العمل فى مصر فى الربع الثالث من 2017 (29.5 مليون) ، نصيب الذكور منها (22.7مليون) بينما نصيب الإناث (6.8 مليون) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2018 ، 30) ، يتضح لنا بشكل جلي الفروق في قوة العمل بين الذكور والإناث في التقارير الإحصائية الرسمية في السنوات المتتالية ، ولم توضح الإحصاءات الرسمية مستوى الترقي والفروقات بين الجنسين فى مراكز اتخاذ القرار .

أما الموقف التونسي للمرأة فيتضح وفقاً لدراسة رسمية فى تونس عن"تواجد المرأة بالوظيفة العمومية ونفاذها إلى مواقع القرار" أثبتت إحصائياً أن النساء بالوظائف الحكومية بلغت نسبتهن 35.8% من مجموع القوة الوظيفية عام 2016 ، ولكن ذلك لا يخفي النسبة الضئيلة لتقلد المرأة لمناصب عليا حيث لا تتعدى نسبة المرأة فى وظيفة مدير عام 25% ، ووظيفة مدير 30.1% ، ووظيفة مدير مصلحة 40% ، (الحكومة التونسية ،2016) ، هذا بالنسبة لتواجد المرأة فى مراكز اتخاذ القرار، أما بالنسبة لتواجدها سياسياً فى مراكز صنع القرار والذى شكل بدوره داعماً لها فى مراكز اتخاذ القرار ، فقد ارتفعت نسبة تمثيلها فى البرلمان من 31% عام 2015 إلى 35% عام 2017 ، مما جعل تونس فى المرتبة (27) عالمياً من حيث نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان ، وعلى

جانب آخر لم تعين فى وظيفة محافظ إلا واحدة فقط من مجموع (24) محافظ (الحكومة التونسية ،2016)

وإذا ما انتقلنا إلى رصد حالة المرأة السعودية فى وظائف الخدمة المدنية و مراكز اتخاذ القرار نجد التقرير الإحصائى للخدمة المدنية يوضح أن المرأة السعودية مثلت نسبة 38.59% من قوة العمل عام 2014 ، وقد أوضح التقرير صورة رقمية من الترقيات إلى الوظائف الأعلى فكان مجموع من تم ترقيتهم (30431) ، بينما بلغ عدد الإناث (2797) بنسبة 9.19% (الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالى 1435-1436 ،26 :33)، وإذا ما استعرضنا الحالة الوظيفية للمرأة فى تقرير 2015 نجدها تمثل 40.36% من المجموع الكلى ،أى هناك زيادة طفيفة عن العام السابق، بينما العدد الكلى لمن تم ترقيتهن إلى المناصب العليا من نفس العام (26861) منهم (1816) سيدة فقط لاغير بنسبة 6.8% تقريباً (الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالى 1436-1437، 26 : 33) أى أقل من العام السابق، و بوجه عام هذه النسب ضعيفة للغاية ، ربما تمثل المملكة العربية السعودية حالة خاصة لأنها حديثة العهد بالاهتمام بالمرأة والسماح لها بالإنخراط فى بعض الوظائف وليست جميعها حيث يمثل عدم الاختلاط معوق كبير يحد من تواجدها فى كثير من المؤسسات ، وهذه النسبة من المرأة العاملة معظمها فى قطاع التعليم لأنه غيرمختلط ، فمازالت المملكة رغم ما سمحت به فى الوقت الحالى من تواجد للمرأة فى مجلس الشورى وتعيين وكلاء كليات بل وصلت إلى التعيين مديرة للجامعة(جامعة الأميرة نورة بالرياض) إلا أن تواجدها فى مراكز اتخاذ القرار فى الخدمة المدنية مازال ضعيفاً .

أما عن واقع المرأة السودانية فى المواقع القيادية فقد أثبتت نتائج دراسة عن " دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية " من خلال دراسة تجربة مشاركة المرأة في الحكومات المتعاقبة (1956 – 2010)،أنه علي الرغم من التطور النوعي و الاجتماعي للمرأة منذ الاستقلال، و الذي كان نتاجاً للتعليم من جانب وما كفله لها القانون من حقوق وواجبات، و إعطائها أولوية خاصة من خلال التمييز الإيجابي في قانون الإنتخابات لعام 2008م لم يحدث تغيير في إتخاذ قرار إدماج النوع و تمثيله تمثيلاً عادلاً في كافة النشاط المجتمعي والسياسي، أو تغيير الثقافة الذكورية .(دفع الله ، 2014)

بعض معوقات وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار: عندما نتناول هذه القضية الخاصة بالمرأة وشغلها مراكز اتخاذ القرار لابد من التطرق إلى بعض ما يعوقها عن استكمال مسيرتها ، فنجد العوائق الاجتماعية والتنظيمية التى تنظم سوق العمل من خلال التنظيم القائم على النوع والممارسات الثقافية بالإضافة إلى القيود التى توضع على حركة وتنقل المرأة والتى تحد من فرصها فى التدريب وفى حرية الإختيار من الوظائف الموجودة (Metcalfe,2008) ، تتمثل أيضاً فى سيطرة النظام الأبوى القائم على سيطرة الرجال واحتكارهم لمراكز اتخاذ القرار وعدم الإعتراف بالنساء فى تولى المناصب العليا ، أيضاً النظرة السلبية من المجتمع إلى النساء اللاتى يتحملن مسئولية سياسية أو اجتماعية حيث يحملهن مسئولية الأزمات العائلية والاجتماعية مثل تدهور الأخلاق وتفاقم العنف(السن ، 2010 ،228) ، كذلك سيادة النظام القبلى ووجود العصبية القبيلية والتى ينظر إليها كمعوق حقيقى للمرأة عند ارتقائها فى السلم الاجتماعى لتصل إلى مراكز اتخاذ القرار حيث الاعتماد على النفوذ العائلى أكثر من الاعتماد على المهارات والقدرات المؤهلة ، وربما يتمثل ذلك بقوة فى مجتمع البحث.

من العوائق أيضاَ أن انتشرت مع التحولات الاجتماعية قوى الإسلام السياسى والتى تفرض دائماً على المرأة الأدوار التقليدية وتشن الحرب الضارية على من هن فى مراكز اتخاذ القرار وعرقلة سير المرأة التى تحاول الوصول إلى تلك المناصب، كذلك عدم وعي المرأة نفسها بأهمية مشاركتها فى تقلد المناصب العليا ورضوخها للسيطرة الرجالية.

الإجراءات المنهجية : يعتبر هذا البحث من الدراسات الوصفية التحليلية ، استخدم منهج المسح الاجتماعى بوصفه منهجا علميا ومن الأدوات المقابلة المتعمقة عن طريق تصميم دليل المقابلة وتطبيقه على (8) مجموعات من المبحوثات ، وتمثل المجال البشرى للبحث بالسيدات فى مراكز اتخاذ القرار فى الهيئات الخدمية الحكومية التى يعملن بها واللاتى يمثلن صفوة فى مجال عملهن ، وقد تم التطبيق فى مديريات التربية والتعليم والصحة وكذلك إدارة الجامعة فى سوهاج وقنا والمجلس القومى للمرأة بالمحافظتين ، أيضاً التضامن الاجتماعى والشباب والرياضة في سوهاج بعد رفض مثيلتهما في قنا التطبيق بداخلها ، وقد تم التطبيق فى تلك المحافظتين نظراً للصعوبة التى من الممكن أن تواجه

المرأة فى تصاعدها الوظيفى ربما لوجود العقلية الذكورية أو ما يعرف بالموروث الاجتماعى بصورة أكبر من وجودها فى مناطق أخرى ، وأحياناً صعوبة الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل ، كذلك اهتمام الدولة بمحافظات الوجه القبلى كان ولا يزال ضئيلاً من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك ما يجعل دور المرأة فى الارتقاء بمكانتها أكثر صعوبة ،وهنا يأتى قياس نتائج تغيرات الثورة هل كان لها التأثير الفاعل وتغير الحال الوظيفى للمرأة أم لا؟.

قامت الباحثة أولا بعمل مسح لحصر أعداد القيادات فى تلك المناطق لتحديد عدد أفراد العينة وذلك فى شهر سبتمير 2017 وقت إجراء التطبيق الميدانى للبحث وقد جاءت الأعداد كما فى الجدول (أ) :

جدول (أ) يوضح أسماء المؤسسات وأعداد القيادات النسائية بها

م	اسم المؤسسة	العدد
1	مديرية الصحة بسوهاج	9
2	مديرية التضامن الاجتماعى بسوهاج	3
3	مديرية التربية والتعليم بسوهاج	7
4	مديرية الشباب والرياضة بسوهاج –	1
5	إدارة الجامعة بسوهاج	8
6	مجمع إعلام سوهاج	1
7	المجلس القومي للمرأة بسوهاج	1
8	مديرية التربية والتعليم بقنا	10
9	إدارة الجامعة بقنا	12
10	مجمع إعلام قنا	1

11 المجلس القومى للمرأة بقنا	1
المجموع	54

أوضح الجدول السابق أعداد القيادات فى المؤسسات التى طُبقت عليها الدراسة ، و جاء مجموع القيادات (54) سيدة طبقت الباحثة على (23) سيدة منهن بنسبة 43% تقريباً وجاء التمثيل (3) من كل مؤسسة تم سحبهن بالطريقة العشوائية ، وباقي القيادات النسائية بمديرية الشباب والرياضة بسوهاج بالإضافة إلى قيادات الإعلام والمجلس القومي للمرأة تم اختيارهن بطريقة العينة القصدية لأن القيادة واحدة فقط في المؤسسة ، وجاءت الدرجة الوظيفية للمبحوثات بدرجة مدير عام ومدير إدارة ، فيما عدا مبحوثة واحدة فقط في مديرية الصحة بسوهاج بدرجة وكيل وزارة ، وهي الوحيدة التي تتمتع بتلك الدرجة الوظيفية العالية من مجموع القيادات في مجتمعي البحث وقت إجراء التطبيق (أغسطس 2017)، أما قيادات المجلس القومي للمرأة فهن من عضوات هيئة التدريس بالجامعة .

وتمت المقابلات الجماعية بحسب المؤسسات كل حالات مؤسسة تكون مجموعة بالإضافة إلى مجموعة قيادات المجلس القومي للمرأة والإعلام والشباب والرياضة بسوهاج وأخرى تضم المجلس القومي للمرأة والإعلام بقنا ، ليصل عدد المجموعات إلى ثمانية (8) . وبذلك يمكن قياس مدى نجاح المرأة ووصولها إلى تلك المكانات وإسهامها فى اتخاذ القرار من خلال أربعة محاور : أولاً : طريقة تنشئتها الاجتماعية ومدى إدراكها ومعرفتها بحقوق الفتاة منذ النشأة ، ثانياً : مستوى إدراكها وتفهمها للقضايا المتغيرة "سياسياً واقتصادياً ودينياً وقيمياً " والتي كان لها تأثير على حراك المرأة بعد الثورة ، ثالثاً: معرفتها بالتشريعات والقوانين التى تخص المرأة والتى تعزز طموحها للوصول إلى المكانة الاجتماعية العليا فى مواقع اتخاذ القرار ، رابعاً: معرفتها بالعوائق الاجتماعية والثقافية التى تعرقل مسيرتها ومن ثم مقدرتها فى التغلب عليها .

التحليل السوسيولوجى لدليل المقابلة :

- **البيانات الأولية :**

جاءت جميع أعمار السيدات من عينة البحث ما بين 45: أقل من 60 عاما ، يدل ذلك على أن ترقياتهن لا تتم بصورة سهلة بناء على كفاءتهن فى سن صغيرة، كما أن معظم مفردات العينة (20) حاصلات على مؤهل فوق الجامعى سواء ماجستير أو دبلومة متخصصة ، دلالة على حرص المرأة على زيادة كفاءتها العلمية ومن ثم الكفاءة الوظيفية للتدرج الوظيفى والوصول إلى مركز لاتخاذ القرار فى الهيئة التي تعمل بها ، يتوافق ذلك مع ما جاء بدراسة "ليندامازين" عن تحسن فرص دخول المرأة للعمل قى الوظائف العليا عند حصولها على شهادات وخبرات ما بعد مرحلة البكالوريوس .

أما عن الحالة الاجتماعية للمبحوثات فكان عدد المتزوجات (18) أما الأرامل فكان عددهن(3) والمطلقات (2) ، حيث يوضح ذلك عدم صدق النظرة المجتمعية التى غالباً ما يروج لها الرجال مع البعض من النساء وهي أن المرأة فى مركز اتخاذ القرار تكون "مسترجلة" وتفشل فى احتواء أسرتها ،إذ أن ذلك غالباً ما يتم ترويجه لإحباط النساء وفتور عزيمتهن فى الارتقاء بأنفسهن فى المجتمع .

وبالنسبة لمحل الإقامة فكان فى المدن التى بها الهيئات الحكومية وليس منهن من تنتمى إلى الريف أو مراكز بعيدة عن المدينة ، ربما يدلل ذلك على أهمية قرب مكان السكن عن العمل بالنسبة للسيدات من أجل الأسرة ، أماعن الدرجة الوظيفية التى تشغلها مفردات البحث فكانت كالتالى : (11) بدرجة مدير عام ،(7) مديرة إدارة على الدرجة الأولى ، (3) أمينة كلية بالدرجة الأولى ، (2) أساتذة جامعة على رأس المجلس القومى للمرأة .

أما عن عدد سنوات الخبرة في المنصب القيادي فقد أجابت (10 مبحوثات) بأن لهن من سنة إلى أقل من سبع سنوات ، وهي أعلى نسبة استجابة (43%) تقريباً ، فقد تم تقلدهن للمنصب بعد الثورة ، بينما أجابت (8 مبحوثات) بأن لهن من 7 سنوات إلى أقل من 11سنة ، وباقي المبحوثات (5) أجبن بأنهن في المنصب من أكثر من 11سنة .

- **النشأة والخلفية الاجتماعية للمرأة فى موقع اتخاذ القرار :**

لقد ذكرت(6 مبحوثات) فقط بواقع 26% تقريباً بمعرفتهن بحقوق الفتيات داخل أسرهن فى سن مبكرة (12- 15 سنة) تقريباَ ، أما باقي المبحوثات ذكرن " كان لا يوجد اهتمام من الوالدين بتوضيح تلك الحقوق أو الخوض في مناقشات بصددها معنا ونحن صغار "، وأضافت عدد (7) مبحوثات بواقع 30% تقريباَ " الأمر لم يكن عند ذلك فقط بل إن الوالدين لم يتكلما مطلقاَ في ذلك أويتجها إلى إعطائهن الحرية في إبداء الرأي ، بل كنا نستشعر رغبة الوالدين فى وضع إخواننا الذكور فى موضع المسئولية فى المنزل وإعطائهم كامل الثقة وتعويدهم عليها مع انتفاء وجود ذلك الوضع بالنسة للإناث". إذن كان هناك تدقيق على وجود الفارق بين الذكور والإناث استناداً إلى المحددات البيولوجية الطبيعية ، فالبنت هى الأضعف ولابد أن تكون لها التبعية لأخيها القادر على تحمل مسئوليتها بل وحمايتها وإذا لزم الأمر الإنفاق عليها .

وعلى جانب آخر ذكرت(19 مبحوثة) بواقع 83% من العينة أثناء المقابلات الجماعية فيما يتعلق بإبراز حقوق الفتاة فى المقررات الدراسية فى مراحلهن المختلفة ، " كنا ندرس مقرر (التربية الوطنية) فى المدرسة ولكننا لم نتذكر أن هذا الدور للفتاة كان يسترعى الإنتباه أو الاهتمام من القائمين على وضع المقرر ، فمن المفترض أن تكون تلك القيم موجودة داخل المنهج التدريسي " ، لقد ذكرت الغالبية العظمى من المبحوثات "عندما كبرنا عرفنا أن المنهج يعكس فلسفة المجتمع وفهمنا أن ذلك كان غير موجود تماماً ونحن صغار" ، ولكن ذكرت باقي المبحوثات (4) فقط " أن معلمات التربية الوطنية والتاريخ فى المرحلة الثانوية كن يتحدثن عن أمثلة نسائية فى تاريخ مصر وفى العلم كان لهن السبق فى الإنجازات الناجحة ولابد أن نحذو حذوهن وهذا كان له تأثير إيجابى علينا" ، ولكن لم يصرحن بما نسميه الآن حقوق المرأة وكيفية السعي لها والحصول عليها للتمتع بها .

إذن مرحلة الطفولة والمراهقة جاءت خالية تماماَ من معرفة المبحوثات شيئاَ عن حقوق الفتاة وبخاصة حقها في التعبير عن الرأي الذي يعتبر الإمتداد الطبيعي لمطالبتها بحقها في اتخاذ القرار فيما بعد .

وعلى جانب آخر ذكرت جميع المبحوثات أثناء المقابلات " إن أكثر مرحلة عمرية تعرفن فيها على حقوق الفتيات هى المرحلة الجامعية " حيث تجسدت لديهن الفكرة ، وأصبحن أكثر استيعاباً وأكثر إحساساً بأن هناك حقوق لهن ولابد أن يتمسكن بها ، ولقد زاد هذا التمسك بالحق كما ذكرن " فى مرحلة الزواج والتعرف على حقي بوصفى زوجة فى المنزل ، ثم الإحساس بأن لي حق فى العمل بعد التخرج مثل الرجل ، فإن الإمكانات الموجودة فى شخصية الفتاة هي نفسها عند الرجل بل أكثر أحياناً " ، إذن هناك حق لهن فى تقلد منصب أعلى بناء على الكفاءة ، وقد ذكرت (15 مبحوثة) بنسبة 65% تقريباً، " إن مرحلة الإنجاب تجعل المرأة تستشعر حق الفتاة حيث تقوم هى نفسها به تجاه بناتها ،وكثيراً ما يقوم هنا الخلاف مع الأزواج عندما يقومون بمعاملة الإبن معاملة مختلفة للإبنة لإعادة إنتاج نفس ما شعرنا به فى طفولتنا " ، لقد أكدت المبحوثات على رفض ذلك تماماً حفاظاً على حقوق بناتهن فى الأسرة أولاً ، ثم فى المجتمع، وقد ذكرت المبحوثات المطلقات " تعرفنا أكثر على حقوق الفتاة بعد الطلاق والشعور بالقهر من المُطلِق بالنسبة لاسترداد حقوقنا فقد شعرنا أن المجتمع كثيراً ما يتهاون فى حقوق المرأة حتى التى أعطاها لنا الدين الاسلامى ، فهناك مماطلة من المُطلق بتضامن المجتمع المنصف دايماً للرجل على حساب المرأة ، و ربما ثغرات في القانون يتحايل معها دفاعهم والنتيجة ضياع حقوق المرأة "، وعلى الرغم من ذلك أثنت المبحوثات على وجود قانون الأحوال الشخصية رقم (10) لسنة 2004 وإنشاء محاكم الأسرة والتى جاء بها بعض الإنصاف للمُطلقة .

إذن تعتبر الفترة الفاصلة للمعرفة بحقوق الفتاة والمرأة بالنسبة للمبحوثات بدأت مؤخراً مع الدراسة الجامعية لهن ثم توالت طبقاً للظروف الاجتماعية لهن مع الزواج والإنجاب وأيضاً الطلاق ، فلم تبدأ المعرفة منذ النشأة المبكرة لهن ، لذا تحاول المبحوثات تدارك ذلك الأمر مع الجيل الجديد لبناتهن حيث يمارسن معهن المبادأة في التعبير عن الرأي منذ الصغر حتى تنشأ الفتاة ولديها الإصرار على التمسك بحقوقها ومن أولها حق اتخاذ القرار أسرياً ومجتمعياً ومهنياً .

وقد ذكرت (8 مبحوثات) بنسبة 35% تقريباً أن مدة الخبرة فى الوظيفة القيادية أقل من خمس سنوات دليل على ضعف تأثير التغيير بعد الثورة على زيادة فرص الترقى وزيادة

حصول المرأة على هذا الحق بعد نجاح الثورة والمطالبة بالعدالة ، كما اتضح من المقابلة أن معظم أفراد العينة(12مبحوثة) بنسبة 52% تقريباً أن عدد سنوات الخبرة لديهن من خمس إلى أقل من سبع سنوات ، أما باقى أفراد العينة (3) بنسبة 13% تقريباً مدة خبرتهن في الوظيفة القيادية من سبع إلى عشر سنوات ، يوضح ذلك أن فرص إرتقاء المرأة فى المؤسسات مازالت ضعيفة ، وهذا ما حققته معلومات المقابلة المتعمقة مع المبحوثات .

- **أكثر التحولات التى شعرت بها المرأة في مواقع اتخاذ القرار في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير :**

ذكرت معظم المبحوثات (21) بنسبة 91% تقريباَ " من أكثر التحولات التي شعرنا بها بعد الثورة التحول السياسي بناء على تنحى الرئيس الأسبق (حسنى مبارك) ثم تولى المجلس العسكرى ومن بعده تولى الإسلاميين والرئيس السابق(محمد مرسي) ثم الثورة فى 30 يونيه ، وبعدها تولى الرئيس الحالى (السيسي) ، لقد كانت البلد فى هرج ومرج قبل تولى الرئيس الحالي ، ولكننا لم نشعر بالتغيير الذى يخصنا فى تحقيق الترقي للمرأة فى مراكز اتخاذ القرار حسب الكفاءة الشخصية ، رغم ما كان يُثار من الاهتمام بالمرأة وقضاياها المختلفة والحرص على حقوقنا إلا أننا لم نشعر بكثير من التغيير والدليل المعاناة التى شعرنا بها فى طلب الترقية "، بينما ذكرت (8 مبحوثات) بنسبة 35% تقريباً أن من أكثر التحولات بعد الثورة " التغيير فى التشريعات التى تخص المرأة فى دستور 2014 " ، ولكن أكدت هنا الغالبية العظمى منهن (15) مبحوثة على " أن تلك التغييرات لا تخصنا فى نظام الترقي وأخذ حقوقنا فى العمل و لم تستفد منها إلا المهتمات بالسياسة ومن يتم اختيارهن وزراء في الحكومة أو اللاتى يترشحن في مجلس الشعب ".

فالتمثيل السياسي للمرأة من وجهة نظر المبحوثات ليس هو الدليل الكافي على أخذ المرأة لحقوقها فى المجتمع المصري وعلى تغيير حالها بعد الثورة وخاصة فيما يخص حقها فى مناصب اتخاذ القرار في المؤسسات الإدارية والخدمية .

وعلى جانب آخر ذكرت المبحوثات اللاتي يترأسن المجلس القومي للمرأة "هناك تحولات نعتبرها ذات تأثير قوي علينا ليست في الوصول إلى مركز اتخاذ القرار ولكن في مدى المقدرة على الاستمرارية في تلك المناصب وهذا التأثير سلبي ، متمثلاً في التحولات الاقتصادية التي جعلت من النسبة الأكبر في المجتمع في احتياج وخاصة شريحة النساء ممن يتعاملن معهن في القرى والمراكز ، إذ أن معظم عملنا يتركز في التوعية بمختلف مجالاتها ، ولكن النساء لا يهتممن أو ينصتن لشيء ، وكل ما يشغل بالهن – وهن على حق – "هاتجيبولنا مساعدات ؟ هتوظفوا عيالنا ؟ " ونحن لا قبل لنا بشيء ، نعتبر مراكزنا شرفية ليس لنا أي نفوذ تنفيذي في قرارات معينة مفيدة تجعل الناس يتقبلوننا مما نعتبره خطر على مركزنا الذي وصلنا إليه والذي نعتبره إداري وسياسي في نفس الوقت ، فالظروف الاقتصادية بعد الثورة يمكن أن تكون سبباً في ترك المركز الذى وصلنا إليه لأنها معوقة لعملنا لامحالة ".

إذن فالأمر كما أوضحت المبحوثات لا يتعلق بتحول سياسي له تأثير على وصولهن إلى مراكز اتخاذ القرار بقدر ما يتعلق بتحول اقتصادي كفيل أن يجعلهن يتركن هذا المنصب لإحساسهن بالعجز وعدم المقدرة على اتخاذ قرارات في صالح الشريحة النسائية المحتاجة التي يتعاملن معها وبخاصة أن البحث تم تطبيقه في محافظتي سوهاج وقنا وهما من أكثر محافظات الجمهورية معاناة من وجود نسبة عالية جداً للمرأة المعيلة بكل مثقلاتها وأعبائها التي لمستها المرأة في موقع اتخاذ القرار على رأس المجلس القومي للمرأة .

- **التحولات السياسية التى تعرض لها المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير وتأثيرها على ارتقاء مكانة المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار.**

لم يسترع انتباه القيادات تأثير فاعل لتحول سياسي كان له دور محدد ساعدهن على الترقي أو سهل عليهن المهمة على نحو ما ذكرن ، فقد ذكرت المبحوثات "أمينات الكليات" ، " إن التحول السياسي ووجود الثورة وما تبعها من تولى الإسلاميين وبعدها المجلس العسكري ثم ثورة 30 يونيه والرئاسة الحالية لم يفيدنا فى انتفاع المرأة بالمزيد من الحقوق في تولي مراكز اتخاذ القرار ، ربما نجد التغيير مثلاً ، وهذا ما لمسناه من

واقع وجودنا فى الكليات أن هناك تزايد فى تولى المرأة لمنصب العميدة ، ولكن حتى ذلك لا يخدمنا لأن الكليات التى بها عميدات لم تنصف بني جنسها وترتقي بشأنهن وتشجع المرأة على توليها أمينة كلية وهو منصب إداري رفيع في الجامعة فجميع الأمينات في كليات بها عمداء رجال ، ومن جهة أخرى ذكرت (8 مبحوثات) أثناء المقابلات "نادراً ما نجد المؤازرة والتشجيع من الموظفات المرؤسات لدينا والمفترض عكس ذلك ، فالشائع أن النساء لا يشجعن بعضهن البعض ويكن معيناً لبني جنسهن على متطلبات منصب اتخاذ القرار لإثبات النجاح "

إذن لا تجد المبحوثات المؤازرة من بني جنسهن للعون على إثبات الذات في المنصب ، ومن ناحية أخرى فالمرأة في منصب اتخاذ القرار لا تتعاطف مع المرأة ولا تعمل على إتاحة وتسهيل فرصها للتواجد في المركز القيادي .

وقد ذكرت تقريباً جميع مجموعات المقابلات " فقط مادة فى الدستور تركز على المساواة وهي عامة ، فلم تُحَدد هذه الجزئية بمادة خاصة بذاتها تنصف المرأة في فرص ترقيها ووجودها في المناصب الإدارية العليا بقدر عددها في المؤسسة ، إحنا عددنا كبير في كل إدارة في مكان عملنا ورغم وجودنا بكثرة وعملنا بكفاءة إلا أن عدد النساء في مراكز اتخاذ القرار نراه ضئيلا جداً لا يرضي طموحنا ، فالمركز القيادي عندما نتحصل عليه يكون في آخر العمر قبل التقاعد بفترة صغيرة أي بالأقدمية ، وده لا يشعرنا بوجود الديموقراطية الحقيقية والتي ركزت عليها الثورة تحت شعار "عيش- حرية – عدالة اجتماعية ، دليلا على ذلك ذكرت إحدى القيادات "بدرجة مدير عام" "إن هذا المنصب حصلت عليه بتدخل الوساطة (على حد قولها واسطة من العيار الثقيل) فى المحليات و داخل الوزارة نفسهابعد الثورة " .

أما قيادات المجلس القومي للمرأة فيعتبران منصبهما مزدوج كما ذكرتا" فهو سياسي وفى نفس الوقت إداري، وفي موقع صنع للقرار واتخاذه من ناحية الارتباط بالقيادة السياسية وبالمحليات والإدارة وكذلك بالشارع " ، وهما لا تعتبران أن هناك جديد فى تولي هذا المنصب لأن المجلس موجود منذ القيادة السياسية السابقة على قيام الثورة ربما في الاختيار أصبح هناك تفضيل لعضوات هيئة التدريس بالجامعة وهن الأكثر ثقافة ووعياً ،

لكنهما اتفقتا أن منصبهما لا يؤهلهما بعد الثورة لأخذ قرارات مصيرية خدمية بالنسبة لشريحة النساء التى تتعاملن معها أى غير راضيات عن آدائهن الوظيفي بصورته الحالية ، فليس لديهن أي تفويض من شأنه القيام بأدوار يعتبرن أنفسهن مسئولات عنها ومن شأنها الإرتقاء بمستوى المرأة كما كان المأمول بعد الثورة ، فقد تم اختزال دورهن في" بعض الندوات التوعوية والاجتماعات " دون القدرة على أخذ قرارات للتحسين من وضع المرأة واقعياً .

إذن التحولات السياسية لم تنصف المرأة لأخذ موقعها في المؤسسة الخدمية في مراكز اتخاذ القرار أي لم تتحقق بالنسبة لهن الديموقراطية الحقيقية ليتقلدن مواقع اتخاذ القرار حيث لم توجِد تشريعاً مباشراً يتكئن عليه في مطالبتهن بهذا المركز القيادي رغم أنهن ترين أنهن يعملن بكفاءة عالية تؤهلهن لذلك فضلاً عن أعدادهن الوفيرة في الإدارات داخل المصالح الحكومية ، فالوظيفة الإدارية لم تستفد من قرارات الثورة بقدر الوظائف الأخرى كما ذكرن ، فالمستفيدات مثلاً من تم اختيارهن عميدات للكليات في الجامعة أو من يعملن في المناصب السياسية العليا في الوزارات ، وليست من لهن حق في الوظائف الإدارية الخاصة بالموظفات .

أما عن اهتمام الإدارة السياسية في مصر بالفئة الشبابية ومدى تأثيرها على تقلد المرأة مراكز اتخاذ القرار ، فقد ذكرت معظم المبحوثات (18 مبحوثة) في مجموعات المقابلة بواقع 78% تقريباً " أن ذلك أيضاً خاص بالأمور السياسية والأحزاب، فلم يؤثر الاهتمام بالشباب علينا بالإيجاب كالاهتمام بالإسراع مثلاً بوضع الشابات في مراكز قيادية في إداراتهن للاستفادة من عطاء تلك الفترة العمرية من الحياة والتي تعتبر أكثر فترة عطاء للفرد ، ومن ناحية أخرى الاهتمام بالشباب في مجال السياسة وهو الملموس لدينا لم يؤثر علينا بشكل سلبي أي لم يأخذ فرصنا في الترقي فهو بعيد عنا" ، وقد ذكرت (5 مبحوثات) أن الاهتمام بالشباب في المؤتمرات الشبابية السياسية تستفيد منه طالبات الجامعة ، لكن اللاتي يشغلن وظائف عامة ولديهن طموح وظيفي إداري لم يستفدن شيئاً .

إذن من وجهة نظر المبحوثات أن اهتمام القيادة السياسية بالفئات الشابة تقتصر على النواحي السياسية أو تربية القيادات الشابة سياسياَ وذلك لا يخصهن فى النواحي الوظيفية الخدمية لذا لم يستفدن منه شيئاَ .

وعن الصراع على المناصب القيادية في المؤسسات بعد الثورة ، ذكرت معظم المبحوثات بالمجموعات (19مبحوثة) بواقع 83% تقريباً " في تلك الفترة إنتاب كثير من المؤسسات الحكومية الفوضى والإضرابات والانقلاب على المديرين ووكلاء الوزارات لوجود الفساد والفاسدين على رأس العمل إلى درجة القبض على بعض القيادات ، وتأملنا خير في إمكانية الوصول إلى عهد جديد ونظيف تحصل فيه المرأة على حقها ، ولكن سرعان ما وجدت الصراعات على المناصب القيادية إلى درجة الحرب بين الموظفين والكيد بعضهم لبعض والخاسرة هنا هي المرأة فلا قبل لها بتلك الصراعات والتي يستخدمها الرجال في النيل منها أحياناَ لذا تفضل الكثيرات الإنسحاب"، وفي هذا السياق نتذكر ما جاءت به دراسة Nakitenede أن من أهم متطلبات القيادة القدرة على ممارسة استراتيجية التواصل الفعال مع الآخرين ، وهنا تنتفي القدرة على التواصل الفعال في ظل ظروف التوتر والصراعات القائمة وتفتقد القيادة النسائية ركناً مهماً للنجاح في العمل القيادي واتخاذ القرار ، بينما ذكرت (4مبحوثات) بواقع 17% تقريباً " مهما يحدث من مشاجرات وصراع على المناصب الإدارية فإن الإيمان بالحق والثقة في النفس تجعل صاحبة الحق تصمد في المواجهة إلى أن تحصل على حقها في المنصب ، وهذا ما حدث معنا من مشكلات مع القيادات الأعلى في المديرية ومع الزملاء ولكن في النهاية أخذنا ما نستحقه " ، فمن وجهة نظر هؤلاء السيدات ورغم أنهن نسبة ضعيفة في مقابل الرأي الأول إلا أنهن لا يوافقن على الإستسلام وترك الحق ، فالثقة في الذات من أهم الحوافز الداخلية للنجاح لدى القيادة النسائية كما ذكرت دراسة Nakitenede .

إذن فإن الصراع على المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية بعد الثورة قد أثر سلباَ على إرتقاء المرأة في المناصب القيادية باتفاق أعلى نسبة من المبحوثات في مجموعات المقابلة .

- **الأفكار الدينية المتطرفة إبان الثورة وإعاقتها وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار :**

اتفقت المبحوثات أنه مع الثورة ظهرت الأفكار الدينية المتعصبة ، أما فيما يتعلق بتأثيرها على تقلدهن مراكز اتخاذ القرار فقد ذكرت (10مبحوثات من اللاتى لهن أقل من سبع سنوات فى المنصب) " تأثرنا كثيراَ حيث فوجئنا بأن بعض الزملاء ينتمون إلى التيار الإسلامي المتشدد ، فكانوا يعارضون بكل قوة عندما نصرح أننا بصدد التقديم للترقية لمنصب قيادي يؤهلنا أن نتخذ قرارات بأنفسنا ، وكانت تبريراتهم أن ذلك يجعل المرأة تقصر في حق زوجها وأولادها ، أو يجعلها تهمل الاهتمام بنفسها كأنثى ، رغم أن لنا أحقية سواء بالكفاءة أو بالأقدمية ، وذكرت (5 مبحوثات) "حتى الكفاءة لا يعترفون بها لدينا ومعظم المؤسسات لا تأخذ بها ولكنها تركز على الأقدمية وإن تساوت بعض السيدات مع الرجال في الأقدمية ينظرون إلى معايير أخرى يقولون أنها بالكفاءة لكنهم كانوا يرجحون كفة الرجال ، فقد كان الصراع شرساَ ولكن بفضل الله صمدنا ووصلنا إلى هذه الدرجات لأن هذا حق لنا ، وقد ذكرت العشر مبحوثات بأنه كان معهن في الصراع عدد آخر من السيدات ولكنهن فضلن التراجع خوفاً من الاتهامات والحرب التى كانت معلنة من ذوات الفكر المتطرف ، وقد زاد من قوة بعضهم انتمائهم للأحزاب الإسلامية مثل (حزب النور وغيره) ، حيث إشغالهم للناس سواء داخل أو خارج العمل بالأفكار الدينية المغلوطة عن المرأة والتي لا نعرف لها مرجعية دينية موثوق فيها ولو اتبعهم المجتمع بكافة أفكارهم لرجعنا إلى عصور الجهل ، والدليل على عدم مصداقيتهم أن زمن تدخلهم في الحكم لم يدم طويلاً ، ومن أكثر أفكارهم التي أثرت علينا (والكلام عن لسان جميع المبحوثات في المقابلات) " أن المرأة مكانها الطبيعي منزلها ولا ترتقي إلى شغل المناصب العليا فهي من نصيب الرجال لأنهم الأجدر والأحق وهي دايماً ما تأخذ إجازات للوضع ورعاية طفل ، بل أنها تأخذ جزء من وقت العمل للرضاعة عندما يكون طفلها صغيراً وده يعطل سير وإنجاز العمل" .

ومن ناحية أخرى ذكرت معظم المبحوثات (15) بواقع 65% ، أنه بعد ثورة 25 يناير وظهور تنظيم الإخوان المسلمين بالأفكار التي غاب عنها فكر الوسطية الدينية وخاصة ما يخص المرأة وزاد تأثيرهم عندما تمكنوا من مقاليد الحكم في 2012 ، إن هذه الفترة كانت بالنسبة لنا معاناة التضارب الفكري الثقافي والذي أثر علينا في العمل سلباً متمثلاً في

طريقة التعامل مع الرجال ومدى التمتع بالحرية في اتخاذ القرار، وقد زاد الأمر في تلك الفترة وجود أصحاب الفتاوى المتطرفة التي انتشرت بشكل كبير إبان الثورة ، ولكن تأثيرهم المباشر ضعيف على تقلدنا مراكز اتخاذ القرار ولكن تأثيرهم على الناس يعوق عملنا ، وقد ذكرت جميع المبحوثات أن فاعلية صرح الأزهر الشريف منارة الفكر الوسطي في مصر كان في صالح المرأة العصرية.

إذن فقد أجمعت المبحوثات اللاتي لهن فترة صغيرة في مراكز اتخاذ القرار بعد الثورة أن ذلك أثر عليهن بطريق مباشر وكان من شأنه عرقلة وتأخير توليهن لمراكزهن وتسبب في صراع نفسي ومادي مع زملاء العمل ، أما بالنسبة لمن لهن فترة كبيرة في مراكزهن من قبل الثورة فتلك الأفكار كان من شأنها إثارة البلبلة في أقسامهن وتحريض المرؤسين على عدم الإنصياع لقراراتهن الإدارية ، ولكن لم تتدخل أفكارهم في توليهن لمناصبهن منذ البداية .

- **التحولات الاقتصادية التى تعرض لها المجتمع المصرى بعد ثورة 25 يناير وتأثيرها على ارتقاء المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار :**

ذكرت جميع المبحوثات أن الغلاء يعتبر أكثر التحولات الاقتصادية المصاحبة للثورة والتي تخص الأسرة بل المرأة ، وقد ذكرت (10 مبحوثات) بواقع 43% تقريباً من مجموع المبحوثات " أن الرغبة في ارتقائنا لمراكز اتخاذ القرار لم تتأثر كثيراً بهذا التحول لأن الإرتقاء يمثل طموح المرأة ونحن لا نتخلى عن طموحاتنا تحت أى ظروف" ، وعلى النقيض ذكرت باقي المبحوثات (13 مبحوثة) بواقع 57% تقريباً " إن الماديات مهمة جداً للحياة وخاصة لدى المرأة التى تعول أبناء فلهم احتياجات لابد من تلبيتها وما كان رفاهة فى القديم أصبح من الضروريات حالياً ، لذا نضع أولويات ، فالتمسك بالطموح صحيح هو مهم ولكنه ليس أهم من قضاء احتياجات الأبناء ، فالاهتمام بقيمة الدخل هنا أكبر من الاهتمام بالإرتقاء وتقلد المركز ، وعليه ذكرت (8 مبحوثات) بنسبة 35% تقريباً " ترقيتنا تأخرت كثيراً بسبب أنه عند الترقي وارد النقل إلى أماكن بعيدة تحتاج إلى إنفاق جزء من الدخل الشهري على المواصلات ونحن في احتياج له ففضلنا تأجيل الترقية إلى وقت يسمح لنا بالإستغناء عن هذا الجزء من الدخل" ، بينما كان من رأي(6

مبحوثات) بنسبة26% تقريباً " أجلنا الترقية بسبب عمل الزوج فترتين في اليوم لزيادة الدخل ، والمناصب العليا في مراكز اتخاذ القرار تحتاج إلى التأخر في العمل وتحمل أعبائه وكان أبناؤنا صغار ففضلنا إرجاء تقلد المنصب لحين تحسن الظروف المادية والأسرية ،لذا أخرنا طموحنا بسبب غلاء المعيشة الذي زاد زيادة كبيرة مع الثورة ، وفي نفس الوقت فإن الترقي إلى وظيفة أعلى في مراكز اتخاذ القرار لا يتبعها أي مميزات مالية تعوض ما يمكن خسارته في نواحي أخرى ".

أما فيما يخص تأثير التدني في المستوى الاقتصادي على اتجاه المؤسسات نحو رفض توظيف النساء بعد الثورة ، فقد ذكرت (5 مبحوثات) بواقع 22% تقريباً " التأثير هنا بسبب التفكير الذكوري للبعض داخل المؤسسات والآن يحاولون التأثير في أصحاب صنع القرار في رئاسة المؤسسات التي من شأنها البت في قرارات الترقيات أو في المحليات التي لها رأي أيضاً في شأن الترقيات إلى تلك المناصب مبررين أن توظيف النساء يزيد العبء المادي على المؤسسة في تحمل رواتب دونما إنتاج يتساوى مع إنتاج الرجل " ، على حين أن الغالبية العظمى من المبحوثات (18) بواقع 78% تقريباً ذكرن " لا نستشعر هذه الفكرة لأننا نعمل في هيئات حكومية وتواجدنا فيها سابق على قيام الثورة ، ممكن أن تكون هذه الفكرة سارية في مؤسسات القطاع الخاص ، كما أنها موجودة من قبل الثورة حيث يترجمها البعض أنها موفرة للمؤسسة ، لكثرة إجازات المرأة وخاصة المُعيلة لأطفال ، فالثورة ليست مسئولة عنها "

وعلى جانب آخر ذكرت المبحوثات المنتسبات إلى قطاع التعليم والتضامن الاجتماعي " لدينا زميلات ينتظرن الترقي منذ سنوات من بداية الثورة وما بعدها بعد الانتخابات الرئاسية للرئيس الحالي ،ولكنهن لم يحصلن على الدرجة لعدم توافر درجات وظيفية أعلى وخاصة درجة المدير العام وحتى درجة مدير إدارة ، لأنها تعتمد على الإعتماد المالي للمؤسسة الذي تأثر كثيراً بمصاحبات ثورة 25 يناير ، 30 يونيه ، وبالتالي أثر ذلك على عدد النساء اللاتى من حقهن الوصول إلى منصب اتخاذ القرار " ، بينما ذكرت (8 مبحوثات) من اللاتي لديهن فترة خبرة قليلة في المنصب أن قلة وجود الدرجات الوظيفية الأعلى أثرت بالفعل عليهن ، حتى لو كانت لديهن المقدرة على العطاء والطموح والمطالبة

بالحق لكن لظروف خارجة عن إرادتهن وعن إرادة المؤسسات أيضاَ تتأخر القرارات لعدم وجود الدعم المالي وذلك من شأنه تعويق فرص المرأة لوصولها إلى مراكز أعلى لاتخاذ القرار ، فبدلاً من وصولها إلى مدير إدارة ثم مدير عام ووكيل وزارة في وقت معين ، يطال بها الأمد فلا تلحق إلا أقل المراكز ثم تصل إلى سن التقاعد".

ونتيجة لندرة الدرجات الوظيفية العليا وتأخرها يكون من حق عدد كبير من الموظفين والموظفات تقلد المنصب بالأقدمية ، كما ذكرت (13 مبحوثة) هنا تبدأ الصراعات بين الرجال والنساء والذي تتدخل فيه الوساطة بشكل كبير وتكون مؤثرة على الفوز بالوظيفة في نهاية المطاف " ، وفي تلك المواقف تتمثل عدم العدالة التي قامت من أجلها الثورة ، ربما يكون هذا الكلام صحيحاً حيث صرحت إحدى القيادات بأنها وصلت للمنصب بمساندة الوساطة بشكل كبير ، هذا على خلاف ما جاءت به النظرية النسوية حيث يرى الليبراليون أن النظام الاجتماعى المثالى هو النظام الذى تتحقق من خلاله أحكام المساواة فى الحقوق المدنية والالتزام بهذه الحقوق بصورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم .

وفيما يخص التحولات الاقتصادية ووجود البطالة في صفوف النساء في الصعيد ، ومقدرة القيادات النسائية في مراكز اتخاذ القرار من مساعدة بني جنسهن ، ذكرت جميع المبحوثات تقريباً ان هذا التدخل من الصعب في المؤسسات الحكومية لأنها تقوم على توفر الموازنة ، و يعتبر التوظيف مغلق منذ سنوات قبل الثورة ومستمر إلى الآن ، ولكن ذكرت القيادات في مديرية التضامن الاجتماعي " موقعنا الوظيفي جعلنا على تواصل مع أصحاب مشاريع خاصة ، ومن خلالهم استطعنا تقديم المساعدة في توظيف بعض السيدات ولكن بطريق غير مباشر وليست في نفس المؤسسة التي ننتمي إليها ."

وعلى جانب آخر ذكرت (12مبحوثة) أي قرابة نصف العينة " أن تدني الحالة الاقتصادية بعد الثورة في تزايد مع غلاء الأسعار وذلك أثر على فرص الترقي بالنسبة لنا من جهة ثبات الأجور بل وإلغاء العلاوات الاستثنائية التي كنا نستند عليها قبل الثورة ، ومصاحبة ذلك بغلاء الأسعار فأصبحت المرأة غير قادرة على تنمية نفسها من خلال الدورات التدريبية المتخصصة في مجالها بل ولتنمية قدراتها المختلفة لانها تحتاج للدعم المالي

،حيث إن المؤسسات لا توفر تلك الدورات لتنمية قدرات منتسبيها لتعدهم لفرص الترقي " ، وذلك من شأنه إضعاف قدرات المرأة حيث ذكرت دراسة Nakitenede أن النجاح في القيادة النسائية يتطلب توفر العوامل التحفيزية الخارجية مثل : التدريب ، الأجور التحفيزية ، التقدير، كما ذكرت المبحوثات أيضاً " نتيجة لتدني الحالة الاقتصادية رفض البعض العمل في مكان بعيد عن مكان السكن لتوفير قيمة المواصلات لأن المرأة شريك أساسي في مصروفات البيت والأولاد فتكون التضحية بالمركز القيادي الخاص بها " .

إذن تأثرت المرأة في مواقع اتخاذ القرار تأثراً كبيراً بالسلب بسبب غلاء الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي حيث اتجهت إلى تأجيل طموحاتها حفاظاً على الدخل كاملاً دون استقطاع بسبب زيادة أعباء مصاريف الانتقال أو للإهتمام بالأبناء نظراً لانشغال الزوج بفترات عمل إضافية لسد احتياجات الأبناء ، فضلاً عن ضعف المميزات المالية للترقية.

كما أن تدني المستوى الاقتصادي لم يكن سبباً مباشراً أو غير مباشر في اتجاه الهيئات الحكومية إلى عدم توظيف النساء ومن رأي المبحوثات أن ذلك قد يتحقق داخل مؤسسات القطاع الخاص ، ولكن التأثير الواضح هنا يتمثل في ندرة وجود الدعم المالي للمؤسسات لتوفر الدرجات الوظيفية اللازمة مما يؤخر حق المرأة في الوصول لتلك المراكز ويحرمها من الوصول لأعلى المراكز الوظيفية لأنها تصل إلى سن التقاعد قبل الترقي لعدم وجود الدعم ، كما أن تأخر وجود الدرجات يثير الصراعات بين المستحقين بما يتسبب في عدم تحقق العدالة

كما اتضح أن وجود القيادات النسائية في مواقع اتخاذ القرار ليس لهن تأثير في خدمة بني جنسهن للمساعدة في التوظيف لوجود البطالة بينهن أو المساعدة في الحصول على حقهن في الترقي ، ولم تتمثل إلا في الدعم غير المباشر من منسوبات التضامن الاجتماعي نظراً للعلاقات التي تتوفر لهن من قبل المنصب .

اتضح التأثير السلبي أيضاً مع ثبات الأجور وإلغاء العلاوات الإستثنائية مع غلاء الأسعار والذي ترتب عليه عدم اهتمام المرأة بتنمية قدراتها بالدورات التدريبية لأنها تحتاج لدعم مالي لا يتوفر لها من قبل جهة العمل المنتسبة إليها .

التحولات القيمية التي تعرض لها المجتمع المصري بعد الثورة وتأثيرها على ارتقاء المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار .

اتفقت معظم مفردات العينة (15مبحوثة) على سيادة النظرة التقليدية للمرأة إبان الثورة مع وجود التيار الديني المتطرف الذي ينظر إليها من خلال وظيفتين لاغير (الزواج والإنجاب)، وقد جاء على لسان أكثر من نصف العينة " نحن لا نكره هذه الأدوار بل نحبها فهي تمثل غريزة الأنثى ، ولكن يظلمنا من يحجر علينا بفرض آراء خاطئة علينا ، فالمرأة العربية عموماً إذا ما لم تخرج من هذه القوقعة بتداخلها في كل زوايا المجتمع فلن تحدث تنمية حقيقية في المجتمعات ، ومجتمعنا هو أحدها وتعرض لسطو من تلك الجماعات الدينية إبان الثورة وحاولوا الزج بالمرأة في المنزل للعودة إلى عصر الجاهلية ، وقد تم الخروج من هذه الفترة قبل زيادة الخسائر ، وقد ذكرت معظم المبحوثات إن هذا الوضع لم يؤثر بشكل مباشر على الوصول لمنصب اتخاذ القرار لأنه يخضع للأقدمية ، ومن لديها أقدمية لها حق الترقي إلى الوظيفة الأعلى"، ولكن جاء تأثيره بطريق غير مباشر ، كما ذكرت (10مبحوثات) ، "بوجود الزملاء المنتمين إلى هذا الفكر وكانوا يستخدمون أسلوب المضايقات الإدارية لنا لتصلنا فكرة عدم المقدرة على ضبط العمل القيادي وتحمل صعوباته ، لأنهم يعرفون أن علينا الدور في الترقي كي نرفض الترقية ولا نقوم بالتقديم لها وهم يأخذون الفرصة المتاحة لنا ، ولكن لم نستسلم وأخذنا حقنا في الترقي ولكنهم مازالوا يعتبرون عامل معوق بالعمل فلا ينصاعون إلى أي أوامر إدارية كي يثبتوا فشل المرأة في القيادة وأن ليس لها إلا المنزل الذي خُلقت له كقيمة يقتنعون ويروجون لها ، هي بلا شك تؤثر على مستوى الأداء في الإدارة ولكنها لم تثنينا عن أخذ الحق في الترقي " .

إن القيادات النسائية هنا تعتبر صفوة المجتمع في بيئة العمل التي يعملن فيها ، وما يحدث من زملائهم الذين ينتهجون القيم القديمة البالية المعوقة لعملهن يعتبر نفي للفكرة الرئيسة لأصحاب نظرية الصفوة وهي أن جميع الناس الموجودين داخل المجتمع يتم حكمهم والتحكم فيهم بواسطة الصفوة.

فالثقافة المجتمعية داخل المجتمع الذى تنتمى إليه المرأة هى التى تعطيها الثقة والحرية فى اتخاذ القرار أو تحرمها تلك الحرية وتنأى بها عن اتخاذها للقرارات النابعة من تفكيرها دون وصاية عليها طبقاَ لثقافة ذكورية معينة .

وعلى جانب آخر ذكرت (8 مبحوثات) في مجموعات المقابلة " أن بعض الرجال من الزملاء في بيئة العمل ليس لهم فكر متطرف ولكنهم يرفضون العمل تحت رئاسة المرأة ، على أساس أن ذلك يقلل من قدرهم كرجال ، وهم يحاولون تثبيط عزيمتها وتصوير المنصب بالنسبة لها أنه متعب ويؤثر على صحتها وجمالها وتربيتها لأبنائها ، كما يدخلها في مشكلات مع الرجال أكبر من قدراتها ، فالأفضل أن ترضى بالوظيفة العادية ، وما يهمها هو الراتب الشهري والذي تحصل عليه في الحالتين ، ولكن هذا التخويف لا يثنينا عن دورنا بل زادنا إصراراَ بإثبات الذات ، هذه النظرة الذكورية الموجودة داخل مؤسساتنا لم تؤثر علينا ولكنها أثرت على كثير من زميلاتنا فجعلتهن يتخوفن ويتراجعن عن التقدم لمناصب اتخاذ القرار التى كانت متاحة لهن ، وبذلك تكون هناك خسارة في نسبة وجود المرأة في مراكز اتخاذ القرار .

كما ذكرت (11مبحوثة) من منسوبات التربية والتعليم والشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي في مجتمعي الدراسة أثناء المقابلات " في العادة الرجال من وكلاء الوزارة يفضلون أن فريق العمل التابع لهم يكون من الرجال بتبرير أن مصلحة العمل تستدعي الاجتماعات ليلاَ أو في أوقات العطلات الأسبوعية والرسمية وغيرها ، والنساء لا يفضلن ذلك كما أنهم ينظرون إلى أجازات المرأة للوضع ورعاية الطفل ليس على أنها حقها ، ولكن على أنها إحدى معوقات العمل فيهربون من دعمها في اختيارها للمنصب القيادي ، فالنظرة للذكور أنهم من دواعي تيسير العمل والمرأة هي المعوق لتمتعها بحقوقها القانونية ، وهذه النظرة لقيمة الحقوق الأسرية التي هي امتداد لحقوق خاصة بالمرأة كانت موجودة قبل الثورة ومازالت لم تتغير ضمن مصاحبات الثورة التي دعمتها المرأة في جميع أطوارها.

وقد ذكرت (15 مبحوثة) بنسبة 65% تقريباً أن العمل القيادي بعد الثورة أصبح أكثر صعوبة لزيادة عصبية الموظفين ربما للضغوط المعيشية التي يمرون بها فهم لا يستجيبون بسهولة لكل الأوامر الإدارية لصالح العمل ، فقد ضعفت وبشدة القيم الخاصة

بروح الجماعة والعمل كفريق وقيمة الاحترام والإيثار وتحمل المسئولية، كل واحد يبحث عما يزيد دخله فقط ، وربما يوجد ذلك نوع من الإهمال في العمل ونشوب المشاجرات بكثرة ، وعندما يتقدم أكثر من شخص للإرتقاء للمنصب الإداري ذكوراً أو إناثاً فيبدأ التعصب للبعض دون الأخر ، وتزيد المشكلة بوجود الوساطة من الإدارة الأعلى لشخص معين سواء رجل أو إمرأة "، و لقد ذكرت (5 مبحوثات) أثناء المقابلات الجماعية "أن تلك العصبيات في بيئة العمل أخرت ترقيتهن عدة سنوات "

كل ذلك أثر بشكل سلبي على المرأة حيث ذكرن " وجود تلك المشاكل بكثرة زادت من ضغوط العمل ، فأصبح العمل القيادي يمثل عبئاً علينا نريده لإثبات الذات ولأنه من حقنا وفي نفس الوقت هو عبء ، ليس كعمل في حد ذاته، ولكن ضغوطه الناتجة عن تبدل القيم الاجتماعية ، أصبحت النظرة إلى المرأة فى موقع القيادة غير مشوبة بالرحمة والحب ، فالرجال ينظرون إلينا على أننا أخذنا جزء من حقهم والمفروض علينا أن نتوارى ليجدوا فرص العمل ، لقد قامت الثورة بدعم منا ولكن زملائنا والقيادات غير معترفين بذلك ، ورغم تبدل القيم والصعوبات التى تواجهنا من جراء ذلك لكننا لا نفكر في التخلي عن منصبنا في اتخاذ القرار بل نطمح دائماً للأعلى .

إذن تغيير النظرة إلى قيمة المرأة والتي يروج لها البعض في المجتمع على أنها ليست إلا للزواج ورعاية الأطفال لها تأثير على محاولة إثنائها عن استكمال مسيرتها في الوصول لمنصب اتخاذ القرار بل محاولة إثبات فشلها في القيام بالدور القيادي ، يتفق ذلك مع ما جاء في دراسة "عجلان " أن الموروث الثقافى يعتبر من أهم معوقات العمل القيادي للمرأة في مصر

كما أن رفض الرجال العمل تحت قيادة المرأة كنظرة قيمية سلبية موجهة إليها من المجتمع أثر على نسبة وجودها في مراكز اتخاذ القرار ، يتوافق ذلك مع دراسة الملاح ، أن سيادة القيم الذكورية من أهم العقبات في وصول المرأة المصرية إلى مواقع السلطة .

فضلاً عن نظرة القيادات العليا للمرأة كمعوق نظراً لتمتعها بحقوقها القانونية كأنثى في العمل للحفاظ على الأسرة ، والنظرة إلى الرجل كميسر للعمل جعلهم يفضلون الكوادر القيادية في المؤسسة من الذكور وتلك النظرة كانت قبل الثورة وما تزال قائمة ، يتوافق ذلك مع دراسة ليندامازين في استمرارية التمييز بين المرأة والرجل فى مجال الوظائف العليا .

أثر كذلك تبدل القيم الاجتماعية من قيمة تحمل المسئولية إلى الإهمال من البعض وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بضغوط الظروف الاقتصادية ، كذلك عدم الاحترام لصاحب القرار والسلطة وهذا ما زاد عبء العمل الإداري مع الثورة على كاهل المرأة .

- المعوقات التي من شأنها عرقلة مسيرة المرأة الإرتقائية وتقلدها مراكز اتخاذ القرار بعد الثورة:

أجمعت المبحوثات في المقابلات "أكثر المؤثرات علينا في الارتقاء لمكانة أعلى وجود الوساطة والمحسوبية وكنا نأمل أنها تختفي بعد ثورة يناير ومن بعدها 30 يونيه لكنها في زيادة " ،وقد ذكرت مبحوثات المجلس القومي للمرأة " ليس لدينا تفويض وحرية في اتخاذ قرارات عملية تفيدنا في أداء العمل ، دائماً نستشعر التبعية لمن هم أعلى منا ، بالإضافة إلى عدم وجود ميزانية تساعدنا على العمل الجماهيري المنوطين به " .

كما اتفقت معظم المبحوثات (20مبحوثة) في مجموعات المقابلات على أن أهم المعوقات في بيئة العمل قبل تقلد المنصب ، محاولة الرجال الإنفراد بسلطة اتخاذ القرار وإبعاد النساء بشتى الطرق عن طريق تهويل صعوبات المنصب وتضخيم مشاكله التي لا تقدر النساء على تحملها لتخويفهن من الدخول في التجربة و ترك الساحة لهم ، واتهامهن بعدم المقدرة على التحكم في عواطفهن ومحدودية قدراتهن الإدارية والتأثر الشديد بمشكلاتهن العائلية ، ونتيجة لذلك كما ذكرت (15 مبحوثة) تتكون صعوبات ذاتية وهي تجسد الخوف الفعلي من المنصب في نفس المرأة ، بل ذكرن أن هناك بعض

النساء تراجعن عن التقديم لمنصب اتخاذ القرار في المؤسسة رغم أحقيتهن له خوفاً من مشكلاته .

وقد ذكرت المبحوثات في مجموعات المقابلة في الجامعة بمجتمعي الدراسة "أن من أكثر المعوقات بعد تقلدهن المراكز القيادية ، أن أصبح كل موظف مهمته النقد أكثر من اهتمامه بعمله وإنتاجه فيه ، فيحرض على القيادة النسائية في الإدارة "، كما ذكرت المبحوثات في مجموعات التربية والتعليم ، " أن الموظفين أصبحوا لا يحترمون السلطة وخصوصاً عندما تكون من النساء كما أن العلاقات المتبادلة بين الأفراد أصبح يتملكها الريبة والشك وعدم الثقة ، مما يحدث توترات كبيرة فى بيئة العمل ، ويكون تأثيرها سيء على مستوى الجرأة في اتخاذ القرار ومن ثم تعويق التنفيذ فيكون موقفنا محرج أمام الإدارة العليا، ومن ثم عند الترقية لمنصب أعلى يكون في انتظارنا تقييم ضعيف لمستوى الأداء الوظيفي فتضيع الترقية الأعلى التى نطمح فيها" .

وقد اتفقت معظم المبحوثات في المقابلات الجماعية " أنه كثيراً ما نستشعر عدم الرضى عند اتخاذ بعض القرارات نتيجة إثارة الفوضى من المرؤسين لتأكيد عدم مقدرة المرأة على الأخذ بزمام الأمور في الإدارة ، فينتج عدم الثقة التي تجعل المرأة في موقع اتخاذ القرار ترفض تماماً تفويض أي أحد في اتخاذ قرارات معينة حتى في أصعب الأوقات بالنسبة لظروف المرأة رغم الإعتراف بأهمية التفويض، كما ذكرت (9 مبحوثات) "حتى الشورى في القرارات أصبحنا لا نحبذها رغم أهميتها وهذا من أكثر المعوقات في العمل ، ورغم ان هؤلاء المبحوثات يعتبرن ذلك من المعوقات إلا أن العدد الأكبر من المبحوثات (15 مبحوثة) يعتبرن أن عدم الإعتماد على القيادة التشاركية هي الأفضل إذ تدل على الحزم في القيادة والذي يعبر عن مقدرة المرأة وجدارتها بالمنصب .

وعلى جانب آخر ذكر ما يقارب نصف العينة (10 مبحوثات) أن أهم المعوقات بالنسبة لهن هي معوقات شخصية تتمثل في" معاناة الموازنة بين مسئوليات الأسرة ومسئوليات العمل القيادي إذ أنه يستوجب دائماً إعادة جدولة الوقت لأنه يحتاج وقت أطول وتركيز أدق وخاصة عندما لا يتفهم الزوج والأولاد حقيقة متطلبات عمل الأم خارج المنزل فيمثل ذلك ضغوط نفسية عليها".

إذن من أكثر المعوقات التى تعترض طريق المرأة في مواقع اتخاذ القرار وجود الوساطة المتحكمة في تقلد المناصب الأعلى ومن شأنها ضياع الحقوق ، كذلك عدم احترام السلطة النسائية وتعويق طريقهن للوصول إليها ، وعدم وجود الثقة في العلاقات بين منسوبي المؤسسة والذي يؤثر على مصداقية اتخاذ القرارات وجرأتها وعلى عدم رضى القيادات النسائية على بعض القرارات الحازمة التي يتخذنها للحفاظ على سير العمل وعدم رضوخهن لقرارات غير مسئولة من بعض الزملاء من الجنس الآخر في العمل .

- **المرأة في مراكز اتخاذ القرار ومعرفتها ببعض اللوائح القانونية في قانون الخدمة المدنية :**

اتفقت المبحوثات في المقابلات الجماعية على" الشائع أن بعض اللوائح في قانون الخدمة المدنية تغير ، لكن في الحقيقة لم يتغير شيء ، تقريباً معظمها في القانون القديم وما يخص المرأة منها لم يتغير كثيراً وخاصة فيما يخص الترقي فهي للنساء كما للرجال كلنا موظفين داخل نظام الدولة ، ولكن هناك بنود نرى أنها غير مفعلة وفيها ظلم على باقي الموظفين وخصوصاَ النساء فيما يخص الترقي مثل " لا يجوز أن يعمل الموظف تحت الرئاسة المباشرة لأحد أقاربه من الدرجة الأولى فى ذات الوحدة " ، "وفي الحقيقة موجودة الوساطة في مؤسساتنا وعمل بعض القيادات مع أقاربهم من ذوات السلطة والدرجات الأعلى".

نجد ذلك في إشارة باريتو في نظرية الصفوة إلى أنه ليس من الضروري أن يكون الإنتماء إلى الصفوة وراثياً ، ولهذا تحل صفوة جديدة من مختلف فئات المجتمع محل القديمة وذلك يضفى نوعاً من التوازن في النسق الاجتماعي وهذه الحركة المستمرة تساعد على وجود التغير الاجتماعي ، وما نجده في الواقع بناء على تحليل البيانات عكس ما هو موجود في بند القانون وخلاف ما جاءت به النظرية الصفوية بوجود الوساطة على مستوى معظم المؤسسات الخدمية .

ذكرت أيضاً معظم المبحوثات (20 مبحوثة) "إحدى اللوائح تقول : تنتهى لعدم الصلاحية للوظيفة خدمة شاغلى الوظائف القيادية الذين يُقدم عنهم تقريرين متتاليين بمرتبة أقل من

فوق المتوسط" ، وهنا رأينا حالات واقعية تثبت تعنت من هم في مراتب القيادة العليا من الرجال في المؤسسة و بخس حق النساء في مراكز اتخاذ القرار في تقويم الأداء الوظيفي حتى تنتهي فترة قيادتها للإدارة ، ودائما ما تكون على وظيفة مدير إدارة بالدرجة الأولى وتنتظر الترقي للدرجة الأعلى أو على الأقل احتفاظها بالمركز لوقت أطول ، يتوافق ذلك مع دراسة " فارس" في وجود تمييز ضد المرأة في تفسير قانون الخدمة المدنية وتطبيقه، واعتماد التقييم الوظيفى على العلاقات الشخصية بين الموظف ورئيسه .

وعلى جانب آخر ذكرت مجموعة المقابلة التابعة للصحة " إن المستويات القيادية في الوظائف التخصصية هى: الممتازة، العالية، مديرعام، الأولى (أ)، الأولى (ب)، والدرجة الممتازة تكون لوكيل الوزارة والتي نادراً ما تأخذها النساء في المصالح المختلفة ، ولكن تلك الدرجة موجودة بالنسبة لنا في الصحة حالياَ " ، وتذكر وكيلة وزارة الصحة "أنها حصلت عليها بالإختيار فهي ضمن الوظائف الاختيارية والتي تعتمد على الكفاءة العالية جداً فقد قدمت أنذاك ملف به إنجازاتي ولم يباريني أحد فيه فضلاً عن كفاءة التقارير الوظيفية الخاصة بي" .

وقد ذكرت قيادات مراكز الإعلام والاتصال في مجموعاتهن " أن التعيين في مواقع اتخاذ القرار بالأقدمية تعتمد على حصول الموظف على تقرير تقويم أداء بمرتبة كفء فى السنتين السابقتين مباشرة على الترقية ، وهو ما يجعل هناك لعب بمقدرات النساء من قبل الرجال الأعلى منها حتى لا تحصل على حقها فى المنصب بدعوى تدني مستوى تقرير الأداء الوظيفي"، اتفقت أيضاَ المبحوثات في مجموعات المقابلة في سوهاج وقنا على " أن الصعود إلى المنصب بالإختيار أيضا يشترط فيها حصول الموظف على تقرير تقويم أداء بمرتبة ممتاز فى السنتين السابقتين مباشرة على الترقية ، ورغم أن ذلك معيار نتفق عليه ولكن بشرط وجود العدالة والشفافية في إعطاء الحقوق وهو ما نفتقده كثيرا " ، كما ذكرت جميع المبحوثات " أن من أكثر اللوائح القانونية التي تحفظ حق المرأة في رعايتها لأطفالها هو استحقاقها أجازة الوضع لأربعة أشهر بأجر ومن ثم حقها في أجازة بدون أجر لرعاية طفلها لمدة عامين على الأكثر في المرة الواحدة وبحد أقصى ستة أعوام مدة عملها بالخدمة ، وكثيراَ ما يستغل أصحاب النفوس الضعيفة من الرجال لهذا الحق في التقليل

من قيمة المرأة في تحملها واستمراريتها في مراكز القيادة ، معللين ذلك بأنها كثيرة الأجازات بما لا يتحمله المنصب ولذ فالرجال أجدر منها ، وتناسوا قدرات المرأة بأنها تتحمل المسئوليتين لإثبات ذاتها في أسرتها وفي عملها" ، وعلى جانب آخر ذكرت المبحوثات في المجلس القومي للمرأة من منطلق عملهن مع المرأة ومعرفتهن بمشكلاتها في الهيئات الحكومية " أن القوانين التشريعية التي تضمن المساواة بين المرأة والرجل لا تصل فعاليتها إلى تلك الهيئات الخدمية ، ولم تدرج في اللوائح الإدارية في قانون الخدمة المدنية أي معايير للحفاظ على حقوق المرأة في الترقي بعيداً عن التلاعب بمستقبلها".

إذن يتضح من التحليل أن النساء في مواقع اتخاذ القرار يدركن كثيراً من اللوائح القانونية في قانون الخدمة المدنية الجديد ، وإن كن يتحفظن على بعض بنوده ولهن تحليلاتهن الخاصة بتلك اللوائح ، كما يرين أن اللوائح واحدة للرجال والنساء طبقاً لمعايير واحدة ، لكن هناك افتقاد للشفافية والعدالة وذلك من شأنه الإجحاف بحق المرأة في الترقي ، يدل ذلك على مدى تمتع المرأة في مواقع اتخاذ القرار بالعقلانية الرشيدة التى تمنحها القدرة على القيادة وتجعلها جديرة بها .

استخلاص النتائج :

- **تراوح عمر المبحوثات بين 45 إلى 60 عاماً دلالة على أن الترقي لا يتم في أعمار صغيرة للنساء بناء على الكفاءة أو أنه يتم بسهولة بل إن المطالبة بالحق في الترقي تأخذ وقتاً طويلاً.**

- **معظم المبحوثات حاصلات على مؤهل فوق الجامعى سواء ماجستير أو دبلومة متخصصة ، دلالة على حرص المرأة على زيادة كفاءتها العلمية و الوظيفية للتدرج الوظيفى والوصول إلى مركز لاتخاذ القرار.**

- **معظم المبحوثات 78% تقريباً متزوجات ، بينما مبحوثتين فقط مطلقات بواقع 9% دلالة على عدم صدق النظرة المجتمعية القائلة أن المرأة فى مراكز اتخاذ القرار تكون "مسترجلة" وتفشل فى حياتها الزوجية .**

- **محل إقامة جميع المبحوثات في المدن وهذا ما يوضح أهمية قرب مكان السكن عن العمل بالنسبة للقيادات النسائية .**

- **جاءت نسبة 35% من المبحوثات مدة الخبرة لديهن في الوظيفة القيادية أقل من خمس سنوات دليل على ضعف تأثير التغيير بعد الثورة على زيادة فرص الترقى للنساء ، بينما 52% تقريباً عدد سنوات الخبرة لديهن من خمس إلى أقل من سبع سنوات .**

- **خلت مرحلة الطفولة والمراهقة بالنسبة لمعظم المبحوثات من طريقة تنشئة تحرص على تعويدهن التعبير عن الرأي والمطالبة بالحق من جهة الأسرة ،أي إعدادهن لأن يكن في مراكز قيادية ضمن الصفوة في المجتمع منذ الصغر ، بل بدأت معرفتهن الحقيقية بحقوق الفتاة مع المرحلة الجامعية ، وهي من وجهة نظرهن مهمة للغاية ولها دور كبير في جرأة المرأة في المطالبة بحقها في الترقي لمواقع اتخاذ القرار في محل العمل ، وتوالت معرفتهن بالحقوق بعد ذلك حسب الظروف الاجتماعية لمراحل العمر سواء في العمل أو الإنجاب أو الطلاق ، أي اكتسابهن الصفات الإنسانية الثابتة تحقيقاً لفكرة الصفوة لدى باريتو حيث إن هناك صفات للشخصية التى تعد من جماعة الصفوة تؤهلها أن تكون فى مواقع اتخاذ القرار حيث إن اكتساب هذه الصفات يكون منذ التنشئة الاجتماعية الأولى .**

- **تعتبر التحولات السياسية من أكثر التحولات التي شعرت بها المرأة بعد ثورة 25 يناير ، لأنها الأساس في وجود تحولات أخرى ترتبت عليها ، وقد ثبت من التحليل للبيانات أن وجود المرأة في المواقع القيادية السياسية لا يمثل أخذ المرأة حقوقها في الترقي ووجودها في مركز اتخاذ القرار وليس دليلاً كافياً لأخذها لحقوقها القيادية بعد الثورة إذ أنها نسبة ضئيلة جداً من النساء .**

- **لم يحقق التحول السياسي وجود الديموقراطية الحقيقية وإنصاف المرأة في تقلدها مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية ، كما اقتصر اهتمام القيادة السياسية بالفئات الشابة على تدريب تلك الفئات في المجال السياسي ، فالوظائف القيادية الإدارية وبخاصة النسائية لم تستفد من قرارات الثورة .**

• شهدت الهيئات الحكومية بعد الثورة صراعات كبيرة على المناصب الإدارية كان لها تأثيراً سلبياً على إرتقاء المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار .

• ثبت من التحليل أن النساء اللاتي تقلدن مراكزهن لاتخاذ القرار بعد الثورة قد عانين كثيراَ من الأفكار الدينية المغلوطة والمتطرفة من أصحاب الفكر الديني المتشدد الذي انتشر إبان الثورة حيث كانت هناك عراقيل كبيرة حتى لا تصل المرأة إلى مركز قيادة، أما الموجودات في مراكزهن قبل الثورة فكان التأثر أقل قليلاَ من الفئة الأولى حيث تعويق عملهن الإداري لإجبارهن على تركه .

• تأثر إرتقاء المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار سلباً بسبب الغلاء والحالة الاقتصادية المتدنية التي صاحبت الثورة ، وفي نفس الوقت فإن هذا التدني في الحالة الاقتصادية ليس له علاقة مباشرة باتجاه المؤسسات الحكومية إلى عدم توظيف النساء ، وإنما لعدم وجود الدعم المالي اللازم لتوفر الدرجات الوظيفية العليا في المؤسسات .

• وجود القيادات النسائية في مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة ليس له تأثير فاعل أو مساعدة مباشرة للنساء على التوظيف أو الترقي ، فلا تجد المبحوثات المؤازرة من بني جنسهن للعون على إثبات الذات في موقع اتخاذ القرار.

• من أكثر المؤثرات الاقتصادية السلبية على ترقي المرأة ثبات الأجور وإلغاء العلاوات الاستثنائية ، مع التدني الكبير في علاوة الترقية لمراكز اتخاذ القرار مما يحول دون تنمية المرأة لنفسها للوصول إلى المراكز الأعلى ، وعدم مسئولية المؤسسات عن دعم القيادات بالتدريبات الخاصة للإرتقاء بمستواهن في القيادة .

• للتدني في المستوى الاقتصادي تأثير سلبي على استمرارية عمل قيادات المجلس القومي للمرأة حيث إن أكثر عملهن عبارة عن توعية وندوات للسيدات في المجتمع ومن كثرة معاناة النساء فهن يطالبنهن بمطالب اقتصادية لا قبل لهن بها وليس لديهن أي سبل نفوذ تطبيقية للمساعدة مما يزعزع الثقة بينهن وبين المجتمع ويعمل على عدم استمرارهن في مراكزهن.

• تعتبر النظرة التقليدية للمرأة من أكثر التغيرات القيمية التي أثرت سلباً عليها في مواقع اتخاذ القرار، من خلال وظيفتي الزواج والإنجاب فقط والتي انتشرت فترة ما بعد ثورة 25 يناير مباشرة ، يليها رفض كثير من الرجال العمل تحت قيادة المرأة ، ونظرة القيادات العليا من الرجال في المؤسسات إلى المرأة كمعوق للعمل نظراً لتمتعها بحقها في الأجازات الخاصة بها كأنثى مما أثر على نسبة وجودها في مراكز اتخاذ القرار لعدم دعمها من القيادات الأعلى لنظرتهم الدونية إلى قيمة المرأة ، أيضاً تبدل بعض القيم بعد الثورة كتحمل المسئولية والعمل الجماعي والإيثار وحب المصلحة العامة ، إلى قيم سلبية على النقيض للقيم الإيجابية السابقة.

• جاءت زيادة وجود الوساطة من أكثر المعوقات التي تعاني منها المرأة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار رغم توقع انحسارها بعد الثورة ، أيضاً الشك والريبة وعدم وجود الثقة بين منسوبي المؤسسة في علاقاتهم بعضهم وبعض يصعب مهمة المرأة في الوضع القيادي .

• اتضح أن المرأة في مواقع اتخاذ القرار على علم ومعرفة باللوائح والقوانين الموجودة في قانون الخدمة المدنية الذي ينظم العمل والتوظيف والترقي ، وكذلك لهن تحليلاتهن الشخصية فيما يخص بعض بنوده ، وإن كن غير راضيات عن بعضها ويفتقدن الشفافية والعدالة عند تطبيق البعض الآخر.

التوصيات :

• إنشاء حقيبة وزارية تلتزم بشئون المرأة مثلها مثل باقى الحقائب الوزارية المهمة فى الدولة لتكون على دراية تامة بما يحدث خلف الكواليس من تمييز ضد المرأة والعمل على إنصافها فى كافة المجالات ومتابعة تنفيذ القوانين التى تصدر لصالحها فى كافة أمورها وعلى وجه الخصوص تعيينها فى الوظائق القيادية للمشاركة فى اتخاذ القرار .

• تحقيق الملائمة بين الحياة المهنية والحياة العائلية بشكل فاعل إذ أنها موجودة كمادة فى الدستور لكنها غير مفعلة واقعياَ إذ ثبت من النتائج معاناة القيادات النسائية من تلك المشكلة .

- **إلزام المؤسسات الحكومية الخدمية بوضع مخطط لتعزيز القدرات النسائية فى مجال القيادات بإشراف من وزارة التنمية المحلية لضمان الجدية .**

- **إنشاء الحكومة المصرية ما يسمى بـ "مجلس النظراء" أسوة بدولة تونس الشقيقة للمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ، والذى يعمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعى فى التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على أشكال التمييز بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة .**

- **اهتمام المؤسسات بعقد دورات تدريبية للمرأة في مراكز اتخاذ القرار للتدريب على إتقان تنظيم الوقت والمجهود المبذول لأداء الأدوار المتعددة وثقل مهارة تحديد الأولويات في الإنجاز في العمل الأسري والمهني .**

- **تولي الحكومة مهمة القضاء على الفساد ولكن بشكل جدي وفاعل حيث تقضي الوساطة على أي خطط للإصلاح الإداري .**

- **تغيير بعض البنود في قانون الخدمة المدنية للحفاظ على حقوق المرأة في تولي مراكز اتخاذ القرار بالمواءمة مع نسبتها العددية الموجودة بالمؤسسات . (المهدي،2018)**

ثانياَ: الطلاق والبناء الداخلي للأسرة "دراسة ميدانية"

مقدمة :

لقد نالت العلاقة الزوجية حظاً وافراً من الاهتمام في الشريعة الإسلامية فجاءت آيات القرآن الكريم والسنة النبوية موضحة أحكامها داعية إلى الحفاظ عليها من أجل الأسرة التي تعد الدعامة الأساسية في بناء المجتمع، ومن هذا المنطلق عنيت الشريعة الإسلامية بتوضيح الأصول الحاكمة لروابط البناء الأسري وحقوق الزوجين وواجباتهما، وكما شرع الله الزواج ودعا إليه أوضح المنهج الذي يسير عليه كلا الطرفين إذا وقعت المشكلات واستحالت العشرة فقد تتغير النفوس والأمزجة وتتغير ظروف المجتمع وأحواله وتنشب الخلافات وتتصاعد بين طرفي بناء الأسرة فيكون الحل الذي شرعه الله سبحانه وتعالى في الطلاق .

وربما كان أصعب الحلول هو أبغض الحلال عند الله ورسوله ولكنه أحياناً ما يكون أفضلها بدلاً من الاستمرار في معيشة تسودها الكراهية بين الزوجين ، ولكن يجب أن تكون محاولة الإصلاح أَولى بكل حيلة حتى لا ينفرط عقد الأسرة لا سيما عند وجود أولاد يشقون من هذا الانفصال .

ومن الملاحظ الآن أن معدلات الطلاق مازالت عالية بما ينتج عنها من مشكلات اجتماعية وآثار سلبية تنعكس على كل أطراف البناء الداخلي للأسرة ، بل على المجتمع كله ولعل الأبناء هم الأكثر تضرراً من جراء هذه المشكلة ، إذ يتضررون نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وعاطفياً ودراسياً أو يصل بهم الأمر إلى الإدمان والانحراف مكونين بذلك مشكلات جديدةٍ في المجتمع ، ولكن على الرغم من كل المساوئ الناتجة عن الطلاق ، فإنها أحياناً ما تكون أقل ضرراً من تحمل مشكلات الزواج الفاشل والحياة التعسة.

مشكلة الدراسة وأهميتها :

إن مشكلة هذه الدراسة تتبلور فى سؤال مؤداه : ما مدى تأثير الطلاق على البناء الداخلى للأسرة أى على كل فرد من أفراد الأسرة ؟ حيث إن معدلات الطلاق على المستوى المحلى "محافظة سوهاج " وعلى المستوى القومى " لجمهورية مصر العربية " وعلى المستوى العالمى أيضاً ما تزال عالية بما يدعو إلى أهمية دراستها لما لهذه المشكلة من تأثير على حياة الأفراد واستقرار المجتمع حيث إنه موضوع شديد الحساسية نظراً لاتصاله بأدق العلاقات الإنسانية التى تربط بين الرجل والمرأة من ناحية وهما وأولادهما من ناحية أخرى ، كما تكمن أهميته فى معرفة الأسباب المتغيرة التى تنحو بالأسرة إلى التفكك بالطلاق ، وما استحدث بفعل التطور وتغير أوضاع وأدوار الأفراد المكونين للبناء الداخلى للأسرة وكان سبباً فى وجود الصراع بين الطرفين الأساسيين فى الأسرة .

وما يؤكد أهمية دراسة تلك المشكلة أن إشهارات الطلاق فى سوهاج سنة 2000 كانت 1969 حالة بمعدل 0.57 فى الألف زادت سنة 2001 إلى 2450 حالة بمعدل 0.69 فى الألف.

وعلى مستوى الجمهورية سنة 2000 كانت 68991 حالة بمعدل 1.1 فى الألف ووصلت سنة 2001 إلى 70279 بنفس المعدل السابق .

أما سنة 2002 فكان هناك ثبات نسبى فى المعدلات فكان المعدل على مستوى الجمهورية 1.1 فى الألف بعدد حالات 70069 وفى سوهاج كان المعدل 0.66 فى الألف بعدد حالات 2397 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2003)

إذن فنحن نعتبر أن مشكلة الطلاق ما تزال تحتفظ بمعدلات عالية داخل المجتمع جديرة بدراسة تأثيراتها على أطراف الأسرة ، والدراسة الراهنة إذ تهتم بتلك المشكلة لمعرفة تأثيرها على جميع أطراف البناء الأسرى حيث إن معظم الدراسات كان اهتمامها بتأثير الطلاق على الأطفال فقط مثل دراسات " بولبى " ، "بيلر"، "شيلدون جلوك "،"جودس و الرستين" ، " جون كيلى" وغيرهم ، أيضاً تكمن أهمية الدراسة فى الخروج منها بالعديد من المقترحات

القابلة للتطبيق والتى تفيد الأسرة فى المحافظة على تماسكها ضد الانهيار وحفاظ الآباء على أبنائهم من الوقوع فى براثن هذه المشكلة مستقبلياً .

بالإضافة إلى هذه الأهمية التطبيقية فإن الأهمية العلمية للمشكلة تكمن فى أن العلاقة بين الرجل والمرأة وتكوين الأسرة أو تقويضها ينال اهتمام رجال الدين والمفكرين وعلماء الاجتماع وعلم النفس كل يحاول من جانبه أن يقدم ما يخدم هذه العلاقة فى حالة استمرارها ونجاح الحياة أو استحالة استمرارها والانسحاب منها ، وهنا تحاول الدراسة مشاركة هذا الجمع فى تحديد أسباب تلك المشكلة وآثارها السلبية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن انهيار البناء الداخلى للأسرة.

مفاهيم الدراسة :

رغم أن هذه الدراسة تتعلق بالطلاق إلا أننا لابد أن نعرف بداية مفهوم الزواج لاتصاله بمفهوم الطلاق .

الزواج : عقد مدني بين رجل و امرأة غايته إنشاء أسرة صحيحة البناء وسعيدة ، وبما أن الزواج عبارة عن عقد فهو إذن قابل للنقض شأنه شأن أي تعاقد بين المتعاقدين ونقض الزواج بالطلاق .

الطلاق : الطلاق لغة رفع الوثاق مطلقاً ، وشرعاً رفع قيد الزواج بلفظ مخصوص ، والمراد باللفظ المخصوص ما كان لفظاً صريحاً في الطلاق كلفظ الطلاق والتطليق وما يشتق منهما، كما يعني الطلاق انتهاء الحياة الزوجية ، ولكن لا يعني ذلك بالضرورة انتهاء الأسرة لأن ثلثي حالات الطلاق تتم بين أزواج لديهم أطفال حيث يهجر أحد الوالدين الأسرة وفي الغالب يكون الأب ولكن الأسرة تظل وتستمر(Rodgey ,1992,389)

المفهوم الإجرائي للطلاق : انفصال كل من الزوجين عن الآخر انفصالاً شرعياً تاماً بسبب فشلهما فى تبادل الحقوق والواجبات مما أسفر عنه استمرار الصدام والصراع بينهما إلى درجة تستحيل معها دوام العشرة الزوجية وما يترتب على هذا الانفصال من مشكلات اجتماعية ونفسية واقتصادية على المطلق والمطلقة وأبنائهما .

المفهوم الإجرائي للبناء الداخلي للأسرة : المقصود به الأفراد المكونين للأسرة من زوج وزوجة وأبنائهم المباشرين وما يقوم بينهم من علاقات داخلية ودودة وحميمية مميزة لبناء الأسرة .

والجدير بالذكر أن تلك العلاقات الداخلية الأسرية ليست استاتيكية جامدة ولكنها تتميز بالديناميكية طبقاً للمواقف التي تمر بها الأسرة في مراحلها الحياتية المختلفة .

ومن المعروف أن أبنية الزوجين الشخصية لها أهمية خاصة حيث إنهما العنصران الرئيسيان للأسرة فإن انسجامهما وتكيفهما ونضج سلوكهما له دور في الحفاظ على الرفاهة العاطفية للمجموعة كلها ، فالعلاقات الحميمية بين الأفراد المكونين للبناء الداخلي للأسرة قد تحول دون تطور الضغط إلى أزمة ، وقد تؤدي المحنة إلى تدعيم بناء الأسرة على المدى البعيد في وجود علاقات داخلية مستقرة ومترابطة ، على الرغم من أن آثارها المؤقتة قد تبدو ضارة (أحمد، 1995، 338) وعندما تتحطم أنظمة الحياة الأسرية تحت الضغوط والمشكلات المختلفة يعنى ذلك أنه حان الوقت للتفكك وعدم قدرة العنصرين المؤسسين لها على أداء أدوارهما بطريقة فعالة طبقاً لتوقعات الآخر والمجتمع ، وهنا يحدث الانهيار لهذا البناء أى تحطمه وتفككه .

الطلاق : تحليل سوسيولوجي :

يعتقد كثير من الناس أن الطلاق هو الدليل الوحيد على تصدع الأسرة أو انهيار مقوماتها بينما في الواقع يعتبر الطلاق مجرد دليل واحد بين دلائل متعددة ، ولكنه بالتأكيد يمثل الدليل النهائي .

من الذين ينتشر بينهم الطلاق ؟

تزداد فرص الطلاق إذا كان الزوجين من عقائد وملل مختلفة ، أو من طبقات متباينة وكلما كان سن الزواج أقل زادت نسبة الطلاق. (Coleman,1992,134**)فيتضاعف الطلاق بين زواج المراهقين حيث تنتهي حالات زواج من هم في سن العشرين أو أقل قليلاً بالطلاق (**Browne ، **1993، 23366) وبهذا الصدد أفادت الإحصاءات في سنغافورة أن**

الأزواج الشبان هم أسرع من ينهون علاقاتهم حيث تبلغ نسبة الطلاق أعلاها في الفئة العمرية من (20 : 24 سنة) . كما أن تغير الزمن يؤثر في نسب الطلاق حيث إن الأشخاص الذين يتزوجون هذا العام مثلاً أكثر تعرضاً للطلاق ممن تزوجوا من عشر سنوات فأكثر حيث تختلف اتجاهات الزوجين وتوقعاتهم عن الحياة الزوجية ، كذلك القيم المتغيرة التي تجعل الطلاق مسألة أسهل من ذي قبل وتقبل المجتمع لها يكون أكثر من الماضي.

ومن جهة أخرى نجد أنه خلال القرن التاسع عشر كان الطلاق منتشراً بين الأغنياء فقط في بريطانيا والولايات المتحدة أما الفقراء فلم يكن لديهم النفوذ أو المال لمجابهة متطلبات الطلاق ، لكنه الآن أصبح منتشراً بين الفقراء والأغنياء على حد سواء وربما كان ذلك بسبب تسهيل القوانين المرتبطة بالطلاق لتلك العملية بعد أن كان الحصول على الطلاق يمثل صعوبة بالغة لمن يطلبه نظراً لتحريمه سابقاً تبعاً للعقائد المنتشرة في البلاد.

نجد أيضاً أن الطلاق يقل بين من يتمتعون بارتفاع الدخل والمستوى التعليمي ، وبالرغم من أن الدراسات المختلفة تثبت تقلص نسب الطلاق كلما زاد الدخل ومستوى التعليم إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نسبة الطلاق بها من أعلى النسب تقريباً رغم ارتفاع تلك المستويات فيها وربما كان السبب الرئيسي هو افتقادهم إلى قيم المحافظة على كيان الأسرة التي تتمسك بها المجتمعات الإسلامية ، أيضاً هذه المجتمعات الغربية تحكمها الماديات ويسودها الصراع والإباحية الزائدة عن الحد .

أسباب الطلاق :

من المعروف أن الطلاق يحدث بين طرفي البناء الأسري بعد استمرار الصراع والصدام بينهما لأسباب اجتماعية و نفسية و اقتصادية معينة تتركز في :-

*** جهل كثير من الأزواج والزوجات بالحقوق الشرعية التي أوجبها الإسلام لكل منهما .**

*** بُعد الأزواج عن زوجاتهم حتى لو كانوا قريبين ويمثل ذلك بعداً عاطفياً مهما.**

*** الزواج المبكر وعدم النضج الفكري و الاجتماعي لكلا الزوجين ، الأمر الذي يعجزهما عن معالجة مشكلاتهما فيقدمان على الصدام وإنهاء رباطهما دون تردد .**

*** التباين العام في الخلفية الاجتماعية للشريكين يعكس الاختلاف في تربية كلٍ منهما وانحدارهما الطبقي ، كذا اختلاف أمزجتهما وطموحهما المستقبلي وتعارض نظرة كلٍ منهما للحياة . (عمر،223،2000)**

ومن أسباب الطلاق أيضاً الظروف الخاصة بزوج معين ، كأن يكون للزوج زوجة أخرى أو أبناء من زوجة أخرى أو أن الزوجة تكون مطلقة سابقاً ، وغيرها، وذلك ما يجعل هناك حساسية في التعامل بين الطرفين ، أيضاً تكرار الطلاق في أسرة الزوج أو الزوجة يجعل هناك احتمالاً كبيراً في وقوع الأبناء في تلك المشكلة.

وليس معنى ذلك أن الطلاق مرض وراثي ولكن التنشئة الاجتماعية الأولية وحياة الأبناء في سنواتهم الأولى بخبراتها التي تُنقَش على ذاكرتهم تؤثر في اتجاهاتهم ، وبالتالى فإن المشكلات التي عاصروها في سنوات طفولتهم وشبابهم مع والديهم تؤثر سلباً على استقرارهم النفسي والاجتماعي ، وتجعلهم يتصرفون بناء على صفات مكتسبة من الوالدين و بالتالى الوقوع في نفس الخطأ.

وقد تدخل العامل الاقتصادي وأصبح ضمن أسباب الطلاق في صورة مجادلات بين الزوج والزوجة على دخل الزوجة بعد خروجها إلى سوق العمل واستقلالها الاقتصادي ، ولقد صرح 61 % من النساء في دراسة عن رأي النساء متوسطي العمر في الطلاق ، أن الطلاق دائماً ما يكون الحل الأمثل عندما لا يستطيع الزوجان حل مشكلاتهم، وهذا الاتجاه يعكس أنماط التغيير في اتجاهات النساء عن الحياة الزوجية .(Brinker hoff ,1988,342 . **)**

ومع التحديث والتقدم وتغير ظروف الحياة ظهرت مشكلة صعوبة التفاهم بين الزوجين والتي تعتبر من مسببات الطلاق ، وهذه المشكلة تظهر نتيجة للعناد والإصرار على الرأي والنزعة التنافسية وحب السيطرة والاندفاعية والتسرع في اتخاذ القرارات وردود الفعل العصبية، حيث أصبح الإنسان سريع الغضب نتيجة لقسوة الحياة بمتطلباتها وذلك ما يعبر عنه بشكل مباشر عن طريق السُباب والعنف أو بشكل غير مباشر من خلال السلبية

وعدم المشاركة ، كل ذلك يساهم في صعوبة التفاهم وحل المشكلات فيبتعد كلٍ من الطرفين عن الآخر بعواطفه وأفكاره وتتولد فجوة عميقة بينهما تنتهي غالباً بالانفصال .

الدور المتوقع لكل من الزوجين في البناء الأسري وأثره على عملية الطلاق:

بعد الزواج ينتظر المجتمع من الرجل أن يكون هو المُسيطر في الأسرة وربما كانت الخلفية الأسرية للرجل من خلال أسلوب التنشئة الاجتماعية منذ الطفولة هى التي تحدد مدى قبول الرجل واقتناعه بتلك الفكرة التي تجعله وحده مسيطراً ، آمراً ناهياً في الأسرة دون ترك فرصة للزوجة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية الداخلية ، وربما يتوافق ذلك الفكر مع فكر المرأة والدور المتوقع لها كمربية للأطفال وربة منزل تقليدية، ولكن غالباً وتمشياً مع العصر الحديث وزيادة مطالبة المرأة بحقوقها ومعرفتها إياها ومشاركتها للرجل في اقتصاديات الأسرة فإنها ترفض ذلك الاتجاه وتكون فكرتها عن الزواج وتكوين أسرة مخالفة لفكر الزوج وأحياناً المجتمع ، وهنا تقع المشكلات نتيجة لمطالبة المرأة بتغيير الرجل اتجاهاته ، وإصرار بعض الرجال الإبقاء على أفكارهم ، فإذا لم يستطع الطرفان التلاقي وسط هذا الطريق المفعم بالأفكار المتناقضة يقع المحظور بالطلاق بينهما .

معدلات الطلاق :

إن معدلات الطلاق تعتبر في زيادة مطردة في معظم البلدان تقريباً ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت هناك حالة طلاق من كل سبع حالات زواج سنة 1920 وبعدها سنة 1970 كانت هناك حالة طلاق من كل ثلاث حالات زواج وفي التسعينيات حالة من كل حالتين حيث يعتبر في أعلى معدلاته (Coleman, 1992 154,,) وفي مصر ما زالت المعدلات مرتفعة " كما ذُكِرت فى أهمية الدراسة " ، رغم أن الدين الاسلامى مع إباحته للطلاق جعله آخر حل للمشكلات إذا ما استحالت العشرة ، كما جعله أبغض الحلال .

وإذا حاولنا معرفة السبب الرئيسى في هذا الارتفاع المطرد في معدلات الطلاق عالمياً نجد أن هناك عدة أسباب مثل تقلص أهمية الزواج وتكوين الأسرة وذلك في المجتمعات الأوروبية غير الإسلامية ، أيضاً التغييرات الحادثة في القوانين الشرعية والحياة الاجتماعية والمادية . فخلال الثمانين عاماً الماضية أصبحت قوانين الطلاق أقل تحفظاً

عن ذي قبل ، والغرض من تلك التشريعات هو الحفاظ على كيان الأسرة من خلال السماح للأزواج الذين لا يطيقون احتمال الاستمرار في حياة زوجية من فض عقد القران ، أي أن إجراءات الطلاق أصبحت أسهل وأرخص وأكثر إنصافاً للمرأة من ذي قبل .

فقد كان قانون الإجراءات الزوجية فى الولايات المتحدة سنة 1857 يعطي للرجال حقوقاً أكثر من النساء إذا ما تم الطلاق وبعد تغييره إلى القانون 1923 أعطى للنساء حقوقاً متساوية مع الرجال بعد الطلاق ثم جاء قانون 1969 ليجعل الانهيار في الزواج قاعدة تؤدي إلى الطلاق بعد أن كان لا بد أن يثبت من يطلب الطلاق على شريكه جريمة الزنا أو الهجر، أيضاً سمح قانون الإجراءات الزوجية والعائلية لسنة 1984 للزوجين بالطلاق بعد عام واحد من الزواج بينما كان من قبل لا يمكن التفكير في الطلاق إلا بعد ثلاث أعوام من الزواج ، وهذا أدى بدوره إلى زيادة معدلات الطلاق ، هذه التغييرات في تشريعات الغرب جاءت بعد أن غط المجتمع الغربي في الانحرافات نتيجة تحريم الطلاق في الماضي . وفي مصر أيضاً حدثت تعديلات على قانون الأحوال الشخصية من شأنها زيادة المحافظة على حقوق المرأة وتخفيض الفترة التي تستغرقها قضايا الطلاق أمام المحاكم للحصول عليها وذلك حفاظاً على كرامة المرأة ووقتها وحفاظاً على الأبناء في الأسر المنفصلة ، وقد زادت أيضاً معدلات الطلاق في تلك الآونة بسبب التغيرات الاجتماعية الحادثة في المجتمع المصرى و التى من أهمها تغير دور المرأة وتوقعاتها بحياة زوجية سعيدة غير تقليدية ، كذا زيادة تعاطي المخدرات التى تتسبب في كثرة المشكلات بين الزوجين .

وقد انتشرت ظاهرة غريبة مؤخراً في دول الغرب المتقدمة من شأنها زيادة معدلات الطلاق وهى أن يتم الطلاق عبر شبكة الإنترنت وبذلك ازداد الإقبال على خدمات الطلاق في الولايات المتحدة عبر الشبكة بأقل التكاليف حيث بدأت المحاكم ورجال القانون يشجعون عمليات الانفصال عبر المواقع العنكبوتية وهناك شركات متخصصة ومتنافسة في هذا المجال قدمت خدمات لحوالي عشرين ألف عميل في الولايات المتحدة وما حولها خلال ثلاث سنوات وهذا ما يزعج القيادات الدينية ، حيث أصبح الطلاق هكذا في متناول الجميع ، وأشارت الأرقام إلى أن 6% من حالات الطلاق في بريطانيا تتم عبر الإنترنت ،

ووصل المجموع الكلي لحالات الطلاق في بريطانيا وويلز إلى 47000 حالة شهرياً ، وحوالى ألف طفل تحت سن المدرسة يعانون من آثار الطلاق أسبوعياً فضلاً عن زيادة نسبة المنتحرين من الشباب لعدم إحساسهم بالأمان الأسري .

والجدير بالذكر أن معدلات الطلاق تختلف من مجتمع لآخر لاختلاف القيم و العادات الاجتماعية واختلاف الثقافة والدين وخصائص المجتمع وتنوع طبقاته ، بالإضافة إلى اختلاف المعدلات بين المجتمعات المتقدمة والأخرى النامية ، أيضا تختلف المعدلات من المجتمع الريفي عن الحضري بزيادة ملحوظة في الحضر عن الريف حيث توضح الإحصائيات الرسمية في مصر سنة 1996 أنها 8.64 في الألف في الحضر بينما في الريف 7.05 في الألف ، وربما يرجع ذلك إلى أنماط الحياة والمعيشة في الريف المختلفة عن الحضر، كذلك تمسك أهل الريف بقيم معينة لا يجد الحضريون حرجاً من التخلص منها ، على الرغم من ذلك هناك ملحوظة هامة وهي أن الإحصائيات الرسمية الخاصة بمحافظة سوهاج سنة 1996جاء فيها معدل الطلاق في الريف 8.05 في الألف بينما هي في الحضر 5.64 في الألف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،1996) أي النسبة في الريف أكبر من الحضر وربما يرجع ذلك إلى أنه من القيم الموروثة في صعيد مصر حظر زواج المطلقات مرة أخرى بينما المطلقة في الحضر تتزوج ثانية بدون قيود .

ولعل زيادة عدد قضايا الطلاق المطروحة أمام المحاكم فى سوهاج من النساء توضح مدى تأثير الصحوة النسائية جهة حقوقهن القانونية والحياتية المختلفة مما يثير تزمرهن إذا وجدن ما يكدر عليهن صفاء الحياة الأسرية وقد كانت هذه القضايا فى محافظة سوهاج عام 2002 (306) قضية زادت زيادة كبيرة جداً عام 2003 لتصبح (506) قضية

ومن الممكن القول أن ارتفاع معدلات الطلاق قد لا يشير لدى البعض إلى تبرم حاد بالعلاقة الزوجية أو بالأسرة بل يشير إلى إصرار متزايد على جعل تلك العلاقات الزوجية والأسرية أكثر إشباعاً وإرضاءً (جيدنز،1661،2002) ، ولكن إذا فشل فى تحقيق هذا الهدف تعرضت الأسرة لمشكلة الطلاق.

التوجه النظرى للدراسة :

لقد اتخذت الدراسة من نظريتى التبادل الاجتماعى والصراع توجهاً نظرياً لها، حيث نجد الارتباط بين تلك الدراسة ونظرية "بيتر بلاو" عن التبادل الاجتماعى فى فرضيته القائلة "كلما ازداد انتهاك التزامات التبادل أثناء علاقات التبادل ، ازداد اتجاه الأطراف المحرومة بفرض عقوبات سلبية على هؤلاء الذين ينتهكون معايير التبادل" ، وكذلك فرضيته "عندما لا تتحقق المعايير التى تحكم العدالة أثناء التبادل ازداد ميل الأطراف المحرومة إلى معاقبة هؤلاء الذين ينتهكون المعايير" (تيرنر،358،2000)

وبما أن العلاقات الزوجية بين الزوج والزوجة تقوم على تبادل الاحتياجات والفوائد والإلتزام بالواجبات المنوطة بكل منهما ، وأيضاً الوفاء بحقوق كل منهما تجاه الآخر، فإذا حدث تقصير فى ذلك وشعر أحد الزوجين بأنه يعطى أكثر من الطرف المقابل وأن فوائده فى عملية الزواج أقل بكثير من المتوقع وأن الطرف الآخر لا يلتزم بمعايير التبادل داخل الأسرة ، فتبدأ هنا المشكلات لمحاولة فرض الطرف المحروم الإلتزام بأداء الواجب والحصول على الحق كمعايير للعلاقات الأسرية ، وإذا لم تتحقق العدالة فإنه يقرر إنهاء تلك العلاقة بالطلاق وهى النهاية السلبية والنتيجة الحتمية لعدم الإلتزام بمعايير تبادل الاحتياجات فى العلاقة الزوجية .

ومن ناحية أخرى نجد أن الصراع أصبح بعداً واقعياً من أبعاد واقعنا الاجتماعي على مستوى مجتمعنا الأسرى الصغير ومستوى مجتمعنا الأكبر ، ومن أساسيات هذا المدخل أن هناك مصدرين للصراع هما الاختلاف والتشابه ، ويعود الصراع إلى الكراهية وتعارض المصالح والأهداف ، فحين تتجانس المصالح تقل حدة الصراع و حين تتصارع تزداد حدة الصراع ، وهذا ما يحدث أحياناً داخل المؤسسة الأسرية عندما تتعارض المصالح بين أطرافها .

وعلى جانب آخر نجد أن { داهرندروف } قد أرجع الصراع إلى القوة وتوزيع السلطة حيث إن توزيع السلطة في أى منظمة يتكون من فئتين الفئة المُسيطرة والفئة المُسَيطر عليها ويبدأ الصراع هنا من أجل السلطة حيث تحاول الفئة الأولى الإبقاء على الوضع السائد لأنها المستفيدة ، بينما الفئة الثانية تحاول إعادة توزيع السلطة (Farganis ,1993,224،

وتعتبر الأسرة منظمة ضمن منظمات المجتمع تتمثل بداخلها سلطة الأب والأم ، تقليدياً تكون الفئة المُسيطرة هى سلطة الأب والخاضعة هى الأم والأبناء ، وربما وجد الصراع بين الأب و الأم لتقسيم جديد للسلطة حسب تغير الظروف والأدوار داخل البناء الأسرى حيث خروج المرأة للعمل واستقلالها اقتصادياً وتقلدها مناصب قيادية خارج الأسرة أحياناً ما تؤثر عليها فى نظرتها لتقسيم السلطة داخل الأسرة عندما لا تستطيع الفصل بين قراراتها فى العمل والأخرى الأسرية ، وأحياناً أخرى تنوء من ثقل المسئولية التى يلقيها على كاهلها الزوج تاركاً لها كل السلطات والمسئوليات الأسرية مكتفياً بالعمل خارج المنزل لتوفير المال ، وهنا تواجه المرأة مشكلة صعوبة التكيف مع تلك الأدوار المتعددة وفى كلا الحالتين ينشب الصراع .

يرتبط ذلك برأى { جولس هنرى } الذى أرجع الصراع إلى قلق الإنسان وسعيه إلى إشباع احتياجاته المادية متناسياً النواحي العاطفية التي تربط الزوج بالزوجة والوالدين بالأطفال حيث أصبح الإنسان يركز على البناء الفيزيقي

إذن يرى هذا المدخل الصراعي أن النزاعات والخلافات الأسرية أمر طبيعي ناتج عن عدم المساواة في الحقوق والواجبات ، وينشأ الصراع كى تتحقق المساواة ، وقد تؤدى حدة الصراع إلى مشكلة الطلاق ، هذه المشكلة التى يمكن تحليلها في ضوء مفهومات الصراع الناتجة عن توقعات أدوار الزوج والزوجة والأبناء مثل توقع الزوج من زوجته أن تكون مطيعة له مثلما كانت والدته لأبيه ، بينما تطمح هى إلى وظيفة اجتماعية خارج المنزل تحقق لها مكانة متساوية مع زوجها بحيث لا يفرض سيطرته عليها" حيث ترى { جيت سيرى } أن الأسرة تمثل نسقاً اجتماعياً يحمل بين أنماطه المكونة له معايير متصارعة لا تقبل التعايش معاً مثل المعايير الشخصية والمصالح الذاتية لأفراد الأسرة التى لا تتفق في أهدافها مع معايير المجتمع الموروثة التى تؤدي بالتالى إلى الصراع.

وأخيراً فربما كان النهج الذي يسير عليه المدخل الصراعي في تفسيره للعلاقات داخل البناء الأسري موضوعياً بالنسبة لنشوب الصراع بين طرفي هذا البناء نتيجة الاختلافات في وجهات النظر وممارسة الأدوار الأسرية المختلفة ، ولكن هذا الصراع ليست له صفة الدوام ، ولكنه يأخذ شكلاً عرضياً يؤدى أحياناً إلى تقويض الأسرة والطلاق ، وأحياناً أخرى

يكون سبباً في زيادة التماسك الأسرى باكتساب خبرات حياتية تحمى الأسرة فيما بعد من نتائج الخلافات وتقوي الروابط بين أطرافها ضد أي تيارات صراعية .

تأثير الطلاق على البناء الداخلى للأسرة :

بالتأكيد أن من حق الأبناء أن ينشأوا في أسرة متماسكة ، إلا أنه قد يكون طلاق والديهم أفضل بالنسبة لهم إذا ما وصلت العلاقة بينهم إلى زيادة الشجار و النزاع والهجر وما إلى ذلك مما يعطى الأبناء إحساساً بالحيرة والتمزق ويضعهم في حالة توتر تدمر نفسياتهم وتعطيهم صورة سلبية عن الحياة والزواج والجنس الآخر ، فإذا ما استحالت الحياة فلا بد أن تكون النهاية كما جاء في القرآن الكريم [فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ] [سورة البقرة آية 229] حفاظاً على نفسية الأبناء وحسم الأمر بين زوجين استحالت عشرتهما .

وسوف نتناول التأثير السلبي للطلاق على كل طرف من أطراف البناء على حدة فيما يلي :-

تأثير الطلاق على المُطَلق :

معظم الأزواج الذين تم طلاقهم يعبرون عن أنه توقف إمدادهم بالعاطفة والحب بمجرد فض علاقتهم الزوجية ، بل تصبح أفكار المطلق متذبذبة ومشوشة ، يشعر بالوحدة والاغتراب ، كما نجد أن المجتمع دائماً ما يحترم الشخص المتزوج في حين يتخوف من المطلق ، وهنا يشعر المطلق بشيء من المهانة ، بالإضافة إلى ما يتكبده المطلق من تكلفة مادية ، كما يفقد الأب غالباً علاقته بأبنائه بعد الطلاق .

تأثير الطلاق على المُطَلقة :

وإذا كنا قد أوضحنا التأثير السلبي الكبير للطلاق على الرجل فإن التأثير الأشد قسوة يكون على المرأة ، وإذا ما كانت المرأة عادة لا تدفع في الطلاق مالاً إلا أنها تخسر من

حياتها ومستقبلها أكثر مما يخسر الرجل فغالباً ماتفقد المطلقة احترام المجتمع لها وتفقد أيضاً إحساسها بالاستقرار الأسرى ، كما أن كثيراً ممن يحيطون بها تجدهم يشعرون بالخوف من تعاملهم معها أو دعوتها إلى بيوتهم حيث إن المجتمع يعتبرها مصدر خطر عليه لهدمها البناء الداخلي لأسرتها وهو النظام الذي يقدسه المجتمع في العادة ويبنى عليه أمنه واستقراره .

ومن التأثيرات السلبية للطلاق على المرأة أيضاً أن نظرتها لذاتها تصبح غير إيجابية فلا تتوحد معها بل يحدث انفصام بين الذات الفردية والأنا الاجتماعية عندها .

كما أن عدم أحقية المرأة في منزل الزوجية إذا لم تكن حاضنة وتعرضها للفقر ما لم تكن عاملة يعتبر من سلبيات الطلاق التي تتعرض لها، وغالباً ما تظل المرأة المطلقة بلا زواج أو تلجأ للزواج العرفي أو قبول الزواج مجبرة بناء على ضغط الأهل من شخص غير ملائم ، كما أن الأمهات المطلقات اللائى لديهن أبناء ذكور في سن المراهقة ويعيشون معهن يجدن أنفسهن في موقف أكثر صعوبة في محاولة فرض سلطتهن عليهم (272 Vander, 1990,)لاحتياج الأبناء الذكور في تلك المرحلة للأب بسيطرته وحنانه ، كما أن المطلقة تشعر بالمرارة من افتقادها لأبنائها إذا لم تكن حاضنة . وأخيراً ليس من السهل عليها أن تنجح في تكوين بناء أسرى جديد مستقر داخل مجتمع ينظر إليها نظرة المخطئة في حق نفسها وأسرتها ومجتمعها .

آثار الطلاق المشتركة بين المطلق والمطلقة :

وجد الباحثون أن الأمهات والآباء المطلقين أكثر اضطراباً من هؤلاء أصحاب الأسر المتماسكة ، ويعانى المطلقون معاناة كبيرة في السنتين الأولتين من الطلاق حيث إنهما لا يقدران على التواصل الجيد مع أطفالهما فيكونان أقل حناناً معهم من أصحاب الأسر المتماسكة فضلاً عن تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطرفين كل حسب ظروفه وظروف طلاقه . كما تظهر آثار التجربة الفاشلة على شكل انكسارات نفسية وأحياناً ندم ونزوع للانتقام بالإضافة إلى المعاناة في متابعة الإجراءات الروتينية للطلاق بين المحاكم والمحامين التي غالباً ما تأخذ فترة زمنية طويلة فتجعل حياة الاثنين غاية في الاضطراب .

الآثار السلبية للطلاق على الأبناء :

إن الوالدين يعتبران هما الأعمدة الأساسية في بناء الأسرة وإذا انهار أحد هذه الأعمدة تقوض البناء الأسرى كله ، فمن خلال أنماط التفاعل الاجتماعي التى تحدث بينهما تتشكل علاقات الأبناء وتفاعلاتهم فهى المؤثر الأساسي في النمو الانفعالي والعاطفي للأبناء وفي البناء السليم للشخصية، حيث أثبتت إحدى الدراسات أن الصراع الزواجي يتلف علاقة الطفل بوالديه ويضعف تأثير الأبوين على الأطفال ويؤثر بصفة غير مباشرة على تنمية الطفل ، وعندما تزيد حدة الصراع لدرجة العنف فإن التأثير السلبي على الأطفال يكون مستمراً وبشكل أقوى ، وبعد أن يحدث الطلاق بعد ذلك الصراع والعنف فغالباً ما تثار مشكلات حول حضانة الأطفال ومن أحق بحضانتهم ومشكلات الإنفاق عليهم ومستحقات كل من الطرفين ، وما إلى ذلك من المشكلات التي لا ينجح الآباء في حجبها عن مسامع الصغار والتى تحدث قلقاً نفسياً داخل نفوسهم الصغيرة ، فضلاً عن شعور الأبناء بعدم الأمان نتيجة التفريق بين الأخوة فمن تم منهم السن القانونية لحضانة الأب ينتقل إليه ومن هم دون ذلك يبقون في حضانة الأم ، فانتقال الابن إلى مكان إقامة آخر تبعاً لأحقية حضانته قد يؤدى إلى تغيير المدرسة والأصدقاء والعلاقات الاجتماعية مما يخلق عوائق تمنع تكيفه مع المواقف الجديدة ، ويؤدى به إلى عدم الشعور بالأمان ، وبالتالى الشعور بالخوف . أيضاً انفصاله عن إخوته قد يشعر بعضهم أن هناك تمييزاً في المعاملة وأن أحد الوالدين يفضل أحد الأبناء عن الآخرين نتيجة لصغر سنه وقلة خبراته وغيرها ، فالطلاق إذن يشرد الأبناء بين الأب والأم ويجعل الطفل تائهاً بينهما فيشعر أنه ليس كغيره من أنداده الذين ينعمون بحياة أسرية مستقرة . وإذا ما كان الأب والأم المنفصلان شديدي الكراهية لبعضهما ولم يراعيا مشاعر الصغار يلجأ كلٍ منهما إلى بث الكره في نفوس الصغار جهة الطرف الآخر إمعاناً في الكيد له وهذا ما يدمر نفوسهم البريئة .

إن الحرمان الوالدي له آثار سيئة على نمو الصغار الجسمي والعقلي والاجتماعي والنفسي ففي دارسة لـ {بولبى } ذكر نتيجة الحرمان الأمومى على الطفل أنه يؤدى إلى انخفاض ذكائه وتحصيله المدرسي وقدرته على إقامة علاقات مع الآخرين .

وفي دراسة لـ { بيلر } عن أثر غياب الأب ظهر أن وجود الأب في الأسرة يؤدي إلى اكتساب الابن السلوك الذكري بدرجة واضحة ، فالطفل قد يصبح سلوكه مائلاً إلى السلوك الأنثوى أو سلوكاً ذكرياً بشكل متطرف ، وعلى جانب آخر أثبتت دراسة لـ { جون سانتروك} أن الأبناء فاقدي الأب بالطلاق أكثر عدوانية من الذين فقدوه بالموت .

إن فقدان الأب فى الأسرة يعنى فقدان الأبناء للقدوة التي يمكن أن يحتذوا بها ، لذا يكون الشعور بعدم الاستقرار الأمني في حالة فقده وإمكانية التعرض للانحراف .

وفي دراسة لـ { شلدون واليانورجلوبك } أثبتا فيها أن وقوع الجناح أكثر احتمالاً بين الأطفال الذين انحدروا من أسر تعرضت للطلاق .

لذ فإننا نقول أن الإبن فى الزواج التعس المنتهى قد يتحول إلى نقمة على الوالدين وعلى نفسه.

وبازدياد حالات الطلاق يزداد عدد الأبناء للآباء المطلقين الذين لا يجدون رعاية والدية متكافئة مع أمثالهم فى الأسر المستقرة مما يجعلهم ناقمين على حياتهم ، مرضى المشاعر إلى درجة أنه يمكن أن نطلق عليهم مطلقين المستقبل ، وثمة حقيقة مهمة فى هذا السياق مفادها أنه كلما كان الأطفال فى عمر متقدم زاد تأثرهم بطلاق والديهم نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً لأن إدراكهم يكون أكثر نضجاً وتفاعلهم مع والديهم وارتباطهم بهم يزداد كلما تقدمت أعمارهم .

الأدبيات السابقة :

الدراسة الأولى لـ{ جودس والرستين } و { جون كيلى } لمعرفة تأثير الطلاق على الأبناء قام فيها الباحثان بالدراسة على 31 طفل لـ 60 زوج منفصلين حديثاً وكانوا على اتصال بالأطفال وقت الطلاق فى المحكمة ثم بعدها بسنة ونصف ثم خمس سنوات ، فأوضحت الدراسة أن الأطفال أظهروا قلقاً عاطفياً شديداً وحاداً وقت الطلاق وأطفال سن ما قبل المدرسة كانوا مضطربين وخائفين ، والأطفال الأكبر سناً كانوا قادرين على أن يفهموا دوافع طلاق والديهم ، ولكنهم قلقين جداً من آثار الطلاق على مستقبلهم ، وبانتهاء

السنة الخامسة وجد الباحثون أن ثلثى الأطفال يتغلبون على مشاكل حياتهم المنزلية والتزاماتهم المادية والثلث الأخير غير راضين عن حياتهم ومعرضين لليأس والشعور بالوحدة ، ولقد أظهر البحث أن الأطفال يحققون نجاحاً أكثر عندما يخضعون لعلاقة مستمرة مع الوالدين بعد الانفصال أكثر من رؤية أحد الوالدين فقط بانتظام

(, Giddens,1992.442))

من تحليل الدراسة نلاحظ ارتباطها مع البحث الراهن في الهدف وهو تأثير الطلاق على الأبناء ولكن هناك اختلاف في الفترة العمرية لهؤلاء الأبناء في البحثين ، وانتهت هذه الدراسة بإثبات التأثير السلبى للطلاق على الأبناء مع اختلاف شكل التأثير باختلاف السن وزيادة فترة الملاحظة للأبناء أثناء نظر القضايا في المحكمة .

الدراسة الثانية بعنوان طلاق الوالدين أثناء المراهقة والتكيف في الرجولة المبكرة

ناقشت الدراسة تأثير طلاق الوالدين أثناء فترة المراهقة وتأثير وجود الصراع بينهما ومقدار الألفة مع الآباء على تكيف الشاب البالغ ، وقد طبقت الدراسة على 146 شابة ، و21 شاب أجابوا على استمارة استبيان تتصل بتكيفهم الاجتماعي النفسي وعلاقتهم الحالية مع الآباء ومقدار الصراع الذي شهدوه بين آبائهم أثناء المراهقة .

وقد ركزت هذه الدراسة على فترة المراهقة والشباب كما أنها أوضحت أن ردود أفعال الأطفال والبالغين لطلاق والديهم تختلف بطريقة كيفية ، فربما يكون البالغون أكثر قدرة على فهم الأسباب التي كانت وراء الانفصال الزواجي أكثر من الأطفال .

ومن نتائج الدراسة أن عينة البحث قد شهدت صراعات ضارية بين الآباء وهي مرتبطة سلبياً مع التكيف والألفة الحالية مع الآباء ، وهناك علاقة ضعيفة مع كلا الوالدين ترتبط بشكل سلبي مع التكيف الاجتماعي النفسي، بينما نسبة صغيرة من العينة تمتعت بالألفة مع أحد الوالدين مما أثر بشكل إيجابي على التكيف لديهم .

من تحليل الدراسة تتضح العلاقة بينها وبين البحث الراهن في اشتراكهما في الفترة العمرية للعينة وهي التي يكون فيها تأثير الطلاق أكثر وضوحاً، وفالإجتهاد في معرفة التأثير

الاجتماعي والنفسي للطلاق على الأبناء ،كما اتخذ البحث من نظرية الصراع اتجاها نظرياً له وهو ما أثبتت الدراسة تأثيره السلبي على تكيف الأبناء .

الدراسة الثالثة بعنوان [أبعاد قضية الطلاق] اهتمت فيها الباحثة بالإجابة عن سؤال رئيسي مؤداه لماذا يقع الطلاق ؟ وكانت عينة الدراسة عبارة عن 158 مطلقة – طبقت عليهم استمارة استبيان عن الأسباب المختلفة للطلاق وأيضاً مشكلاته ، وخرجت ببعض النتائج منها :-

1- نصف العينة من المطلقات يتراوح أعمارهن بين 18 : 30 سنة، كما أن نصف العينة لديهن الاستعداد للزواج مرة أخرى وأكثر من ثلثي العينة يرفضن العودة للزوج لو توافرت لهن فرص الرجوع .

2- من أسباب الطلاق :

- سوء خلق الزوج - تقصير المرأة في حق نفسها

- تدخل أهل الزوج - عدم وجود حب ومودة بين الطرفين

3- هناك مشكلات مترتبة على الطلاق مثل ضياع الأبناء ومعاناة المرأة من نظرة المجتمع لها مع إحساسها بالضعف والضيق المادي إن لم تكن عاملة.

من تحليل الدراسة نجد ارتباطها مع البحث الراهن ارتباطاً مباشراً فى دراسة أسباب الطلاق ونتائجه ولكن تركيزها الأساسي كان على أسباب الطلاق أما البحث الحالي فيركز على النتائج السلبية للطلاق حيث تتجه معظم الأبحاث للإهتمام بأسبابه وقليل من الاهتمام بنتائجه التى هى أكثر أهمية ، وعلى جانب آخر أثبتت هذه الدراسة حقيقة مهمة وهي أن معظم المطلقات من الشابات فى مقتبل العمر وهذا نذير خطر على استقرار المجتمعات يبين أثر اعتناق بعض من الاتجاهات الحديثة عن الحياة الزوجية العصرية .

وقد تبلورت مشكلة البحث لدى الباحثة بعد تحليل هذه الأدبيات وغيرها والاستفادة منها والبدء من حيث انتهت .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية تحاول التعرف على مشكلة الطلاق فى المجتمع ومسبباتها وما يرتبط بها من نتائج سلبية على البناء الداخلي للأسرة من خلال التعرف على تلك المشكلة ممن وقعوا فيها من المطلقين والمطلقات وكذا معرفة نتائجها النفسية و الاجتماعية والاقتصادية على الأبناء الذين شاءت أقدارهم بانفصال والديهم بالطلاق ، وفى هذا الإطار تم تحديد أهداف الدراسة وهى كالتالي :-

1) التعرف على الأسباب المستحدثة التى ظهرت فى المجتمع وكانت سبباً فى ارتفاع معدلات الطلاق .

2) التعرف على تأثير الطلاق على البناء الداخلى للأسرة

وفى ضوء هذه الأهداف تم وضع التساؤلات الآتية :

1- ما هى الأسباب الاجتماعية المستحدثة المتسببة فى حدوث الطلاق وارتفاع معدلاته ؟

2- ما هى الأسباب الاقتصادية المستحدثة المتسببة فى حدوث الطلاق وارتفاع معدلاته ؟

3- ما هى الآثار النفسية الناتجة عن الطلاق على المطلقين والأبناء ؟

4- ما هى الآثار الاجتماعية الناتجة عن الطلاق على المطلقين والأبناء؟

5- ما هى الآثار الاقتصادية الناتجة عن الطلاق على المطلقين والأبناء؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة والمنهج المقارن وكذلك دراسة الحالة .

ومن الأدوات : المقابلة غير المقننة مع المطلقين والمطلقات ، واستمارة إستبار تم تطبيقها على الأبناء لوالدين منفصلين بالطلاق وذلك بعد إجراء " Pre-test " للاستمارة على عدد عشرين مبحوث ومبحوثة وبناء عليه تم تغيير بعض المتغيرات وترتيب الأسئلة لتأتى بنتائجها المرجوة ، كذلك بعض السجلات الرسمية ، أيضاً اختبار كا2 الإحصائي .

أما عن عينة البحث : فقد تم اختيار عينة عمدية مكونة من أربعة من المطلقين اثنين ذكور واثنتين إناث ، واختيار عينة عمدية من الأبناء لأمهات وآباء مطلقين من بعض المدارس ومن الجامعة فى مدينة سوهاج وعددهم مائة مفردة نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث .

أما عن شروط اختيار العينة : بالنسبة للمطلقين والمطلقات أن يكون الطلاق وقع منذ ثلاث سنوات فأكثر حتى يتأكد للمبحوثين الإحساس بنتائج الطلاق ومن ثم يكون هناك دقة فى التعبير عنها، و يكون لهم أبناء لأن المطلقين الذين لديهم أبناء يكون إحساسهم بمشكلات الطلاق أكثر من غيرهم، أما الأبناء فتتراوح أعمارهم مابين 10 سنوات:20 سنة، حيث إن تلك الفئة العمرية هى أكثر تأثراً بما يحدث داخل الأسرة من غيرها من الفئات الأصغر والأكبر.

تحليل وتفسير جداول الدراسة

وصف عينة الدراسة :

أوضح الجدول (رقم 1) نسب أعمار المبحوثين والمبحوثات والتي حرصت الباحثة أن تكون أعداد كل فئة متقاربة بين الذكور والإناث للحصول على نتائج أكثر دقة وقد جاءت أكبر نسبة 32% في فئة السن (- 20 سنة) وهم في المرحلة الثانوية وبعضهم في الجامعية تليها فئة (-15سنة) 27% وهم في المرحلة الإعدادية وهاتان الفئتان هما أكثر الفئات تأثراً بفقد الأب أو الأم بالطلاق ، أما فئة 20 سنة فكانت 23% وهذه الفئة في المرحلة الجامعية وتعتقد الباحثة أن هذه الفئة هم أكثر تحملاً لآثار الطلاق ، أما فئة 10 سنوات فكانت 18% وهم في المرحلة الإبتدائية وهؤلاء يتأثرون بطلاق والديهم وإنما إدراكهم للأمور يكون أقل من فئات السن الأكبر.

أما عن مكان إقامة المبحوثين بعد طلاق الوالدين فأوضحت بيانات الجدول (رقم 2) أن نسبة الإقامة مع الأم أكبر نسبة مع ملاحظة أن نسبة إقامة الإناث مع الأم 66% أكبر من نسبة إقامة الذكور 38% معها وجاءت نسبة الإقامة مع الأب في الترتيب الثاني وكانت للذكور 46% وهي أكبر من الإناث 12% أما الإجابات الأخرى فجاءت في الترتيب

الثالث حيث أجاب (5) ذكوربأنهم يعيشون في ملجأ للأيتام ، (3) يعيشون مع الجدة, أما الإناث فأجابت (3) بإقامتهن في ملجأ للأيتام بينما أجاب (8) منهن بإقامتهن مع الجدة.

وكان تفسير هؤلاء الذين أجابوا بالإقامة مع الجدة بأن الأب والأم كل منهما تزوج ويعيش حياته بعيداً عنهم , أما من يقيمون في الملجأ فأفادوا بأن كلا من الأب والأم أيضاً تزوجوا ولم يعد لهم من يرعاهم وأحد الطرفين (رماهم للآخر) – على حد تعبيرهم – فلم يجد سوى الذهاب بهم إلى الملجأ الذي يتضررون منه كثيراً .

وقد أثبتت المعالجة الإحصائية وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بإقامتهم فقد جاءت كا2دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 01, ، 2 درجة حرية ، وذلك لأن معظم البنات تستمر إقامتهن مع الأم في حين أن الأولاد دائماً ما ينتقلون إلى الإقامة مع الأب عند بلوغ السن القانونية.

أما عن عدد سنوات طلاق والدي المبحوثين فأوضح الجدول (رقم 3) أن الذين مرت على طلاق والديهم خمس سنوات هم أكبر نسبة 33% وتقاربت نسب الذكور والإناث يليها فئة 6 سنوات فأكثر 28% وتقاربت نسب (منذ 3سنوات) (منذ 4 سنوات) فكانت 20% ، 19% على التوالي ،وتعتبر هذه النسب في صالح البحث فكلما زادت سنوات الطلاق كان الإحساس بمشكلاته والتأثر بها أكثر عمقا.

التأثير النفسى للطلاق على الأبناء :

لقد أقرت نسبة 69% من عينة البحث بشعورهم بالوحدة (جدول رقم 4) وكانت نسبة الإنات أكبر من نسبة الذكور , بينما أجاب 23% أنهم لا يشعرون بأي وحدة وكانت هذه الإجابة لدى الذكور بنسبة أكبر 34% من الإناث 12% , أما الذين يشعرون بهذه الوحدة أحياناً فكانت نسبتهم 8 % وقد أثبتت المعالجة الإحصائية الفروق الجوهرية بين الذكور والإناث في هذا الصدد حيث جاءت قيمة كا2 دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 05, و 2درجة حرية ، وربما يرجع ذلك إلى أن الأولاد لديهم حرية أكبر في الخروج من المنزل وعمل الصداقات وغيرها , أما البنات فالوقت الذي يقضينه في المنزل يكون أكبر

من وقت الأولاد , لذا يشعرن بالوحدة إذا ما فقدن أحد الأبوين و الذي يترتب عليه فقدانهن للألفة مع الآخرين .

وعن الشعور بالكره تجاه الوالدين أجاب 60% من عينة البحث أنهم لا يشعرون بالكره تجاه والديهم لإقدامهم على الانفصال بالطلاق وجاءت نسبة الإناث أكبر 64% من الذكور 56% على حين جاءت نسبة من يشعرون بالكره تجاه الوالدين في بعض الأحيان 24% وتساوت النسب بين الذكور والإناث ،أما الذين أجابوا بشعورهم بالكره فعلا لأبويهم نتيجة لطلاقهم فكانت نسبتهم 16% وجاءت هذه النسبة لدى الذكور أعلى قليلاً من الإناث (جدول رقم 5) وربما يفسر هذا الاختلاف البسيط في النسب أن الإناث أكثر عاطفة فيكون ارتباطهن بالوالدين إلى حد ما ملحوظ مهما كانت الظروف المحيطة ولا توجد فروق جوهرية بين الطرفين فيما يتعلق بذلك حيث جاءت كا2غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 05, ودرجة حرية2.

أيضاً أجاب 69% من عينة البحث بأنهم يشعرون بالحرج من زملائهم عندما يسألونهم عن والديهم وجاءت نسبة الإناث أعلى من الذكور بينما أجاب 12% بأن هذا الشعور ينتابهم في بعض الأحيان فقط وكانت نسبة الذكور هنا أعلى من الإناث ولكن الذين أقروا بأنهم لا يشعرون بأي حرج في ذلك كانت نسبتهم 19 % وكانت نسبة الذكور أعلى بكثير من الإناث (جدول رقم 6) ، ومن المعالجة الإحصائية اتضح أن هناك فروقاً جوهرية بين الذكور والإناث حيث جاءت كا2دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 05, ودرجة حرية 2 وربما يوضح ذلك مدى حرص الإناث على المعيشة في أسرة متكاملة وإذا ما افتقدنها فهذا يمثل بالنسبة لهن الشذوذ عن القاعدة الموجودة في المجتمع وذلك ما يدعوهن للحرج لاختلافهن عن غيرهن وهذا الشعور لديهن أكبر من الذكور .

ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة كبيرة 68% من عينة البحث يفضلون العزلة عن الآخرين من أصدقائهم وزملائهم وذلك نتيجة لطلاق والديهم وهذا تأثير سلبي للغاية عليهم ومن الملاحظ أن نسبة الإناث ممن يفضلن هذه العزلة أكبر من الذكور, أما من أجابوا بأنهم يفضلون الإندماج بالآخرين فكانت نسبتهم صغيرة 32% من عينة البحث وكانت نسبة

الذكور أكبر من الإناث (جدول رقم 7) وهذه النسب توضح مدى سلبية تأثير انفصال الوالدين بالطلاق على الأبناء نفسياً .

وقد جاءت الفروق جوهرية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بذلك الإندماج حيث جاءت كا2 دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 05, ودرجة حرية (1).

أما عن أسباب تفضيل 68% من عينة البحث للعزلة فقد أوضحها لنا الجدول (رقم 8) حيث أجابت نسبة كبيرة من عينة البحث بأنهم يفضلون العزلة خوفاً من التطرق بالحديث مع الآخرين عن أسرهم المفككة وهذا ما يصيبهم بالضيق والحرج وكانت هذه النسبة 51.5% بزيادة في نسبة الإناث عن الذكور أما الخوف من التعامل مع الناس فكانت النسبة 11% بزيادة قليلة بالنسبة للإناث عن الذكور أما الإجابات الآخرى فكانت نسبتها لدى العينة كلها 35.5% وانحصرت إجاباتهم في " باشعر إن الآخرين أفضل مني علشان بيعيشوا مع أسرهم "أجاب بذلك 8 من الذكور و 5 من الإناث ، أيضاً " بأشعر إن الآخرين بيتكلموا عن ظروفي بينهم وبين بعض " أجاب بذلك 4 من الذكور و 7 من الإناث ويبين ذلك مدى الألم الذي يصيب نفوس الأبناء بطلاق والديهم وشعورهم بأنهم يعيشون حياة غير طبيعية قياساً بحياة الأصدقاء والزملاء .

وأضافت بيانات الجدول (رقم 9) أسباب تفضيل 32% من عينة البحث للاندماج مع الآخرين حيث أجابت النسبة الأكبر 44% أنهم يفضلون الاندماج لنسيان مشكلات الأسرة وقد زادت هنا نسبة الإناث بصورة ملحوظة عن الذكور أما نسبة من أجابوا بأنه " ما حدش قدامي غيرهم" أي أنهم بفقدان أسرتهم وانهيار الروابط بين أفرادها لم يعد أمامهم سوى العلاقات مع الأصدقاء والزملاء فكانت نسبتهم 22% من العينة كلها وتقاربت فيها نسب الذكور والإناث ، أما الإجابات الأخرى فكانت 34% زادت فيها نسبة الذكورعن الإناث وكانت هذه الإجابات عبارة عن " لو ماندمجتش معاهم أموت من التفكير " أجاب بذلك 5 من الذكور ، 2 من الإناث " الحياة عاوزة كده" أجاب بذلك 4 من الذكور.

التأثير الاجتماعى للطلاق على الأبناء :

كشف تحليل بيانات الجدول (رقم 10) أن نسبة كبيرة من عينة البحث (61%) يعتبرون طلاق والديهم عاراً يصيبهم وقد زادت نسبة الإناث هنا زيادة طفيفة عن الذكور، أما الذين رفضوا ذلك فكانت نسبتهم ضعيفة 23% وقد زادت لدى الذكور عن الإناث أما من أجابوا بإلى حد ما فكانت نسبتهم 16% من العينة بزيادة قليلة في نسبة الذكور عن الإناث .

وقد أثبتت هنا المعالجة الإحصائية عدم وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث حيث جاءت كا2 غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 05, ، درجة حرية (2) .

ومن ناحية أخرى نجد 63% من عينة البحث يشعرون بابتعاد الآخرين عنهم لانتمائهم إلى أسر مفككة بالطلاق وهنا زادت نسبة الإناث 63% عن الذكور 58% ، أما الذين أجابوا بالنفي فكانت نسبتهم صغيرة 14% ، على حين أجاب 23 % بأنهم أحياناً ما يشعرون بذلك (جدول رقم 11) ، وثبت من المعالجات الإحصائية أنه ليست هناك فروق جوهرية بين الإناث والذكور في هذا الصدد حيث جاءت كا2 غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 و 2 درجة حرية.

وقد أجاب 56% من عينة البحث بأنهم يفضلون إقامتهم السابقة مع الأسرة قبل انفصال والديهم بالطلاق بزيادة نسبة الإناث 60% عن الذكور52% ، أما الذين يفضلون الإقامة الحالية مع أحد الوالدين وغيرها فكانت نسبتهم 44% مع الأخذ في الاعتبار أن جميع المقيمين حالياً من الذكور والإناث في ملجأ للأيتام أقروا بتفضيلهم للإقامة السابقة ، وهم (5) من الذكور ، (3) من الإناث ، وإننا لنجد هناك ترابطاً بين تلك البيانات للجدول (رقم 12) والبيانات التى سبق إيضاحها بالجدول رقم (3) والذى بين مع من يقيم المبحوثين والمبحوثات حيث تضرر جميع من يقيمون في ملجأ للأيتام وأكد ذلك تأكيدهم أفضلية حياتهم السابقة قبل دخولهم الملجأ بعد انفصال والديهم بالطلاق.

وقد فسرت بيانات الجدول (رقم 13) أسباب تفضيل 44% من المبحوثين لإقامتهم الحالية سواء مع أحد الوالدين أو الجدة حيث أجابت نسبة كبيرة منهم 64% بأن معيشتهم مع الوالدين قبل الانفصال كان كلها مشاكل وتقاربت نسبة الذكور مع الإناث ،

أما الذين فضلوا ذلك لإحساسهم حاليا بالاستقرار والأمان فكانت نسبتهم 16% بزيادة في نسبة الإناث عن الذكور علي حين أجاب 20% من العينة بإجابات أخري انحصرت في "أمي موفرة لي كل اللي أنا عاوزاه (عاوزه) " وهؤلاء هم الذين يعيشون مع الأم حالياً (2ذكور ، 2 إناث) ، " كده مرتاحين من النكد اليومي " وأجاب بذلك (4ذكور ،1إناث) .

وهنا نلمس مدى المعاناة التي كان يعيش فيها الأبناء للصراع الدائر بين الوالدين قبل الطلاق والذي عبر عنه البعض بالنكد اليومي ، وذلك ما جعل نسبة كبيرة من الأبناء يفضلون معيشتهم مع أحد الوالدين أو مع الجدة للخلاص من المشكلات والصراعات اليومية ، رغم تعرضهم للحرمان من أحد الوالدين وما يتبعه من سلسلة حرمان أخرى.

وقد أوضح الجدول (رقم 14) أسباب تفضيل 56% من عينة الدراسة للإقامة السابقة وكان أكثر أسباب التفضيل هو الإحساس بأن "الأب والأم همة الدفء الحقيقي "حيث أجاب بذلك 46.5% من العينة وتقاربت إلى حد كبير نسب الذكور والإناث ، بينما جاء سبب "لأن الأسرة الكاملة عمرها ما تتعوض " في المرتبة الثانية بنسبة 32% بزيادة في نسبة الإناث عن الذكور والسبب الثالث" للإحساس بالمعيشة في حياة طبيعية" فقد أجاب به 21.5% من العينة بزيادة في نسبة الذكور عن الإناث ، ومن هنا نجد أنه على الرغم من وجود الصراعات والمشكلات الأسرية قبل الطلاق إلا أن هناك نسبة من الأبناء لا يفضلون انفصال والديهم والمعيشة بعيداً عنهم ، ومن الملاحظ أن الأبناء الذين أجابوا بأن إقامتهم الحالية في الملجأ أو مع الجدة "وهم كما موضح في الجدول رقم (2) 8 ذكور و 11 إناث" أجابوا جميعهم بأن إقامتهم السابقة أفضل والباقون من الذين يعيشون مع الأم أو الأب كل على حدة .

ومن المؤكد أن أكثر تأثير بالسلب للطلاق على الأبناء هو أن يجرهم إلى التعاطى وقد أوضح لنا الجدول (رقم 15) اتجاه 6% من الذكور لتعاطي المخدرات بينما الإناث كانت نسبتهن 2% فقط وهي نسبة صغيرة ولكنها تنذر بالخطر الناجم عن الطلاق ، وقد كانوا جميعهم أي الذكور والإناث في المرحلة الجامعية ويتعاطون البانجو مع بعض الأصدقاء وقد أفصح الذكور أنهم يتعاطون بانتظام أما الإناث فأكدن على أخذ المخدر في أوقات الضيق والتوتر فقط .

التأثير الاقتصادى للطلاق على الأبناء :

أوضح الجدول (رقم 16) أنه بعد الطلاق تعرضت نسبة كبيرة من عينة البحث للنقص في مصروفهم حيث أجاب بذلك56% بزيادة نسبة الإناث عن الذكور بينما أجاب 16% من العينة بأن المصروف كما هو قبل وبعد الطلاق وقد تساوت النسب لدي الذكور والإناث ، وكانت نسبة الذين أقروا بالزيادة صغيرة للغاية 3% ، وقد لوحظ أن 25% أقروا بأنه ليس هناك مصروف في الأصل أي قبل وبعد الانفصال فهم محرومون دائماً من المصروف وذلك بالطبع نتيجة للمشكلات الدائرة بين الطرفين قبل الانفصال ونتيجة للحالة الاقتصادية المتردية بعده ، وقد أثبتت المعالجات الإحصائية عدم وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث حيث جاءت كا2 غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 و درجة حرية (3) .

ومن جهة أخرى أجاب 76% من عينة الدراسة بأن مستوى ملبسهم كان قبل طلاق والديهم أفضل من الوقت الحالى بزيادة في نسبة الإناث عن الذكور ، بينما أجاب 24% بأنه في الوقت الحالي أفضل بزيادة في نسبة الذكور عن الإناث ، وهذا ما يوضح أن المستوى الاقتصادي للمبحوثين قد تعرض للتدهور بعد الطلاق ، ولكن ثبت من المعالجة الإحصائية أن الفروق بين الذكور والإناث غير جوهرية حيث جاءت قيمة كا2 غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية واحدة .

كما صرح 70% من عينة البحث بأنهم كانوا يتلقون الدروس الخصوصية قبل طلاق والديهم بزيادة في نسبة الإناث عن الذكور ، بينما أجابت نسبة صغيرة 30% بعدم تلقيهم لها بزيادة في نسبة الذكور عن الإناث ولكن هذه الفروق بين الطرفين غير جوهرية حيث جاءت كا2 غير دالة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.05 ودرجة حرية واحدة.

وفى نفس الوقت أجاب 81% من عينة اليحث المتلقين للدروس الخصوصية قبل الطلاق أنهم قد انقطعوا عنها بعد انفصال والديهم بزيادة طفيفة في نسبة الذكور عن الإناث ، وهذا ما يؤكد القصور الذي يحدث في الحالة الاقتصادية للمبحوثين والمبحوثات بعد الطلاق ، على حين لم يجب بالاستمرار إلا19% فقط ، وأثبتت الإحصائيات أن الفروق

غير جوهرية بين المبحوثين والمبحوثات حيث جاءت كا2 غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية واحدة .

أما عن أسباب هذا الانقطاع عن الدروس الخصوصية فقد اتضحت لنا فى الجدول (رقم 20) حيث أجابت نسبة كبيرة من المبحوثين 82% بأن سبب الانقطاع عدم وجود النقود اللازمة للدروس وتقاربت نسب الذكور والإناث ، بينما أجابت نسبة صغيرة 9% فقط " لأني مش عاوز آخذ دروس " وربما دلت تلك الإجابة علي مدى المعاناة النفسية للمبحوثين لأنهم كانوا يتلقون هذه الدروس قبل الطلاق وتغيرت آرائهم إلى الرفض بعده أما الإجابات الأخرى فكانت " لأن ظروف معيشتنا اتغيرت " أجاب بها " 2 ذكور وواحدة إناث " ، وربما دلت هذه الإجابة أيضا علي عدم توافرالإمكانات الإقتصادية ، كذلك " لأننا ما نقدرش ندخل حد غريب في بيتنا " أجابت بها اثنتان من الإناث حيث ذكرتا أنهما تعيشان مع والدتهما بمفردهما فمن العيب أن يدخل المدرس بيتهم .

يتضح لنا هنا مدى التأثير الإقتصادي السلبي المباشر للطلاق على الأبناء وربما كان ذلك مؤشراً يفيد بتأثير الطلاق على الأبناء فيما يتعلق بتدهور مستواهم الدراسي .

وقد أوضحت بيانات الجدولين (21 ، 22) التأثير السلبى للطلاق على الأبناء من الناحية الاقتصادية حيث مواظبة 89% من عينة الدراسة على الذهاب إلى المؤسسة التعليمة (المدرسة أو الجامعة) قبل الطلاق تحولت هذه النسبة إلى 51% بعد الطلاق ، على حين أجاب 3% فقط بعدم مواظبتهم على الذهاب إلى المؤسسة التعليمية قبل الطلاق تحولت تلك النسبة إلى 37% بعده مسجلة بذلك طفرة من الزيادة بشكل ملحوظ يؤثر بالسلب على مستقبل الأبناء الدراسى والأخلاقى .

وقد أثبتت المعالجات الإحصائية أنه لا توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث فى هذا الصدد حيث جاءت كا2 غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 05, 0 ودرجة حرية 2.

أما عن أسباب عدم مواظبة 37% من عينة الدراسة للذهاب إلى المؤسسة التعليمية بعد الطلاق فقد اتضحت فى الجدول (رقم 23) بإجابة 64% أن السبب في انقطاعهم عن المدرسة عدم القدرة علي مجاراة الزملاء في المصاريف الشخصية وربما تدل هذه الإجابة

على افتقاد أبناء المطلقين للاسلوب السليم في التنشئة لافتقادهم لقيمة الرضا التي تعرضهم للضغوط النفسية عند احساسهم بالحرمان أو للإنحراف لتعويض المفقود منهم ومن ناحية أخرى أجاب33% أن السبب لديهم إحراجهم من تأخيرهم في دفع مصروفات المدرسة ، وذلك يؤكد تأثير طلاق الوالدين على الأبناء من الناحية الاقتصادية ، وقد جاء أخيراً سبب " مافيش حد بيهتم باني أروح أو لا" بنسبة صغيرة 3% فقط من عينة البحث وكانوا كلهم من الذكور وربما دل ذلك على الحرية الممنوحة للذكور عن الإناث حتى في مدى المواظبة على الذهاب إلى المؤسسة التعليمية .

مناقشة وتحليل حالات دراسة الحالة :

أسباب الطلاق :

– انحصرت أسباب الطلاق لدى المبحوثات فى الصراع على الاقتصاديات فى الأسرة حيث إنه أدى إلى المشكلات العاطفية وحدوث الانهيار فى العلاقات الزوجية ، أيضاً عدم التوافق الاجتماعى بين الطرفين وتدخل الأهل كما قالت المبحوثة (م – 45 سنة – متوسط – مدرسة – أربعة أبناء – مدة الزواج سبع سنوات – الطلاق منذ 10 سنوات) مشاكلنا بدأت بعد سنة من الجواز ومعظمها على الفلوس وبعد سنتين سافرنا لدولة عربية لتحسين دخلنا وهناك زادت المشاكل على الفلوس أنا كنت باشتغل زيه تمام فهو مدرس كان يأخذ فلوسى ويحطها بأسمه فى البنك وغير مسموح لى بامتلاك أى شئ أو حتى أشترى حاجة نفسى فيها ومشاكل الفلوس خلتنى أكرهه فطلبت الطلاق واتنازلت عن كل حاجة مقابل حضانة ولادى .

وجاء أيضاً على لسان المبحوثة (ص – 37 سنة – فوق الجامعى – عضو هيئة تدريس باحدى الكليات – اثنان من الأبناء – مدة الزواج عشر سنين ، الطلاق منذ ثلاث سنوات) حاولت الاستمرار لكن محاولاتى فشلت ولم أتحمل تدخل أهله فى حياتنا وكان هو يسمع كلامهم حتى ولو كان غلط ، والدين عنده هو طاعة أهله طاعة عمياء وحقوق زوجته لا يعرف عنها شئ، ووصل الأمر إلى جرح الكرامة أكثر من مرة بيحاول يعوض النقص فى المكانة الاجتماعية بينه وبينى من ناحية وبين عيلتى وعيلته من ناحية ثانية واتحملت

كتيرعلشان أولادى ، لكنى حسيت أن الأفضل الانفصال بدلاً من النكد والشتيمة والإهانة إللى عمرى ما شفتهم إلا معاه .

– وقد جاءت أسباب الطلاق لدى المبحوثين ممثلة فى الإهمال من الزوجة للزوج والأبناء ، وعدم قيامها بالدور المتوقع منها كأم وربة أسرة حيث يعتاد بعض الأزواج على ذلك خلال نشأتهم الاجتماعية ، كذا الصراع بين الطرفين على السلطة داخل المنزل ، وطريقة تربية الأبناء أيضاً العلاقات الناتجة عن عدم الالتزام الأخلاقى من الزوجة الذى يؤدى إلى حدوث العنف الأسرى متمثلاً فى ضرب الزوجة .

اتضح ذلك فى حديث المبحوث (خ – 37 سنة – جامعى – مدرس ثانوى – ابنة واحدة – مدة الزواج ثلاث سنوات – الطلاق منذ أربع سنوات) شعرت بإهمال طليقتى لى ولبيتها من أول شهر جواز فهى لا تعمل نظامها أنها تنام طول النهار وتسهر طوال الليل وده طبعاً يتعارض معايا ومع شغلى ولا تهتم بنظافة البيت ولا ببنتها ولا الأكل وكل ما يهمها هو نفسها لا وجود عندها لحقوق الأسرة والزوجية ، حاولت إنها تغير نظامها بالود مرة وبالشدة مرة كله منفعش وبقينا فى صراع دائم وأخيراً هى أللى طلبت الطلاق .

كما قال المبحوث (ط – 38 سنة – جامعى – محاسب فى بنك – اثنين من الأبناء – مدة الزواج أربع سنوات – الطلاق منذ أربع سنوات) ما كنتش أتخيل إن الحياة الزوجية ممكن تكون سيئة للدرجة دى لأن طليقتى كانت متسلطة وعاوزه تبقى هى الآمرة الناهية فى البيت وأنا معذرة زى أى قطعة أساس اشترتها ليها أمها عاوزه الكلمة فى البيت تكون ليها لوحدها فى أى حاجة تخصها أو تخص أولادى أو حتى تخصنى ، ده حتى شغلى ما سلمش منها ومن تدخلها ، وعاوزه نحجز على علاقتى بأولادى وطريقة تربيتى ليهم ، والأكثر من كده أن تصرفاتها مع بعض الأهل والأصدقاء فيها إباحية وعدم تحفظ وكلمتها كثير وما فيش فايدة لدرجة إنى بقيت أضربها وزادت مشاكلنا وزهقت منها وطلقتها ، لكنى هاخد ولادى منها بعد بلوغهم السن القانونى علشان تعرف إن الله حق .

التكلفة الاجتماعية للطلاق : أتضح من تحليل حديث المبحوثات التأثير الاجتماعى السلبى للطلاق عليهن حيث الشعور بذلك مع الأهل أكثر من محيط الزمالة لاستهجانهم الشديد

للطلاق، كذا التعرض للمراقبة من الأهل بشكل ملحوظ على التصرفات ، الكلام ، اللبس ، أيضاً المعاناة الاجتماعية لتغيير المستوى الاجتماعى للسكن بجانب عائلة المطلقة ، فضلاً عن إحساس المطلقات بأن الناس فى المجتمع يميلون إلى التحدث عن خصوصياتهن وذلك يمنعهن من المشاركة الاجتماعية والاختلاط بالآخرين .

جاء ذلك فى حديث المبحوثة (ص) أتأثرت بالطلاق لأنه من النادر فى عيلتنا ووالدى كان رافضه تماماً وطلاقى خلاه يشعر بالدونية وسط الأهل وده كان بيضايقنى جداً ، أنا بأكره نظرات أى حد فى العيلة وكلامهم معايا فيه معانى خفية بافهمها وأحرص على عدم اختلاطى بيهم إلا فى الضرورة ولكن داخل عملى ما حدش بيسألنى عن خصوصياتى لأنى مش بادى الفرصة دى لأى حد .

أيضاً قالت المبحوثة (م) أهلى تقبلوا طلاقى رغم عنهم بعد إحساسهم بمعاناتى مع طليقى، ورغم أنى فوق الأربعين إلا أنهم يراقبوا كل تصرف يصدر منى وعلشان كده علاقاتى محدودة جداً على مستوى الأسرة والعمل ، والشئ البشع هو ارغامى على تغيير سكنى من حى فاخر وعلى مستوى عال إلى منطقة شعبية علشان أكون تحت عين الأسرة وجنبهم وده أثر على جداً أنا وأولادى .

– وعلى النقيض من ذلك ذكر المطلقون أنهم لم يشعروا باستهجان المحيطين بهم رغم إحساسهم بأن كلمة مطلق تحتوى على إدانة المجتمع للمطلقين عموماً لكنهم مقتنعون بأن الطلاق شرع الله ولم يقدم أحد عليه إلا بعد استحالة العشرة وهم يفكرون فى الزواج مرة أخرى مستفيدين من تجربتهم الأولى – جاء ذلك على لسان المبحوث (خ) لفظ مطلق الناس بتخاف منه لكن بالنسبة لى الكل عارف معاناتى اللى كانت مع طليقتى علشان كده مش حاسس إن المجتمع بيدينى كمان أنا مقتنع أنى عملت اللى على فى محاولاتى للاستمرار وفشلت .

كما قال المبحوث (ط) ما حدش يسعى للخراب إلا لو كان غصب عنه كل الأقارب والأصدقاء متقبلين الأمر ومحدش بيلومنى وباسعى حالياً لاختيار شريكة حياة ثانية .

إذن فالمطلقات يعانين من التأثير الاجتماعى السلبى بالطلاق وإدانة المجتمع لهم بصورة ملحوظة عن المطلقين الذين لم يشعروا بذلك .

التكلفة النفسية للطلاق : لقد جاء التفسير النفسى السلبى للطلاق على المطلقات متمثلاً بالشعور بالوحدة ومشاعر الكره الداخلية لكلمة مطلقة لأنها ملتصقة بهن أيضاً الخوف والهروب من التعامل مع الآخرين تجنباً للحديث عن طلاقهن كذلك المعاناة النفسية التى تعانيها المطلقات ممن لديهن أبناء ذكور لإحساسهن باحتياج الأبناء لمشاعر الأبوة ثم مشاعر الخوف عند اقتراب أبنائهن من أبيهم خوفاً من أن يسيطر عليهم حيث يعتبروهن حصاد العمر الذى ضاع .

وقد جاء ذلك على لسان المبحوثة (ص) أشعر بالوحدة حتى مع أخواتى لأنهم كانوا ضد موضوع طلاقى زياراتى لهم نادرة وأتحاشى الدخول فى صداقات خوفاً من الكلام عن الماضى وما يؤلمنى هم أولادى فهم ذكور وأسئلتهم لا تنتهى عن سبب أنفصالى عن والدهم لأنهم كبار ومدركين وأشعر بتمزق نفسى لما فى المدرسة يطلبوا ولى الأمر وأولادى يبقى نفسهم أبوهم هوه اللى يروح زى آباء أصحابهم مش أنا وباشعر بالمرارة فى داخلهم وده أكثر شئ بيتعبنى .

ذكرت أيضاً المبحوثة (م) كلمة مطلقة بتتعبنى نفسياً لما باكتب أى أوراق رسمية وأكتب فيها الحالة الاجتماعية " مطلقة " باكون مستاءة جداً ومن ناحية ثانية أنا عارفة أن الصبيان فى سن معينة يحتاجوا أبوهم والدليل على كده أن أبنى لما وصل الجامعة بدأ يتعاطف مع أبوه ويزوره وده بيخوفنى فبدأت أمنعه خوفاً من أن أبوه يؤثر عليه ويأخذه منى بعد كل تعبى معاهم .

وهنا نلفت النظر إلى الخطأ الذى يرتكبه الآباء والأمهات عند حرمان الأبناء من الطرف الآخر حيث يتسبب ذلك فى التمزق النفسى والصراع الداخلى فى نفوس أبنائنا ويؤثر ذلك على مستقبلهم نفسياً واجتماعياً.

أما المعاناة النفسية بالنسبة للمطلقين فهى مرارة الشعور بالحرمان من الأبناء فدائماً ما يحدث الانفصال والأبناء فى سن صغيرة وبالتالى تكون الحضانة للأم مما يجعلهم

يتعطشون لإشباع أبوتهم ، كذلك الشعور بالندم على سنين ضاعت من العمر فى مشكلات وصراعات وفشل .

كما قال المبحوث (خ) الشئ اللى بيعذبنى هو بعدى عن بنتى لأنها فى حضانة أمها وبشوفها كل شهر تقريباً وده مش كفاية أبداً .

أكد ذلك المبحوث (ط) تعبان من بعد ولادى عنى وخايف تسقيهم من طباعها الشاذة واللى مصبرنى أنى هاضمهم لحضانتى لما يبلغوا السن القانونى وأشعر بالألم لما بافتكر أيامى الماضية معها وكيف تحملتها أكيد لم أحسن اختيارى .

التكلفة الاقتصادية للطلاق :

لقد جاء التأثير الاقتصادى السلبى للطلاق على المطلقين والمطلقات على حد سواء حيث أكدت المبحوثات أن ذلك التأثر نتيجة أنهن المبادرات بطلب الطلاق فتتنازلن عن حقوقهن مقابل الحصول عليه وأيضاً مقابل الاحتفاظ بحضانة الأبناء ثم تحملن جزءً كبيراً من مصاريف الأبناء ، كذلك عانين اقتصادياً بسبب طمع بعض الأزواج واستيلائهم على مرتبات ومدخرات الزوجات .

كما جاء فى حديث المبحوثة (ص) أنا اللى طلبت الطلاق ووافقت انى أتنازل عن كل شئ فى مقابل احتفاظى بأولادى يعيشوا معايا بالود من غير قضايا ومحاكم ، وأنا دلوقتى المتحملة مصاريف الأولاد الثقيلة لأنهم فى مدارس خاصة إذا عطاهم والدهم حاجة مش بامنعها وإذا منع مش بطلب منه.

أما المبحوثة (م) أنا خسرت كل حقوقى حتى شقى سنين الغربة وعملى فى الخارج ضاع واستولى عليه طليقى فى مقابل انه يعطينى ولادى وهو بيدفع نفقة للأولاد لكنها مش بتكفى وأنا المتحملة كل حاجة .

ومن جهة أخرى نجد أنه ليست كل المطلقات بطبيعة الحال يوافقن على التنازل عن كل حقوقهن لذا نجد أن المطلقين من المبحوثين يعربون عن معاناتهم الاقتصادية لتحملهم نفقة الزوجة والأبناء ، رغم أن هناك مطلقات لا يكلفن المطلقين شقة كحاضة لإقامتهن

مع عائلاتهن ولو تكلف المطلقون ذلك – وهذا حق المطلقات – لزادت معاناتهم الاقتصادية .

وفى ذلك ذكر المبحوث (خ) أنا كأنى فاتح بيتين لأنى بادفع نفقة لطليقتى ولبنتى ، غير مصاريفى أنا وده بيرهقنى اقتصادياً ، صحيح هي عايشة فى بيت أبوها لكن دخلى أتأثر كتير بعد الطلاق .

أما المبحوث (ط) فذكر أنا خسرت كتير مادياً لأنى عطيتها كل حقوقها كمطلقة وكمان بادفع نفقة لأولادى لأنهم مقيمين معاها وإيجار لشقة الحاضنة وشقتى الخاصة وده بيكلفنى فوق طاقتى .

اتجاه المبحوثين والمبحوثات تجاه الطلاق :

أثبت التحليل أن الطرفين لا يشعران بالندم على قرار الطلاق ولا يريدان الرجوع فيه إذا سنحت لهم الفرصة وذلك دليل على أن الطلاق لم يحدث إلا بعد دوام الصراعات بينهما واستحالة الاستمرار ، أيضاً يرون أن الطلاق وتربية الأبناء فى هدوء مع أحد الطرفين أفضل من معيشة مصابة بمرض الصراع الزوجى ، كما أفصح المبحوثون أن هذه التجربة فيها استفادة لهم للنجاح فى الزواج الثانى .

وقد أتضح ذلك فى حديث المبحوثين كالتالى : المبحوثة (ص) صحيح الاستقرار الأسرى عمره ما يتعوض لكن لم أندم على قرارى بطلب الطلاق ومش بأفكر أرجع تانى ابدأ . والمبحوثة (م) لا يمكن الاستمرار فى حياتى الزوجية بهذا الشكل وكان لازم الطلاق يحصل علشان أعيش فى راحة بال مع أولادى بعيد عن المشاكل والإهانات وقلة القيمة . أما المبحوث (خ) الطلاق لا يعنى نهاية الدنيا فهو نصيب وعدم قدرة على التوافق ويمكن تكون التجربة دى درس لى أتعلمت منه التأنى للاختيار الثانى الصحيح ، كما أضاف المبحوث (ط) استحالت عشرتنا رغم وجود الأولاد فالأفضل أن أولادنا يتربوا مع واحد بس فى هدوء بدل من وجود الأثنين وفى مشاكل دايمة .

نتائج تطبيق منهج المسح الاجتماعي بالعينة :

– اتضح أن نسبة إقامة الأبناء مع الأم أعلي بكثير 52% من نسبة إقامة الأبناء مع الأب 29% أيضاً الإناث يقمن مع الأم بنسبة أكبر من الذكور أما الإقامة مع الجد والجدة أو في ملجأ الأيتام فجاءت بنسبة 19% فقط وهي الحالات التي يتزوج فيها الطرفان مرة أخرى.

– شهد الأبناء الصراعات بين الوالدين قبل وقوع الطلاق حيث شهد بذلك 64% من عينة البحث التي تفضل الإقامة الحالية ، وقد توافقت فى ذلك مع دراسة Richardson عن طلاق الوالدين أثناء المراهقة والتكيف فى الرجولة المبكرة .

– أثبتت الدراسة التأثير النفسي السلبي للطلاق علي الأبناء هذا التأثير تشعر به الإناث أكثر من الذكور ، اتضح ذلك من شعور 69% من أفراد العينة بالوحدة بينما 23% لا يشعرون بها وجاءت الفروق جوهرية بين الإناث والذكور حيث شعور الإناث بالوحدة أكبر من الذكور ، أيضا 69% من العينة يتولد لديهم الشعور بالحرج من الزملاء إذا ما سألوهم عن والديهم علي حين19% لا يشعرون بذلك وجاء شعور الإناث بهذا الحرج أكبر من الذكور حيث جاءت الفروق جوهرية بينهما بهذا الصدد ، كما أجابت نسبة 68% من العينة أنهم يفضلون العزلة وعدم الاندماج مع الآخرين وكانت نسبة الإناث أعلي من الذكور ، وتفضيل هذه العزلة لديهم لسبب رئيسي وهو الخوف من الحديث مع الزملاء والأصدقاء عن أسرهم المفككة بالطلاق حيث أجاب علي ذلك 51.5% منهم . كما جاءت نسبة 32% فقط من العينة يفضلون الاندماج مع الآخرين والسبب الأساسي هو أن يحاولوا نسيان مشكلات أسرهم المفككة مع الأصدقاء ، وجاءت الفروق جوهرية أيضاً فيما يتعلق بالإندماج ، أما عن مشاعر الكره تجاه الوالدين فلم تتمثل سوى لدى 16% فقط ونفى ذلك 60% من العينة وهذا يعني أن المعاناة النفسية لدي الأبناء لا تصل إلى مرحلة كره الوالدين ، ولم تثبت فروق جوهرية فيما يتعلق بذلك .

– أثبتت الدراسة التأثير الاجتماعي السلبي للطلاق علي الأبناء وتمثل ذلك في اعتبار 61% من أفراد العينة أن طلاق والديهم يمثل عار عليهم بينما لم ينفي ذلك سوى 23% فقط ولا توجد فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بذلك ، أيضا أجاب 63% أنهم يشعرون بابتعاد الآخرين عنهم بسبب انتمائهم لأسر مفككة بالطلاق ولا توجد فروق بين

الذكور والإناث بهذا الصدد ، كذلك فضل 56% من أفراد العينة وجودهم السابق في أسرة متكاملة البناء عن المعيشة مع أحد الوالدين أو في أي مكان آخر حيث تأخذ الأسرة المتكاملة وضعاً أفضل في المجتمع عن الأسر المفككة بالطلاق، أما نسبة 44% الباقية فقد فضلوا الحياة الحالية مع أحد الوالدين أو غيرهما لما كانوا يعانون منه من حدة الصراعات والمشكلات الدائرة بين والديهما قبل الطلاق ،أيضا جاءت نسبة 6% من الذكور يتعاطون المخدرات بانتظام مقابل 2% من الإناث تتعاطين بصفة غير منتظمة فأبناء المطلقين يعانون صراعاً مع المجتمع لانتمائهم إلى أسر مفككة بالطلاق، ولا توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق بهذا التأثير.

هذا التأثير الاجتماعي السلبي للطلاق على الأبناء والذى أثبتته الدراسة الحالية يشترك مع دراسة لـ " Linda J." pfiffner "1"حيث أثبتت أن الأطفال غيرالاجتماعيين هم أطفال لآباء انتهى دورهم كجزء من الأسرة غير مساندين لآبنائهم أو معترفين بالمسئولية تجاههم.

– أثبتت الدراسة التأثير الاقتصادي السلبي للطلاق على الأبناء حيث تمثل ذلك في إجابة 56 % من عينة البحث بأن مصروفهم اليومي قد تعرض للنقص بعد الطلاق وذلك نتيجة لتردي الحالة الاقتصادية في الأسرة كما أجابت 25 % من العينة بأنه لا يوجد مصروف أصلاً أي قبل وبعد الطلاق نتيجة للصراعات بين الأب والأم وما ينتج عنها من مشكلات اقتصادية ولا توجد فروق بين الذكور والإناث بهذا الصدد ، أيضا أجابت 76 % من العينة بأن مستوى ملبسهم كان قبل انفصال والديهم أفضل كثيراً مما هو عليه الآن ولا يوجد فروق بين الجنسين وأجاب 70 % أنهم كانوا يتلقون الدروس الخصوصية قبل الطلاق ولكن بعد الطلاق انقطع عنها 81 % من النسبة السابقة ولا يوجد فروق بين الجنسين والسبب في هذا الانقطاع أجاب 82 % من النسبة السابقة بعدم وجود نفقات تكفي لتلقي الدروس الخصوصية ، وعلى جانب آخر أجاب 89 % بأنهم كانوا يواظبون على الذهاب إلى المدرسة قبل طلاق والديهم ولكن بعد الطلاق أجابت نسبة 51 % منهم فقط بالمواظبة ، 37 % بأنهم لم يحرصوا على المواظبة للذهاب للمدرسة ولأسباب

اقتصادية حيث 64 % صرحوا بعدم مقدرتهم على مجاراة زملائهم في المصاريف ، 33 % إحراجهم من تأخرهم في دفع المصروفات للمدرسة إذن التأثير الاقتصادي السلبي للطلاق على الأبناء ممثلاً في نقص مصاريفهم وتدني مستوى ملبسهم وتوقفهم عن الدروس الخصوصية وعدم المواظبة على الذهاب للمدرسة.

نتائج تطبيق منهج دراسة الحالة :

تراوحت أعمار المطلقين والمطلقات بين 34-45 سنة وهذه الفئة العمرية تعتبر فى مقتبل الحياة الزوجية حيث إن الزواج فى هذه الآونة لا يتم معظمه فى سن صغير ، فالحياة الزوجية هنا لم تدم طويلاً حيث تراوحت بين 2 : 10 سنوات ، وفترة الطلاق تراوحت أيضاً بين 2 : 10 سنوات .

أوضحت البيانات الحالة التعليمية للعينة فهم حاصلون على مؤهلات (متوسط – جامعى – فوق الجامعى) أيضاً يعملون فى وظائف (عضو هيئة تدريس بالجامعة – مدرسين – محاسب فى بنك) أى أن زيادة المستوى التعليمى للمبحوثين والمبحوثات لم يمنع وقوع الطلاق .

تعددت أسباب الطلاق لدى المبحوثين والمبحوثات وأهمها الصراع على الاقتصاديات داخل الأسرة حيث خروج المرأة للعمل وشعورها باستقلالها الاقتصادى ، وقضائها لوقت كبير للعمل خارج المنزل للتكسب وتحقيق مكانة اجتماعية مما يتسبب فى وجود الصراع كما ذكر "جولس هنرى" أن الإنسان يسعى لإشباع احتياجاته المادية متناسياً النواحى العاطفية التى تربط بين أفراد الأسرة جميعاً ، وأيضاً عدم التوافق الاجتماعى بين الطرفين وتدخل الأهل فيما لا يعنيهم لدى الزوجين حيث اشتركت فى ذلك السبب مع دراسة "أبعاد قضية الطلاق" . أيضاً عدم قيام الزوجة بالدور المتوقع منها من قِبل الزوج ، وذلك مايتوافق مع نظرية "بيتر بلاو" فى التبادل الاجتماعى حيث اهتمام المرأة هنا بخصوصياتها مع إهمال مصالح الزوج ، كذلك الصراع على السلطة فى المنزل بعد اكتسابها للمكانة خارج المنزل كما جاء فى نظرية الصراع " لداهر ندروف " حيث الصراع على توزيع السلطة ، أيضاً الاختلاف على الطريقة المتبعة فى التنشئة الاجتماعية

لأبنائهم والتى يشعر بها الأبناء وتؤثر عليهم بالسلب ، ومن أسباب الطلاق أيضاً فى بعض الحالات عدم الإلتزام الأخلاقى من الزوجة حيث يفضى ذلك إلى وجود العنف بين الزوجين متمثلاً فى ضرب الزوجة يلى ذلك قرار الطلاق.

أثبتت الدراسة أن هناك تأثيراً اجتماعياً سلبياً للطلاق على المطلقات حيث الاستهجان الشديد للطلاق والمطلقة من الأهل أولاً ثم فى محيط الزمالة، كما تتعرض المطلقات للمراقبة على تصرفاتهن وحديثهن وملبسهن من الأهل وتضييق الخناق عليهن فى كل شئ ، أيضاً شعورهن أن الآخرين فى المجتمع يميلون إلى الحديث عن خصوصياتهن اللاتى يرفضن التحدث فيها وذلك يمنعهن من مخالطتهم وعدم المشاركة الاجتماعية فى أى من الأنشطة فى المجتمع .

أما عن التأثير الاجتماعى للطلاق على المطلقين فهم لم يشعروا باستهجان المحيطين بهم كالمطلقات حيث يقتنعون أنهم لم يفعلوا إلا شرع الله بعد استحالة العشرة بين الطرفين وهم يقدمون على الزواج مرة أخرى مستفيدين من تجربتهم الأولى بينما تفتقد المطلقات تلك الفرصة .

إذن فالمطلقات تعانين من التأثير الاجتماعى السلبى للطلاق وتشعرن بإدانة المجتمع لهن بصورة كبيرة بالمقارنة بالمطلقين .

أثبتت الدراسة أن هناك تأثيراً نفسياً سلبياً للطلاق على المطلقات متمثلاً فى الشعور بالوحدة والمشاعر الدفينة بالكره لكلمة مطلقة والخوف من التعامل مع الآخرين ، أيضاً المعاناة النفسية التى تشعر بها المطلقات اللاتى لديهن أبناء ذكور فى سن المراهقة لإحساسهن باحتياج الأبناء لمشاعر الأبوة التى حرموا منها بالطلاق ، فهن يشعرن بالتمزق النفسى لإحساسهن بالمعاناة النفسية التى يعانى منها الأبناء .

أما التأثير النفسى بالنسبة للمطلقين فيتمثل فى معاناتهم نفسياً لحرمانهم من أبناءهم وعدم مقدرتهم على إشباع مشاعر الأبوة فدائماً ما يكون للأم حق حضانة الأبناء لصغر سنهم ، أيضاً شعورهم أحياناً بالندم على سنوات عمرهم التى أضاعوها فى الصراعات والفشل الأسرى .

كما أثبتت الدراسة تأثر المطلقين والمطلقات اقتصادياً تأثراً سلبياً فنتيجة مبادرة المطلقات أولاً بطلب الطلاق تتنازلن عن معظم أو أحياناً كل حقوقهن الاقتصادية مقابل الاحتفاظ بحضانة الأبناء ، كذلك تعانين اقتصادياً بسبب استيلاء بعض الأزواج على مرتباتهن أو مدخراتهن أثناء فترة الزواج مما أثر عليهن بعد ذلك ، فضلاً عن تحملهن بعض من مصروفات الأبناء فى فترة الحضانة .

أما المعاناة الاقتصادية للمطلقين فتمثلت فى تحملهم نفقة الزوجة والأبناء (فليس كل المطلقات يتنازلن عن حقوقهن مقابل حضانة الأبناء) ، أيضاً تحملهم نفقات توفير منزل للأم الحاضنة .

وأخيراً أثبتت الدراسة أن طرفى الطلاق غير نادمين على اتخاذهم قرار الطلاق ، وهم يرون أن تنشئة الأبناء مع أحد الطرفين فى هدوء أفضل من المعيشة مع كليهما فى صراع دائم وتوتر مستمر .

التـوصيـات :-

- للتخفيف من الآثار السلبية للطلاق على الأفراد مكوني البناء الأسري ينبغي رفع مستوى فقه المسلم بأحكام الطلاق ، حيث تتفشى الأمية بين الناس فيما يخص هذا الموضوع ، وذلك عن طريق وسائل الإعلام أو وزارة الأوقاف بطبعها كتيبات تضم معلومات ضرورية عن الطلاق وكيفية تلافيه وتلافي آثاره وتوزيعها في المساجد أو كتيبات عن الزواج والبناء الأسرى السليم الدائم توزع كهدايا للعروسين عند عقد القران عن طريق المأذون الشرعى .

- على الزوجين إذا أقدما على الطلاق أن يراعيا الجوانب الشرعية كما أوصى بها الله فى كتابه العزيز خاصة فى وجود الأطفال للتخفيف من حدة التأثيرات السلبية للطلاق .

– زيادة تفعيل دور مكاتب الخدمة الاجتماعية فى المحكمة والتى تضم أخصائيات وأخصائيين اجتماعيين تحول إليهم قضايا الطلاق قبل البت فيها لمحاولة الإصلاح بين الزوج والزوجة ، وإذا ما انتهى ذلك بإصرارهما على الطلاق تحول القضية للقاضي للبت فيها بشكل نهائي .

– ينبغى على الزوجين أن يتريثا قبل الإقدام على اتخاذ قرار الطلاق خصوصاً فى وجود أبناء ، وإذا ما وقع فينبغى حماية مشاعر الابن الإيجابية نحو والديه ، فيجب على الطرف الذى يقوم برعاية الأبناء ذِكر الخصال الحميدة للطرف الآخر لأن احتقار طرف للآخر أمام الأبناء يقلل من ثقتهم فى أبويهم وفي أنفسهم واعتزازهم بها ولا ينبغى كذلك دفع الأبناء للتحيز لأحد الجانبين للحفاظ على نفسيتهم من الصراعات الداخلية ، أيضاً التأكيد للأبناء أنه رغم الخلافات بين الطرفين فإنهم يتفقان على شيء مشترك هو حبهما لهم وذلك للحفاظ على استقرارهم النفسى والاجتماعي .

– كما توصى الدراسة بتدريس منظومة الأسرة وحقوق وواجبات كل فرد يضمه البناء الداخلى للأسرة خلال المرحلتين الثانوية والجامعية .

– أن يحرص الأبوان فى الأسرة على أن يكونا قدوة للأبناء من خلال الحياة الأسرية الودودة الآمنة بعيداً عن المشاحنات التى تفضي إلى الطلاق ويكتسبها الأبناء بصورة عفوية .

– أن يكون هناك حوار هادئ بين طرفي الأسرة فى حالة عمل الزوجين لتحديد الأدوار والمسئوليات بشكل واقعى ومرن ينال رضا الطرفين حتى لا يكون سبباً فى وقوع المشكلات وتطورها الذى ينتهى بالطلاق .

مراجع باللغة العربية:

- أنتونى جيدنز : مقدمة نقدية فى علم الاجتماع ، ترجمة / أحمد زايد وآخرين ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2002 .

- جوناثان تيرنر : بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة/ محمد سعيد فرح ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ،ط2 ، 2000،

- سلوى محمد المهدى : الطلاق ولبناء الداخلي للأسرة ، المجلة العلمية لكلية الاداب جامعة جنوب الوادي ، ع2002،11

- سلوى محمد المهدى: التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتقلد المرأة العربية مراكز اتخاذ القرار"مصر نموذجا" ، مجلة كلية الاداب ،جامعة المنصورة،2018

- عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعى القاهرة ، مكتبة وهبة ، 1990 ط11

- غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995

- فاروق يوسف يوسف : قواعد المنهج العلمى " المناهج والاقترابات والأدوات المنهجية " القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1985 .

- معن خليل عمر : علم اجتماع الأسرة ، الأردن ، دار الشروق ، 2000 ،

-السيد على شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر،2003

-مجدى احمد حميدة : البحث الاجتماعى " مداخل ومجالات حديثة ، القاهرة ، نهضة الشرق ، 1984

-محمد الجوهرى : علم الاجتماع (النظرية – الموضوع – المنهج) الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993 .

-محمد شفيق : البحث العلمى "الاسس - الاعداد " ، القاهرة ، مكتبة عين شمس .
2008

مراجع باللغة الانجليزية:

-Anthony giddens : sociology , Cambridge , polity press , 1991

-B.Berelson,content analysis in communication research,freepress,1965

- David B. Brinker hoff & Lynnk white : Sociology , N.Y. West publishing company , 2nd , ed

- James William Coleman & Donaled R-cressy : Socail problems , Combridge , 3rd .ed , Harper & Rowpublishers , 1992

-James w .vander : Sociology , N.Y.Mc Grow –hill publishing ompany , 1990

-Ken Browne : An introduction to sociology , Combridge , polity press , 1993

-Margret , Stacey : " Method of Social Research " , Pergeman Press London ,1969